



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا / الماجستير

تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام
"دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق
العراق للأوراق المالية"

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المثنى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها الطالبة

ضحى فليح عبد الموسوي

بإشراف

أ. م. د. سعد مجيد عبد علي الجنابي

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

اِقْرَا وَرَبِّكَ اشْرَحْ لِيْ صَدْرِيْ
وَيَسِّرْ لِيْ اَمْرِيْ * وَاخْلُقْ لِيْ
مِنْ لِسَانِيْ * يَنْفَقُوْا قَوْلِيْ

صدق الله العلي العظيم

سورة طه ٢٥-٢٨

توصية المشرف

أشهد بأن اعداد هذه الرسالة للطالبة (ضحى فليح عبد) والموسومة (تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، قد جرت تحت إشرافي ، في قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية الادارة والاقتصاد- جامعة المثنى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع

لمشرف: أ.م. د. سعد مجيد الجنابي
المرتبة العلمية: أستاذ مساعد
التاريخ: ٢٠٢٤\٦\٣٠

توصية رئيس القسم

بناءً على التوصية أعلاه من الاستاذ المشرف (أ.م. د. سعد مجيد الجنابي) أرشح هذه الرسالة للمناقشة ، لدراستها وبيان الرأي فيها .

التوقيع

رئيس القسم: أ.م. د. رزاق ذياب شعيب
المرتبة العلمية: استاذ مساعد
التاريخ: ٢٠٢٤\٦\٣٠

إقرار المقوم اللغوى

أشهد ان الرسالة الموسومة (تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، قد جرى مراجعتها من الناحية اللغوية ، وقد أصبحت بأسلوب علمي سليم خالٍ من الالفاظ والتعابير اللغوية والنحوية ، ولأجله وقعت.

التوقيع

الاسم:

الكلية:

التاريخ:



الإهداء

الى من لا يميل ولا يميل مهما عصفت بنا عثرات الحياة .. أبي سندي
الى شمس هماري وقمر ليلي ... أمي الغالية
الى من كانوا كقطرات المطر تبلل بالحب وروحي .. أخي وأخواتي
الى من علموني الحرف والعلم ... أساتذتي الافاضل

الباحثة

الشكر والعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مَرْبٍ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ) (الأحقاف: ١٥)

الحمد لله حمداً كثيراً لا يحصى له عدد على نعمته وفضله،

فشكراً لله دائماً وأبداً على كل خير وبركة

ونعمة أنعمها عليّ.. لإكمال رسالتي

أودُّ أن أُعبر عن شكري وامتناني العميق.. إلى أستاذي وقدوتي ومشرفي

(أ.م. د. سعد مجيد الجنابي) ، لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي،

لتخرج الرسالة بهذه الصورة التي أمامكم، فجزاه الله خيراً

وعلى جهوده المبذولة ونصائحه القيمة، وتوجيهاته السديدة، وقد قضى

جلَّ وقته في متابعة ما كتبته، فقد لمست منه المربي الحنون على ابنائه،

فلا يمكن للكلمات أن تعبر عن شكري وامتناني له ، فشكراً على كل ما قدمته

وبارك الله له في عمره، وعلمه، وأهله.

والشكر موصول إلى كل من عميد الكلية (أ.م.د. كمال كاظم الحسني)،

ورئيس القسم (أ.م.د. رزاق ذياب الناشي)، وجميع أساتذتي

لجهودهم المبذولة وتوجيهاتهم الكلام عاجز عن شكركم،

و أوجه شكري وتقديري إلى كل من رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمون

لتفضلهم بقراءة هذه الرسالة، واعطاء ملاحظاتهم القيمة والسديدة،

وشكري أيضاً إلى كل من المقوم العلمي ، والمقوم اللغوي

والشكر لجميع من قدم نصيحة أو مساندة أو مساعدة خلال فترة دراستي

فشكراً لكم جميعاً.

المستخلص:

الغاية والهدف من الدراسة الحالية هو تحليل وبيان أثر الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهو من المواضيع التي تتسم بالحدثة والتطور في الإدارة المالية، لبحث تأثير الاستقلال المالي ومؤشراته (نسبة اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات، ونسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات، ونسبة حق الملكية إلى اجمالي الدين، ونسبة التمويل الدائم) في معدل النمو المستدام (نموذج Roes, 2008)، ومن هذا المنطلق تتقدم الدراسة بصورة وصفية وتحليلية وإحصائية لتوضيح وبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عينة من (10) مصارف، للمدة من عام (2011 - 2022).

وطرحت مشكلة الدراسة الحالية بصورة تساؤلين رئيسيين هما:

❖ ما مدى الارتباط بين الاستقلال المالي و معدل النمو المستدام لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

❖ ما هو تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام لعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

من أجل الوصول إلى الحلول والإجابة على هذه التساؤلات تم طرح فرضيتين أساسيتين ويتفرع من كل فرضية أربع فرضيات فرعية؛ وذلك لغرض البحث وإيجاد علاقات الربط والتأثير بين المتغيرات، وبناءً على ذلك تم أخذ البيانات الخاصة بالمصارف (عينة الدراسة) من الميزانيات العمومية وقوائم الدخل المنشورة، وعليه جرى التحليل المالي باستخدام المعادلات المالية، مما أدى إلى إجراء التحليل الإحصائي بالاعتماد على الأساليب والبرامج الاحصائية برنامج (SPSS-26) وبرنامج (Excel) لاختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤلات وإيجاد علاقة الربط بين المتغيرات الدراسة.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة وجود علاقة ارتباط وعلاقة تأثير بين الاستقلال المالي ومؤشراته في معدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة، كما توصي الدراسة بعدد من التوصيات واهمها على الإدارة العليا في المؤسسات المالية وضع استراتيجيات متوازنة تحقق من خلالها الاستخدام الأمثل للموارد الذاتية بما يضمن لها تحقيق الاستقلال المالي من دون الاعتماد على الاطراف الخارجية لتحقيق النمو المستدام.

الكلمات المفتاحية: الاستقلال المالي، معدل النمو المستدام

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	---
الاهداء	
الشكر والعرفان	
المستخلص	أ
قائمة المحتويات	ب
قائمة الجداول	ت
قائمة الاشكال	ث
قائمة الملاحق	ج
المقدمة	١
الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	
المبحث الأول: منهجية العلمية للدراسة	٣
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	١٢
الفصل الثاني: المرتكزات الفكرية والفلسفية لمتغيرات الدراسة	
المبحث الأول: الاستقلال المالي	٢٥
المبحث الثاني : معدل النمو المستدام	٤٥
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام	٧٠
الفصل الثالث: التحليل المالي والتحليل الاحصائي	
المبحث الاول : التحليل المالي لمتغيرات الدراسة	٧٦
المبحث الثاني: تحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة	٨٩
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	
المبحث الاول: الاستنتاجات	٩٨

المبحث الثاني: التوصيات	١٠١
المصادر	١٠٣
الملاحق	١١٨

قائمة الجداول

الموضوع	رقم الصفحة
جدول (١-١) المصارف عينة الدراسة للمدة من (٢٠٢٢-٢٠١١)	١٠
جدول (٢-١) الدراسات العربية السابقة حول الاستقلال المالي	١٤
جدول (٣-١) الدراسات الاجنبية السابقة حول الاستقلال المالي	١٥
جدول (٤-١) الدراسات العربية السابقة حول معدل النمو المستدام	١٧
جدول (٥-١) الدراسات الاجنبية السابقة حول معدل النمو المستدام	١٨
جدول (١-٣) التحليل المالي لنسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات	٧٧
جدول (٢-٣) التحليل المالي لنسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	٨٠
جدول (٣-٣) التحليل المالي لنسبة حق الملكية الى اجمالي الدين	٨٢
جدول (٤-٣) التحليل المالي لنسبة التمويل الدائم	٨٤
جدول (٥-٣) العائد على حق الملكية ونسبة الاحتجاز	٨٦
جدول (٦-٣) تحليل المالي لمعدل النمو المستدام	٨٧
جدول (٧-٣) نتائج اختبار الارتباط للفرضيات الفرعية الاربعة من الفرضية الرئيسية الاولى	٩٠
جدول (٨-٣) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية الاربعة	٩٣

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

الموضوع	رقم الصفحة
شكل (١-١) المخطط الفرضي للدراسة	٧
شكل (١-٢) متطلبات الاستقلال المالي	٣٧

شكل(٢-٢) مصادر النمو	٤٧
شكل (٣-٢)مرتكزات الاستدامة	٥٢
شكل (٤-٣) العوامل المؤثرة في معدل النمو المستدام	٦١
شكل(٥-٢) محددات معدل النمو المستدام	٦٣
شكل(٦-٢) العلاقة بين الاستقلال المالي بمؤشراتته ومعدل النمو المستدام	٧٥
شكل (١-٣) تحليل المالي لنسبة الدين الى اجمالي الموجودات	٧٨
شكل (٢-٣) تحليل المالي لنسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات	٨١
شكل (٣-٣) تحليل المالي لنسبة حق الملكية الى اجمالي الدين	٨٣
شكل (٤-٣) تحليل المالي لنسبة التمويل الدائم	٨٥
شكل (٥-٣) تحليل المالي لمعدل النمو المستدام	٨٨
شكل (٦-٣) التوزيع الطبيعي للنموذج	٩٦
شكل (٧-٣) العلاقة الخطية للنموذج	٩٧

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق
١	ملحق(١)البيانات المالية لأجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة(بالدينار العراقي)
٢	ملحق(٢) البيانات المالية لأجمالي الموجودات الثابتة للمصارف عينة الدراسة (بالدينار العراقي)
٣	ملحق (٣) البيانات المالية لحق الملكية للمصارف عينة الدراسة (بالدينار العراقي)
٤	ملحق (٤) البيانات المالية لأجمالي الدين للمصارف عينة الدراسة (بالدينار العراقي)
٥	ملحق(٥)البيانات المالية لصافي الدخل بعد الضرائب للمصارف عينة الدراسة (بالدينار العراقي)
٦	ملحق (٦) البيانات المالية للأرباح المحتجزة للمصارف عينة الدراسة (بالدينار العراقي)

المقدمة:

إن المؤسسات المالية ذات الانظمة المختلفة (المالية و غير المالية) تُعد المرتكز الرئيس للاقتصاد في هذا الوقت، وجاء هذا نتيجة للتطور والانفتاح الاقتصادي وتأثير العوامل الداخلية والخارجية على نشاط المؤسسة المالية، ويشكل القطاع المصرفي الجانب الأكبر والركيزة الأساسية للاقتصاد، ويعود السبب في ذلك إلى المنافسة القوية والعولمة، والقيود المنخفضة على عملية انتقال الاموال بين الدول، وهذا دفع المؤسسات إلى التطور والابتكار مما انعكس بصورة ايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وفي هذا الاطار يلاحظ قيام المؤسسات المالية باتخاذ القرارات المتعلقة بالهيكل المالي، والأساليب المتطورة، والوسائل الحديثة المتبعة من قبلها في عمليات التمويل إذ تبين مدى قدرة المؤسسة المالية على استخدام الموارد الذاتية في تمويل الاستثمارات وانشطتها، مما يتطلب منها أن تتبع استراتيجيات متوازنة وفعالة تراعي العوامل والمحددات المؤثرة عليها مما تعكس هذه الاستراتيجيات صورة ايجابية تمكن المؤسسة المالية من النمو والاستمرارية في الأجل الطويل.

ومن هنا انطلقت فكرة الاستقلال المالي المتمثل بالموارد الذاتية التي تمتلكها المؤسسة المالية، ارتباط الاستقلال المالي بشكل مباشر في اداء وقدرة المؤسسة المالية على تمويل عملياتها دون اللجوء إلى أطراف خارجية لتمويل ولتقليل المخاطر التي تتعرض لها كما يحقق لها الاستقرار المالي، ويعطي الاستقلال المالي للمؤسسة المالية الحرية الكاملة في استخدام الموارد الداخلية واتخاذ القرارات المالية والادارية وفق الخطط التي تضعها لتحقيق الهدف النمو المستدام، وفي نفس الاتجاه يمثل معدل النمو المستدام المقدار الذي تسعى المؤسسات المالية وصول مبيعاتها اليه دون هدر في مواردها المالية، من خلال معدل النمو المستدام يمكن للمدراء والمستثمرين والمختصين معرفة مقدار الرافعة المالية ونمو المؤسسة المالية والاهداف التي حققتها من الاستراتيجيات المستقبلية الموضوعة وكيفية متابعة وتنفيذ انشطتها.

ولتوظيف هذه الفكرة جاءت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ولغرض الوصول إلى هدف هذه الدراسة تم عرض الدراسة في اربعة فصول فشملت : الفصل الأول: تناول

مبحثين، المبحث الأول: المنهجية العلمية للدراسة، والمبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات الصلة

المقدمة

بمتغيرات الدراسة (الاستقلال المالي - معدل النمو المستدام)، والفصل الثاني: تضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول: تناول الإطار الفكري والفلسفي لمتغير الاستقلال المالي، والمبحث الثاني: تضمن فرشة نظرية معرفية لمتغير معدل النمو المستدام، والمبحث الثالث: شمل علاقة الربط بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام، أما الفصل الثالث: احتوى التحليل المالي والتحليل الاحصائي للمتغيرات واختبار فرضيات الدراسة، فيما تناول الفصل الرابع: كل من الاستنتاجات والتوصيات.



الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

المبحث الثاني

الدراسات السابقة حول متغيرات الدراسة



المبحث الأول : منهجية الدراسة

أولاً : مشكلة البحث :

تتعرض المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل عام لعدم الاستقرار في قدراتها، وامكانياتها، ومواردها، وهذا ما ينعكس على ضعف النمو في الأجل الطويل وأحد أهم الأسباب وراء هذا التذبذب هو عدم تحقيق الاستقلال المالي بسبب ما تشهده البيئة الخارجية من تغيرات بشكل كبير على جميع النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، ناهيك عن المنافسة القوية في سوق العمل مما يدفعها إلى استخدام الموارد بشكل أوسع وقد تكون الموارد المتاحة أقل من الحاجة، ومن أساسيات وشروط استمرارية المصارف في تحقيق الاستقلال المالي هو اعتماد المصارف على مواردها الداخلية حتى تقلل من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، مما يؤدي إلى زيادة نشاطها ومواجهة التقلبات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها.

واستناداً على ما سبق فقد ظهرَ النمو المستدام الذي أصبح محل اهتمام الباحثين؛ لأنه يُعد النمو الفعلي الذي يعكس نشاط واداء المصارف وخططها، وهذا إن دلَّ على شيءٍ فإنما يدلُّ على وجود ارتباط وثيق بين الاستقلال المالي والنمو المستدام .

ومن خلال ما تقدم جاءت هذه الدراسة لتوضح مدى تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام في المصارف عينة الدراسة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرحها تساؤلين رئيسيين بالشكل الآتي :

❖ ما مدى العلاقة بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟

❖ هل يؤثر الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة ؟
ويتفرع من التساؤل الأول تساؤلات فرعية في ما مدى العلاقة بين الاستقلال المالي ومؤشراته في معدل النمو المستدام وهي كما يلي :

أ- ما مدى العلاقة بين (أجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات) و(معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة.

ب- ما مدى العلاقة بين (اجمالي حق الملكية إلى اجمالي الموجودات) و(معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟

ج- ما مدى العلاقة بين (اجمالي حق الملكية إلى اجمالي المطلوبات) و(معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟

د- ما مدى العلاقة بين (التمويل الدائم) و(معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟

وتتفرع من التساؤل الرئيسي الثاني تساؤلات فرعية لتأثير الاستقلال المالي ومؤشراته في معدل النمو المستدام وهي كما يأتي :

أ- هل يؤثر (اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات) في (معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟

ب- هل يؤثر (اجمالي حق الملكية إلى اجمالي الموجودات) في (معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة ؟

ج- هل يؤثر (اجمالي حق الملكية إلى المطلوبات) في (معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟

د- هل يؤثر (التمويل الدائم) في (معدل النمو المستدام) للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟

ثانياً: أهمية الدراسة :

تستمد الدراسة الحالية اهميتها من حداثة موضوعها أي من خلال توضيح المواضيع التي تحمل الحداثة والتجديد في الجوانب النظرية والعملية.

لذا فإن دراسة الاستقلال المالي يعد من المواضيع الحديثة في العصر المالي الذي كسب اهتمام الباحثين؛ لأن الاستقلال المالي هو استخدام الموجودات والمطلوبات دون الحاجة إلى مصادر خارجية للتمويل، وبطبيعة الحال عملت الدراسة على ايجاد حلول للمشاكل أو المخاطر التي من الممكن إن تتعرض لها المصارف من خلال اعتمادها على مواردها الداخلية لمواجهة مشاكلها لتحقيق نتائج ايجابية .

وفي المقابل تأخذ الدراسة أيضًا موضوع النمو المستدام الذي يُعد المقياس الأحدث لقياس واقعية خطط المصارف الخاصة واستراتيجياتها وقراراتها المتخذة. وفي ضوء ذلك سعت الدراسة الى ايجاد نوع العلاقة بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام.

وفي ذات السياق تكسب الدراسة أهميتها أيضاً من خلال تناولها القطاع المصرفي الذي يعتبر من القطاعات المهمة والأكثر تداولاً في سوق العراق للأوراق المالية والتي لها تأثير واسع في اقتصاديات الدول المتطورة، وحتى تتضح الرؤية عملنا على اجراء الدراسة التطبيقية على قطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مما أعطى للدراسة أهمية وإضافة كبيرة .

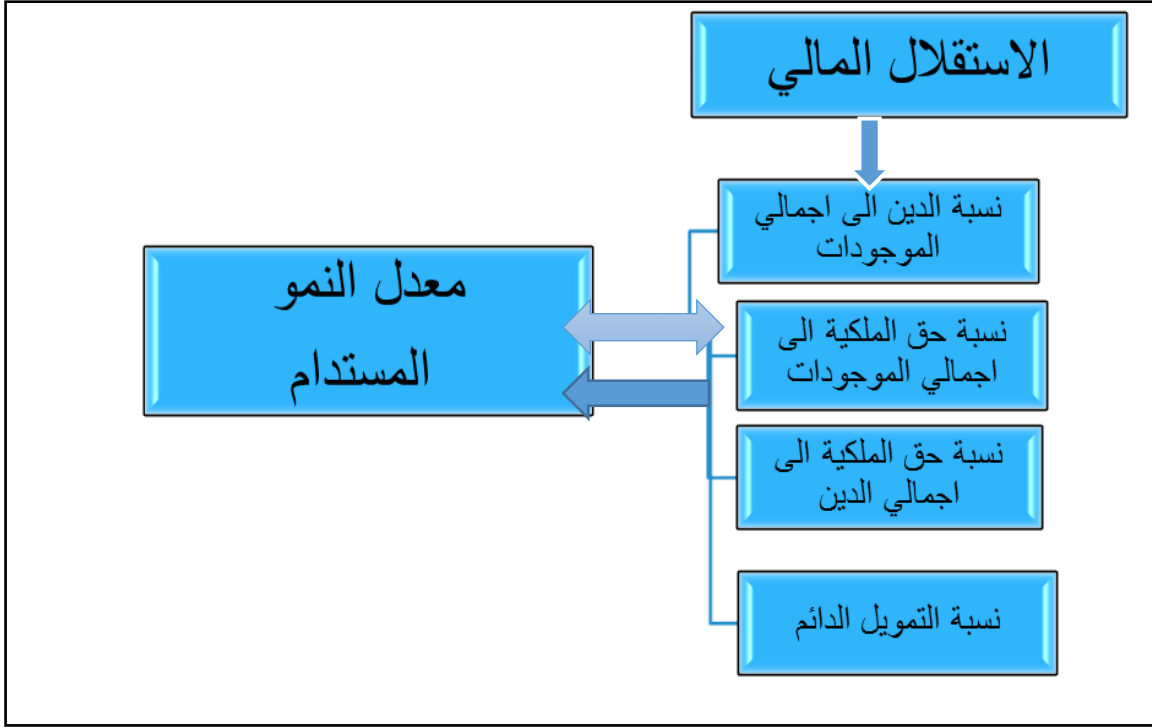
ثالثاً : أهداف الدراسة :

- ١- تحليل القوائم المالية لغرض بيان ومعرفة انعكاس هذه البيانات على واقع المصارف الخاصة وتطوير ادواتها.
- ٢- قياس وتحليل متغير الاستقلال المالي للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٣- بيان وتحليل متغير معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- ٤- التعرف على مؤشرات الاستقلال المالي وتأثيرها في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة .
- ٥- معرفة تأثير وتحليل العلاقة بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام في المصارف الخاصة عينة الدراسة.
- ٦- معرفة مدى استفادة المصارف الخاصة عينة الدراسة من تحقيق الاستقلال المالي وانعكاسه على النمو المستدام .



رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة:

يمكن وضع النموذج المقترح للدراسة وفقاً للمخطط الآتي:



شكل (١-١) المخطط الفرضي للدراسة

المصدر: اعداد الطالبة

خامساً : فرضيات الدراسة :

بعد التعرف على مشكلة وأهداف وأهمية الدراسة، من خلالها يمكن طرح الفرضيات التي تعطي عدد من الحلول ليتم إجراء الاختبارات عليها ومعرفة مدى صحتها ليتم الأخذ بها، أو يتم رفضها، إذ افترضت الدراسة الحالية فرضيتين رئيسيتين لإيجاد العلاقة والتأثير بين المتغيرات كما يلي:

١- الفرضية الرئيسية الأولى H1 :- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة؟. ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى أربع فرضيات فرعية وهي كما يلي:

(أ) H1١- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات في معد النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة؟

ب) H_{12} - توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين اجمالي حق الملكية إلى اجمالي الموجودات في معدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة؟

ت) H_{13} - توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين اجمالي حق الملكية إلى اجمالي المطلوبات في معدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة؟

ث) H_{14} - توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين التمويل الدائم في معدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة؟

٢- الفرضية الرئيسية الثانية: H_2 - يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاستقلال المالي ومؤشراته في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة؟، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الثانية أربع فرضيات فرعية وهي كما يلي :

أ) H_{21} - يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة .

ب) H_{22} - يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين اجمالي حقوق الملكية إلى اجمالي الموجودات في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة .

ت) H_{23} - يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين حقوق الملكية إلى المطلوبات في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة .

ث) H_{24} - يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التمويل الدائم في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة.

سادساً : مجتمع وعينة الدراسة :

يمثل سوق العراق للأوراق المالية مجال للدراسة، اذ يضم (٤٥) مصرفاً خاصاً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار (١٠) مصارف من القطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية وخلال المدة من (٢٠١١) الى (٢٠٢٢).

حيث تم اختيار المصارف الخاصة للأسباب الآتية:

١- لما لها من أهمية في اقتصاد البلد والمجتمع من جميع النواحي الاستثمارية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها من أكبر القطاعات تداولاً للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية .

٢- توفر البيانات المالية في السلسلة الزمنية الممتدة من (٢٠١١-٢٠٢٢) محل الدراسة دون انقطاع.

٣- تعتبر المصارف الخاصة محل اهتمام المختصين في العلوم المالية والمصرفية؛ لأهميتها البالغة في هذا المجال ولإعطاء الدراسة الدقة في النتائج.

جدول (١-١) للمصارف الخاصة عينة الدراسة من المدة (٢٠١١-٢٠٢٢)

ت	اسم المصرف	رمز	موقع	تأسيس	راس المال الحالي
١	الشرق الأوسط	BIME	بغداد	١٩٨٥م	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢	بغداد	BBOB	بغداد	١٩٩٢م	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٣	الاهلي العراقي	BNOI	بغداد	١٩٩٥م	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤	الخليج التجاري	BGUC	بغداد	١٩٩٩م	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٥	الاقتصاد للاستثمار	BEFI	بغداد	١٩٩٧م	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٦	سومر التجاري	BSUC	بغداد	١٩٩٩م	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٧	الشمال	BNOR	بغداد	٢٠٠٤م	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٨	اشور الدولي	BASH	بغداد	٢٠٠٥م	٢,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٩	المنصور	BMNS	بغداد	٢٠٠٦م	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	ايلاف الاسلامي	BELF	بغداد	٢٠٠٧م	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات عينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

سابعاً : المؤشرات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة :

١- مؤشرات قياس الاستقلال المالي :

تناولت بعض الدراسات مؤشرات الاستقلال المالي : (AL-janabi:٢٠٢٣ ; Barrena:٢٠١٩ ; عباس: ٢٠٢٢)، الاستقلال المالي: هو الذي يعطي للمصارف القدرة على تنفيذ مخططاته وتحقيق استراتيجياتها من خلال استغلال الموارد المالية دون الحاجة إلى التمويل الخارجي. توجد مؤشرات للاستقلال المالي وتم الاعتماد على أربعة مؤشرات وهي كما يأتي :

أ- مؤشر إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات : ويتم الحصول على هذا المؤشر من قسمة مجموع الديون على إجمالي الموجودات كما في المعادلة :

$$\text{Indicator of Total Debt to Assets} = \text{Total Debt} / \text{Total Assets} \dots\dots(1)$$

إذ إن:

Indicator of Total Debt to Assets =نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات

Total Debt = إجمالي الدين

Total Assets =إجمالي الموجودات

ب- مؤشر إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات: ويتم الحصول على هذا المؤشر من قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الموجودات كما في المعادلة :

$$\text{Indicator of Total Equity to Total Assets} = \text{Total Equity} \div \text{Total Assets} \dots\dots(2)$$

إذ إن:

Indicator of Total Equity to Total Assets =نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات

Total Equity = حق الملكية

Total Assets =إجمالي الموجودات

ج- مؤشر إجمالي حقوق الملكية إلى المطلوبات : ويتم الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على المطلوبات كما في المعادلة :

$$\text{Indicator of Total Equity to Total Liabilities} = \text{Total Equity} / \text{Total Liabilities} \dots\dots(3)$$

إذ إن:

Indicator of Total Equity to Total Liabilities =نسبة حق الملكية إلى إجمالي الدين

Total Equity = حق الملكية

Total Liabilities =إجمالي الدين

د- مؤشر التمويل الدائم : ويتم الحصول عليه من قسمة الموارد الثابتة (الأموال الدائمة) على الموجودات الثابتة كما في المعادلة :

$$\text{Indicator of Perpetual Financing} = \text{permanent resources} / \text{Fixed assets} \dots\dots(4)$$

إذ إن:

Indicator of Perpetual Financing =نسبة التمويل الدائم

الاموال الدائمة = permanent resources

الموجودات الثابتة = Fixed assets

٢- مؤشرات قياس النمو المستدام :

قد تناولت بعض الدراسات (hamman, ٢٠٠٠; الهلالي: ٢٠٢٢; التميمي وعيسى : ٢٠٢٠; steblyanskaya et al: ٢٠٢١)، النمو المستدام : هو النمو الفعلي للمصارف الخاصة والذي يكون متصلاً ومتداخلاً مع موارد المصارف للنمو السريع أو البطيء في الأجل الطويل. وتم استخدام المؤشر التالي في قياس معدل النمو المستدام ويُعد من المقاييس الأشهر استخداماً في الآونة الأخيرة (١٠٥: ٢٠٠٨, Ross et al) :

$$SGR = (ROE) \times RR / 1 - (ROE \times RR) \dots\dots(٥)$$

إذ إن :

SGR = معدل النمو المستدام

ROE = العائد على حق الملكية

RR = نسبة الاحتجاز

العائد على حق الملكية يعتمد على عنصر حق الملكية على الاستثمار فقط إذ يرتبط الأمر في أرباح المساهمين في الأسهم بعد أن يُطرح منها تكاليف خدمة الدين في الأسهم المستثمرة.

لإيجاد العائد على حق الملكية يتم احتسابه من خلال المعادلة الآتية:

العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب ÷ حق الملكية

حق الملكية = راس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة + الاحتياطي

الأرباح المحتجزة : هي نسبة الاحتجاز أو الاحتفاظ التي ترتبط بعلاقة طردية مع الربحية والسعر وتأثيرها على حق الملكية.

إن الأرباح المحتجزة هي إحدى مصادر التمويل بالملكية وتشير إلى أن المؤسسة لديها استثمارات مربحة.

ثامناً: حدود الدراسة: تنقسم حدود الدراسة إلى:

أ- حدود معرفية: تقوم الدراسة على الاستقلال المالي كمتغير مستقل ومعدل النمو المستدام كمتغير تابع وتم أخذ عينة (١٠) مصارف من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية وبيان العلاقة الارتباط ومدى تأثير الاستقلال المالي ومؤشراته في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة .

ب- **حدود زمنية:** تضمنت الدراسة على تحليل بيانات (١٠) مصارف خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة من (٢٠١١) الى (٢٠٢٢)، إذ تعد هذه المدة كافية في التحليل المالي إضافة إلى الدقة وموضوعية النتائج التي توصل إليها التحليل في الجانب الإحصائي.

ت- **حدود مكانية:** اعتمدت الدراسة على بيانات المصارف الخاصة عينة الدراسة المتوفرة في سوق العراق للأوراق المالية وتم الحصول على البيانات المالية الخاصة بالمصارف الخاصة من الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية. الموقع الإلكتروني هو التالي :
(www.isc.gov.iq/?do=list&type=allcompany)

تاسعاً : اسلوب جمع البيانات :

تم الاعتماد على (المنهج الوصفي والتحليلي) في الجانب التطبيقي للدراسة، و تم الحصول على البيانات المالية المتعلقة بالمصارف عينة الدراسة من خلال سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة

١-الدراسات السابقة حول متغير الاستقلال المالي:

أ-بعض الدراسات العربية حول متغير الاستقلال المالي:

جدول (٢-١) دراسات العربية حول الاستقلال المالي

١-عنوان الدراسة	دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مطاحن مرمورة- قالمة للفترة(٢٠١٤-٢٠١٢)
اسم الباحث، السنة	علال وليمان، ٢٠١٥
بلد الدراسة	الجزائر
اهم الاهداف	دور التمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية في دعم الهيكل المالي وكيفية توظيف الموارد المالية في تمويل الاستثمارات المختلفة للمؤسسة في القطاع الصناعي.
اهم الاستنتاجات	الهيكل المالي الامثل يعد مصدر تمويل اقل تكلفة وافضل مصدر للتمويل للمؤسسة المالية
اهم التوصيات	عمل المؤسسة على الموازنة بين التكاليف والعوائد(الايرادات) لضمان الاستمرارية ونجاح نشاط اعمالها، كما ان الاستقلال المالي يحقق للمؤسسة حماية من مخاطر الاقتراض الكبيرة
أوجه التشابه	التعرف اكثر عن التمويل الذاتي والاستقلال المالي واعتمدت كلتا الدراستين المتغير المستقل التمويل الذاتي (الاستقلال المالي)
أوجه الاختلاف	-جانبا التطبيق في الشركات الصناعية، بينما دراستنا حول القطاع المصرفي -بلد الدراسة السابقة الجزائر -السلسلة الزمنية لدراسة كانت من(٢٠١٤-٢٠١٢) ،الدراسة الحالية من (٢٠٢٢-٢٠١١)
مدى الاستفادة	بلورة وتكوين الاطار الفكري لمتغير الاستقلال المالي
٢-عنوان الدراسة	محاولة قياس اثر تطبيق الاستقلالية المالية على الاداء المالي لمؤسسة اتصالات الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٩)
اسم الباحث، السنة	اليقوبي، ٢٠١٧

الجزائر	بلد الدراسة
لبيان اثر الاستقلال المالي على الاداء المالي لمؤسسة الاتصالات الجزائر قبل وبعد تطبيق قرار الاستقلال المالي .	اهم الاهداف
وجود علاقة واثر ايجابي عند تطبيق الاستقلال المالي في مؤسسة الاتصالات الجزائر ونعكس بصورة ايجابية على الاداء المالي.	اهم الاستنتاجات
بناء قاعدة عمل تتميز بالمرونة في التعامل مع الظروف المحيطة كذلك دعم السياسات التي تحسن من الوضع المالي وتدعم الاستقلال المالي في المؤسسة	اهم التوصيات
أستخدم متغير الاستقلال المالي كمتغير مستقل	أوجه التشابه
-بلد الدراسة -المدة الزمنية -المؤشرات المستخدمة في الدراسة مختلفة عن مؤشرات الدراسة الحالية -عينة الدراسة حيث الدراسة الحالية عينتها القطاع المصرفي والدراسة السابقة قطاع الخدمات	أوجه الاختلاف
بينت المفهوم المبدئي حول متغير الاستقلال المالي ومدى تأثيره	مدى الاستفادة
ابعد القرار المالي وانعكاساته التأثيرية في الاستقلالية المالية للمصارف التجارية العراقية " دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٠"	٣-عنوان الدراسة
توفيق و حسين، ٢٠١٧	اسم الباحث، السنة
العراق	بلد الدراسة
معرفة القرارات التمويلية للمصارف وبيان مدى تأثيرها على الاستقلالية المالية لهذه المصارف.	اهم الاهداف
المصارف التي تعتمد في قراراتها التمويلية على مصادر الودائع الديون الخارجية مما يؤثر بصورة سلبية على الاستقلالية المالية للمصارف ،على عكس المصارف التي تعتمد على موجوداتها في التمويل مما يساهم في زيادة الاستقلالية المالية.	اهم الاستنتاجات
من الضروري على المصارف عمل موازنة بين قرارات التمويل والاستقلالية المالية حتى تقلل وتجنب المصارف تعرض الى مخاطر العجز.	اهم التوصيات

أوجه التشابه	-كلا الدراستان في العراق -اعطت تصور وانعكاس حول الاستقلال المالي -كذلك الجانب التطبيقي اعتماد العينة ذاتها وهو القطاع المصرفي
أوجه الاختلاف	-اختلاف المدة الزمنية لبحث -المقاييس المستخدمة لقياس الاستقلال المالي -دراستنا استخدمت متغير الاستقلال المالي كمتغير مستقل، بينما الدراسة السابقة استخدمت الاستقلال لمالي كمتغير تابع.
مدى الاستفادة	تعزيز واغناء الجانب النظري لمتغير البحث الاستقلال المالي

ب-الدراسات الاجنبية حول متغير الاستقلال المالي:

جدول(١-٣) دراسات الاجنبية السابقة حول الاستقلال المالي

١-عنوان الدراسة	The effect of financial independence on the performance of life companies : An empirical study اثر الاستقلال المالي على اداء الشركات التامين على الحياة: دراسة تطبيقية
اسم الباحث،السنة	٢٠٠٧،Ho-Li yany
بلد الدراسة	تايوان
اهم الاهداف	بيان مدى تأثير الاستقلال المالي على مستوى اداء نشاط شركات التامين
اهم الاستنتاجات	لا تحدث التغيرات سواء كانت مالية او غير مالية تحسناً في الاداء المالي لشركات التأمين ومن ثم لا يوجد تأثير للاستقلال المالي على هذه الشركات
اهم التوصيات	يتم تطوير شركات التأمين عن طريق وضع استراتيجيات تدعم وترفع من مستوى الاداء المالي لهذه الشركات.
أوجه التشابه	فقد تطرقت الدراستان الى مفهوم الاستقلال المالي كمتغير مستقل
أوجه الاختلاف	-بلد الدراسة التايوان والدراسة الحالية العراق -مدة الزمنية لدراسة مختلفة فدراستنا امتدت من (٢٠١١-٢٠٢٢) -عينة الدراسة شركات التأمين بينما دراستنا عينة الدراسة القطاع المصرفي
مدى الاستفادة	الاستفادة و تكوين صورة حول متغير الاستقلال المالي
٢-عنوان الدراسة	Factor affecting the level of financial independence of listed manufacturing companies : evidence from Vietnam العامل المؤثر على مستوى الاستقلال المالي لشركات التصنيع المدرجة : ادلة من فيتنام

اسم الباحث،السنة	Nguyen ، ٢٠١٩
بلد الدراسة	فيتنام
اهم الاهداف	تهدف الدراسة الى تحديد الاسباب الداخلية التي من الممكن ان تؤثر على معدل الاستقلال المالي للشركات الصناعية عينة الدراسة.
اهم الاستنتاجات	وجد عدد من الاسباب التي لها تأثير بصورة مباشرة على الاستقلال المالي ، كما توجد علاقة ارتباط وثيقة بين الاستقلال المالي والملاءة المالية.
اهم التوصيات	المحافظة على الاستقلال المالي من خلال تقليل المخاطر ناتجة عن القروض كبيرة الممنوحة للشركات مما يتطلب وضع قوانين تحدد القروض.
أوجه التشابه	طرقت كلتا الدراستين الى مفهوم الاستقلال المالي ومدى قدرته في تأثير على القطاعات المختلفة
أوجه الاختلاف	-الدراسة السابقة طبقت في فيتنام بينما دراستنا الحالية في العراق. -هدف دراستنا الحالية بيان مدى تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام. -استخدمت الاستقلال المالي متغير تابع -عينة الدراسة كانت شركات الصناعية ودراستنا القطاع المصرفي
مدى الاستفادة	تعرف اكثر على مفهوم والعوامل المؤثرة في الاستقلال المالي
٣-عنوان الدراسة	Effect of financial independence on reducing risk of financial fragility تأثير الاستقلال المالي في تقليل مخاطر الهشاشة المالية
اسم الباحث،السنة	AL-janabi & AL-Bander& Mashkour ، ٢٠٢٣
بلد الدراسة	العراق
اهم الاهداف	بيان وتحليل اثر الاستقلال المالي على الهشاشة المالية و اعطاء صورة توضح طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث.
اهم الاستنتاجات	الى وجود علاقة عكسية بين الاستقلال المالي والهشاشة المالية اي بمعنى عندما يزداد اعتماد الشركات على المصادر الداخلية وتقليل الاعتماد على الديون (مصادر الخارجية) يؤدي الى انخفاض في مستوى الهشاشة المالية والعكس صحيح.
اهم التوصيات	اعادة وضع استراتيجيات تمويلية للشركات التي تكون فيها مستوى الهشاشة المالية مرتفعاً وذلك لغرض تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المالية

الى المستوى الادنى.	
- أعطت كلا الدراستين مفهوم ومؤشرات القياس للاستقلال المالي. - كلا الدراستين في العراق	أوجه التشابه
- طبقت الدراسة السابقة على الشركات الصناعية بينما الدراسة الحالية على القطاع المصرفي - السلسلة الزمنية لدراستنا من ٢٠١١-٢٠٢٢ - تبحث الدراسة سابقة عن مدى تأثير الاستقلال المالي الهشاشة المالية للشركات الصناعية.	أوجه الاختلاف
لتعزيز الجانب النظري	مدى الاستفادة

٢- الدراسات السابقة لمعدل النمو المستدام:

أ- بعض الدراسات العربية حول متغير معدل النمو المستدام:

جدول (١-٤) دراسات العربية السابقة حول معدل النمو المستدام

١- عنوان الدراسة	برامج الاقتصاد الاخضر لتحقيق النمو المستدام في قطاع الطاقة مع التطبيق على مصر
اسم الباحث، السنة	علي و داود، ٢٠٢٠
بلد الدراسة	مصر
اهم الاهداف	معرفة مدى تأثير برامج الطاقة على تحقيق النمو المستدام
اهم الاستنتاجات	برامج الطاقة اصبحت من المواضيع المهمة في النشاط الاقتصادي وعلى الحكومات الاستثمار في هذا المجال لتحقيق النمو.
اهم التوصيات	العمل على الخطط وبرامج البحث والتطوير في مجالات الطاقة لأنها مواضيع استثمارية مهمة وكذلك تقديم التسهيلات وتشجيع المستثمرين وجذبهم في قطاع الطاقة.
أوجه التشابه	-أوضحت كلتا الدراستين مفهوم معدل النمو المستدام -كلتا الدراستين اعتمدت معدل النمو المستدام كمتغير تابع
أوجه الاختلاف	- بلد الدراسة - الفترة الزمنية حيث الدراسة السابقة كانت من (٢٠١٨-٢٠٠٤) - مؤشر معدل النمو المستدام مختلف عن مؤشر دراستنا الحالية

<p>-عينة دراسة الحالية هو القطاع المصرفي بينما الدراسة السابقة اعتمدت على برامج الطاقة المتجددة</p>	
<p>استخدمت كدراسة سابقة وكذلك لتعزيز الجانب النظري</p>	<p>مدى الاستفادة</p>
<p>المرونة المالية واثـر معدل النمو المستدام في تعزيزها دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية</p>	<p>٢-عنوان الدراسة</p>
<p>السعدي وشاكر، ٢٠٢٢</p>	<p>اسم الباحث،السنة</p>
<p>العراق</p>	<p>بلد الدراسة</p>
<p>تحديد ابرز مؤشرات معدل النمو المستدام والمرونة المالية وتحديد مقاييسها في الشركات الصناعية المساهمة عينة الدراسة، كذلك معرفة مدى تأثير معدل النمو المستدام في تعزيز المرونة المالية.</p>	<p>اهم الاهداف</p>
<p>يوضح التحليل المالي لمؤشر النمو المستدام ان هناك عدداً من الشركات حققت نمواً مستداماً اعلى من النمو القطاعي سبب قدرتها على الديون اعلى ، كما وضحت النتائج مؤشر المرونة المالية اختلاف في التطبيق حسب الشركات عينة البحث ويعود ذلك الى ادراك الشركات التي حققت مرونة مالية عالية لمواجهة الازمات.</p>	<p>اهم الاستنتاجات</p>
<p>الاعتماد على مقاييس متعددة لتحليل وقياس معدل النمو المستدام للشركات ،و اضافة لذلك المحافظة على مستوى معدل النمو المستدام لما يتركه من اثر على المرونة المالية سواء كان اثراً ايجابياً ام سلبياً.</p>	<p>اهم التوصيات</p>
<p>-الدراستين في العراق -استخدام مؤشر معدل النمو المستدام كمتغير تابع</p>	<p>أوجه التشابه</p>
<p>-الفترة الزمنية حيث الدراسة اتخذت فترة زمنية من(٢٠١٨-٢٠١١) -الدراسة السابقة تبحت في مدى تأثير المرونة المالية في معدل النمو المستدام، بينما دراستنا تبحت في اثر الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام -عينة الدراسة التي استخدمت هي الشركات الصناعية</p>	<p>أوجه الاختلاف</p>
<p>-الاستفادة من مؤشر القياس لمعدل النمو المستدام -تعزيز الجانب النظري وكدراسة سابقة</p>	<p>مدى الاستفادة</p>

٣-عنوان الدراسة	امكانية احتساب معدل النمو المستدام للشركات المتعثرة ماليا وفق النموذج المقترح
اسم الباحث، السنة	كعيد، ٢٠٢٣
بلد الدراسة	العراق
اهم الاهداف	اقتراح نموذجين من نماذج معدل النمو المستدام وتحقيق اقصى نمو داخلي لشركة دون الحاجة الى زيادة في حقوق الملكية.
اهم الاستنتاجات	من خلال مقارنة بين معدل النمو المستدام بكل نموذج وجد ان من الممكن للشركات تحقيق نمو داخلي دون الحاجة الى زيادة في حقوق المساهمين.
اهم التوصيات	على الشركات استثمار اموالها بالشكل الأفضل لتقليل مخاطر الاقتراض من الخارج ، كذلك الاحتفاظ بهامش ربح ومعدل دوران موجودات اكبر.
أوجه التشابه	-كلا الدراستين في العراق -استخدام نفس المؤشر القياس
أوجه الاختلاف	-عينة الدراسة السابقة الشركات المتعثرة ماليا، بينما دراسة الحالية القطاع المصرفي -الفترة الزمنية حيث امتدت من (٢٠٢٠-٢٠١٠) -تبحث الدراسة السابقة عن احتساب النمو المستدام للشركات المتعثرة، بينما الدراسة الحالية عن مدى تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام
مدى الاستفادة	تعزيز الجانب النظري وكدراسة سابقة

ب- بعض الدراسات الاجنبية حول متغير معدل النمو المستدام:

جدول (١-٥) دراسات الاجنبية السابقة حول معدل النمو المستدام

Sustainable growth rate and firm performance : A case study in Malaysia معدل النمو المستدام واداء الشركات : دراسة حالة في ماليزيا	١-عنوان الدراسة
Rahim ، ٢٠١٧	اسم الباحث، السنة
ماليزيا	بلد الدراسة
نمو الاعمال الخاصة بالشركة امر ضروري حتى لا تتعرض الى مشاكل او ضائقة مالية ويعطي لشركة استخدام افضل لراس المال والموارد المالية حتى تكون كافية لإدارة نشاطها.	اهم الاهداف
بينت في حالة زيادة نسب الدين يؤدي الى زيادة في معدل النمو المستدام او العكس ، والرافعة المالية للشركة تأثيرها ايجابي على معدل النمو المستدام.	اهم الاستنتاجات
المحافظة على مستوى محدد من الديون وذلك لتحقيق معدل نمو مستدام مستقر، متابعة عمليات وضع الخطط ومتابعة تنفيذها للحفاظ على مستوى الرافعة المالية.	اهم التوصيات
أعطت الدراستين مفهوم لمعدل النمو المستدام	أوجه التشابه
-بلد الدراسة كان ماليزيا بينما الدراسة الحالية في العراق -الفترة الزمنية لدراسة السابقة من (٢٠١٥-٢٠٠٥) -عينة الدراسة شركات المدرجة في البورصة ماليزيا عدا الشركات القطاع المالي -أستخدم الدراسة السابقة معدل النمو المستدام كمتغير مستقل	أوجه الاختلاف
اثراء الجانب النظري لمتغير النمو المستدام وكدراسة سابقة	مدى الاستفادة
Sustainable growth : growth and broke empirical study on manufacturing sector companies listed on the Indonesia stock exchange النمو المستدام: دراسة تجريبية حول النمو والانهيال في الشركات قطاع التصنيع المدرجة في بورصة إندونيسيا	٢-عنوان الدراسة
Sulastri & Thamrin & Utami ، ٢٠١٨	اسم الباحث، السنة

اندونيسيا	بلد الدراسة
تهدف الى المحافظة على نمو المبيعات هو احد مؤشرات اداء الشركة إذ إن نمو المبيعات العالي لا يحقق القيمة لأصحاب الشركة من خلال العلاقة بين نمو المبيعات ومعدل النمو المستدام.	اهم الاهداف
الارتفاع في نمو المبيعات يؤدي الى زيادة في هامش الربح الصافي الى زيادة في معدل دوران الموجودات، اما اذا حدث انخفاض في نمو المبيعات ودوران الموجودات هذا يعطي مؤشراً على ان الشركة تعاني من مشاكل داخلية تؤثر على النمو في الاجل الطويل.	اهم الاستنتاجات
على الشركة إن تتخذ قرار بموازنة المركز المالي بالديون وتوزيعات الارباح بسبب وجود فائض نقدي عندما تمر الشركة بمرحلة النضج.	اهم التوصيات
الدراستين اوضحت مفهوم معدل النمو المستدام	أوجه التشابه
-البلد الدراسة في اندونيسيا بينما الدراسة الحالية في العراق -الاختلاف في مؤشرات قياس معدل النمو المستدام -عينة الدراسة كانت شركات التصنيع ، بينما دراستنا القطاع المصرفي، واختلفت الدراسة السابقة عن دراستنا باستخدامها معدل النمو المستدام كمتغير مستقل	أوجه الاختلاف
تعرف اكثر على معدل النمو المستدام	مدى الاستفادة
Corporate governance , liquidity risk , and sustainable growth rate in the Nigerian banking industry حوكمة الشركات ومخاطر السيولة ومعدل النمو المستدام في الصناعة المصرفية النيجيرية	٣-عنوان الدراسة
٢٠٢٣، Agha	اسم الباحث،السنة
نيجيريا	بلد الدراسة
دراسة تأثير استقلالية الادارة العليا ومخاطر السيولة من خلال معدل النمو المستدام	اهم الاهداف
يؤثر معدل النمو المستدام بصورة كبيرة على حوكمة الشركات والمتغيرات والعوامل مثل مخاطر السيولة وجودة الاصول وهامش التشغيل وحجم المصرف وكذلك سياسات توزيع الارباح.	اهم الاستنتاجات
وضع خطط تتلاءم مع اوضاع المصرف بما يحقق لها معدل نمو مستدام والعمل على تقليل من المخاطر التي من الممكن تعرض لها سواء كانت ناتجة عن	اهم التوصيات

ظروف داخلية او خارجية	
الدراستين اخذت القطاع المصرفي كعينة للبحث كلتا الدراستين استخدمت معدل النمو المستدام كمتغير تابع	أوجه التشابه
الفترة الزمنية لدراسة السابقة امتدت من (٢٠٢١-٢٠٠٨)، بينما الدراسة الحالية من (٢٠٢٢-٢٠١١) -بلد الدراسة حيث بحثت الدراسة في نيجيريا -الدراسة تبحث عن حوكمة الشركات ومخاطر السيولة ومعدل النمو المستدام ، والدراسة الحالية تبحث عن تأثير الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام	أوجه الاختلاف
تعزيز الجانب النظري وكدراسة سابقة	مدى الاستفادة

ومن خلال عرض الدراسات السابقة وتوضيح مدى التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، مما يعني إن دراستنا الحالية هي أول دراسة استخدمت هذين المتغيرين (الاستقلال المالي و معدل النمو المستدام)، كذلك بينت علاقة الارتباط والتأثير للمتغير المستقل (الاستقلال المالي ومؤشراته) في متغير التابع (المعدل النمو المستدام).



الفصل الثاني

المرتكزات الفكرية والفلسفية لمنحيرات الدراسة

المبحث الأول


الاستقلال المالي

المبحث الثاني

معدل النمو المستدام

المبحث الثالث

العلاقة بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام



المبحث الأول: الاستقلال المالي

أولاً : الاستقلال :

١- مفهوم الاستقلال:

توطئة:

في هذا المبحث سيتم التطرق الى مفهوم الاستقلال والاستقلال المالي وأهميته وأنواعه ومؤشراته ومتطلبات الاستقلال المالي والعوامل المؤثرة، إذ بينَ Pollard بأن الاستقلال هو الآلية التي عن طريقها تستطيع المؤسسة المالية المحافظة على الاستقلال في ادارة شؤونها الداخلية بدون تدخل من أي جهات خارجية (Pollard, ٢٠٠٧: ٣٤)، وأشار بعض الاقتصاديين مثل (ساميلون) الى الاستقلال " بعدم تبعية المؤسسة المالية لأي فرع من فروع السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية) اذ تعمل المؤسسة المالية على صياغة سياساتها النقدية والائتمانية بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية العامة للبلد، اما (مايكل ابدجمان) فأعطى مفهوماً للاستقلال هو عدم تأثر صانعو قرارات السياسات الداخلية بالضغوط الخارجية، وانما الاستفادة من الارشادات والنصائح في اتخاذ القرارات، ولكن القرار الاخير يكون للجهات العليا في الادارة أي بمعنى ان لها الحرية في وضع الخطط والسياسات وتنفيذها وتحقيق الاهداف" (صالح، ٢٠١٨: ٣).

وعرف Campbell الاستقلال بأنه حرية الاعتماد على الذات وتحمل مسؤولية ادارة المؤسسة المالية بدون الاعتماد على اطراف اخرى (Campbell, ٢٠٢١: ١)، و اوضح Sanda بأن المؤسسات المالية المستقلة تكون اكثر انتاجية وقدرة على النمو الاقتصادي (Sanda, ٢٠١١: ٤)، اما Machar فأعطى مفهوماً للاستقلال بأنه وضع الخطط المستقبلية من قبل المؤسسة المالية والعمل على تحقيق اهداف طويلة المدى ومواصلة تحسين مستوى المؤسسة وزيادة ارباحها مما ينعكس بشكل ايجابي على الخطط الاستثمارية، وتسعى المؤسسة المالية الى الاستخدام الامثل للموارد وتطوير الانتاجية وزيادة كفاءتها (Machar, ٢٠٢٠: ٣١٦).

وقد اشار Lehan الى الاستقلال بأنه السلوك او الاداء التنظيمي للمؤسسة المالية والعمل على التطوير والبحث عن افضل الطرق للتمويل لغرض تحسين الكفاءة و تخفيض التكاليف وابتكار منتجات جديدة مما يساهم في تطويرها وزيادة قيمة المؤسسة المالية (Lehan, 2023: 218)، وكما ذكر Wang بأنه اداء المؤسسة المالية لوظائفها بشكل مباشر والتي تملك الحوكمة وفعالية في ادارة شؤونها ومتابعة ومراقبة تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة (Wang, 2018: 6).

ولا يفوتنا إن ننوه بأن هناك اراء مؤيدة للاستقلال نوضح بعضاً من وجهات النظر وذلك لغرض تقليل وابعاد التدخل في النشاط الاقتصادي وإن الفكر الرأسمالي يدعم هذا الاتجاه) (الغالبى, 2014: 73-70) فعدم تمتع الجهات الخارجية بالرشد في القرارات الاقتصادية مما يؤدي الى التدخل في الشؤون الداخلية مما يلحق الضرر في عمل المؤسسة المالية في حالة كانت المؤسسة المالية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال في ظل الانظمة السائدة فيكون تأثيره فعالاً في الاسعار وان التبعية في النشاط تؤدي الى فقدان الاستقلال في العمل; وعلى خلاف ذلك هناك الآراء المعارضة للاستقلال حيث إن الحروب والازمات الاقتصادية ادت الى تدخل في العمل والانشطة ولاسيما ما بين الحربين العالميتين مما دفع الحكومات الى التدخل في الانشطة وعمل المؤسسات المالية وذلك عن طريق وضع قوانين وانظمة تحد من استقلال المؤسسة المالية التي تعارض الاستقلال، فإذا كانت بعيدة عن قرارات الجهات الخارجية تكون غير سديدة وغير متوافقة ، وان عدم الترابط بين السياسات النقدية والمالية وسياسة المؤسسة المالية يجعلها تسير باتجاهات مختلفة فالدول المتقدمة قادرة على وضع خططها الاقتصادية ودعم انشطتها بخلاف الدول النامية.

وبناءً على تلك المعطيات تبرز اهمية الاستقلال من خلال ما يلي: (Jarmila, 2016: 49-52)

* يسمح للمؤسسة المالية التي تملك الاستقلال الذي بدوره يقلل من المخاطر والعوامل المؤثرة الخارجية.

*يساعدها في تكوين راس مال تراكمي ويمكنها من سداد القروض في وقتها.

*يساهم في تقليل التكاليف المالية ويكون له اثر مضاعف على المكاسب الرأسمالية وزيادتها.

ونتيجة لذلك فالمؤسسات المالية تعمل في السوق لزيادة العمليات الاستثمارية مما يؤدي الى زيادة الارباح المتحققة من خلال المعاملات المالية التي تقوم بها وتحتجز جزءاً من هذه الاموال وحق الملكية والديون لغرض تمويل مشروعاتها دون، إن تلجأ الى الاقتراض من خارج المؤسسة (Piotr, ٢٠١٧: ١٥٦)، وأوضح Maurya أن الاستقلال هو طرق التمويل للمؤسسة هو امان لكل من المقرض والمقترض لأنه يجعل المقترض تحت الضغط للعمل باجتهاد اكبر لغرض نجاح الانشطة الخاصة بالمؤسسة المالية لتكون قادرة على سداد الالتزامات (Maurye, ٢٠١١: ١١٧)، الهدف الرئيسي للتمويل الحديث في المؤسسات المالية هو تحقيق او زيادة في العوائد على حقوق المساهمين والمؤسسات المالية تسعى في نشاطها الى تحقيق الاستقرار المالي، وان المؤسسات المالية توفر التمويل اللازم للقيام بأعمالها بالاعتماد على مصادر التمويل المتاحة (Klinac, ٢٠١٩: ٨٢).

٢- أنواع الاستقلال:

للاستقلال نوعان هما الاستقلال الاداري والاستقلال المالي (الحايسي، علي، ٢٠١٦: ٢٨٥)

أ- **الاستقلال الاداري** : تتمتع المؤسسات المالية بالاستقلال الاداري ويمنحها القدرة على صياغة خططها ونظامها الداخلي من خلال تنظيم نشاطها دون تدخل من اطراف خارجية كما يكون هذا الاستقلال ذا طابع جماعي داخلي في اتخاذ القرارات .

ب- **الاستقلال المالي** : هو أن تكون المؤسسة مستقلة في مواردها المالية ولا يعني وجود استقلال مالي فقط بل تكون لها ذمة مالية مستقلة وسلطة ادارية، وانما يأخذ ابعاد اكبر من أن يكون استقلالاً مالياً فعلياً مما يكسبها شخصية معنوية ذات استقلال مالي واداري، كما إن الاستقلال المالي يؤثر على النمو المستدام مما يساهم بشكل كبير على رفع مستوى كفاءة الادارة الداخلية والعمليات الانتاجية (Subroto & Baidlowi, ٢٠٢٢: ٣٢١).

٣- مؤشرات وركائز الاستقلال :

استقلال المؤسسة المالية تقوم على اربع ركائز اساسية وهي كما يلي كما ذكرها كل من (الدهيمش و رسمي، ٢٠١٥:٢٣٨ ; ٢٠٢٣:٢، Frroku et al)

١-**استقلال القيادة** : هي ان تكون المؤسسة قيادية متحملة لمسؤولية اتخاذ قراراتها وقد تتعرض الى ضغوط كبيرة مما يتطلب منها تحمل هذه الضغوط وتجاوزها فهي مؤسسة مالية تمتلك الاستقلال المالي و قرارها اداري تنعكس اثاره على العائد والمخاطر التي من المحتمل التعرض لها، مما يتطلب من المؤسسة المالية وضع استراتيجيات تخطط لعملية التمويل والاستثمار حتى تتمكنها من تحقيق اهدافها.

ب-**الاستقلال المالي والقانوني(التشريعية)** : توضح استقلال المؤسسة المالية في وضع القوانين وتشريعات ولوائح لضمان حماية مواردها المالية من التدخلات الخارجية والمخاطر، اما الاستقلال المالي الذي يعني بالترتيبات القانونية والعملية التي تربط بين الامور المالية ومدى قدرة الجهات الخارجية في التأثير على المؤسسة المالية وكيفية صياغة السياسات الداخلية للمؤسسة المالية تمكنها من، إن تتمتع بالاستقلال في الاعتماد على مواردها .

ج-**الاستقلال التشغيلي** : تستعرض اتجاهات الاستقلال للمؤسسة المالية في عملياتها وماهية المخاطر التي من الممكن إن تتعرض لها في سمعتها وتقوم هذه الركيزة على ان تكون للمؤسسة المالية مكان عمل خاص بها وطاقم عمل بشري وموقع و موارد ذاتية وخبرات ومعدات تمكنها من العمل بصورة مستقلة .

د-**الوصول الى المعلومات والشفافية** : تعمل على نشر المعلومات التي تتعلق بجانب عمالها بشكل واضح وشفاف وان تتوافر حماية اكبر للمعلومات التي يتم نشرها كنشر التقارير وخطط العمل المنهجيات الاساسية للعمل واعطاء صورة واضحة عن نشاط عمل المؤسسة المالية عن طريق التقارير المالية والميزانيات .

ثانياً: الاستقلال المالي

١- مفهوم الاستقلال المالي :

لم تعرف المالية الداخلية للمؤسسة المالية تغيرات مهمة وقد كانت هذه التغيرات في الإطار القانوني على بعض الضمانات دون تطرق الى الامور المرتبطة بأعماق الاستقلال المالي وهذا مما جعل الادارة المحلية تعاني من الضعف في مواردها المالية والتأثير السلبي على محدودية الاستقلال المالي للمؤسسة المالية، هذا التأثير جعلها تحت سيطرة الجهات الخارجية في ميزانياتها ومواردها وتقييد السلطات المالية والإدارية للمؤسسة المالية، ولكن تطور الحياة يدفع القطاع المصرفي الى، إن يكون له استقلال مالي واداري في عمله مما يتطلب صياغة قوانين تنظم عمله ونشاطه وبنية موارده المالية من خلال توسيع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على الجهات الخارجية وزيادة الصلاحيات القانونية والادارية والمالية.

ونتيجة للعوامل و الظروف الاقتصادية ومدى مستوى تطور النشاطات التجارية الخاصة في البلد التي لها تأثير على الاستقلال المالي، كذلك عوامل عدم استقرار الظروف الاقتصادية والسياسية تؤثر بشكل سلبي على نشاط عمل المؤسسات المالية وبسبب هذه العوامل يتوجب على المؤسسات المالية متابعة وتقييم استقلالها المالي، ومن هذا المبدأ يكون لديها خطط وحلول بديلة تساعدها في المحافظة على استقرارها المالي، والاستقلال المالي يعطي للمصرف الحرية في التعامل مع المخاطر التي من الممكن، إن تواجهها كإفلاس والازمات المالية والاقتصادية (Mehdiyev, 2024: 4).

وقبل البدء بتوضيح مفهوم الاستقلال المالي لا بد من التطرق الى النظريات التي تدعم الاستقلال المالي ونذكر منها نظرية الالتقاط اذ جاءت هذه النظرية في عام (١٩٦١) من دراسة (Donaldson) هو استخدام المؤسسات المالية الكبيرة مصادر تمويل داخلية في تغطية انشطتها دون اللجوء الى مصادر خارجية الا اذا كانت مصادرها الداخلية غير كافية فتلجأ الى التمويل الخارجي (Fikasari & Bernawati, 2021: 243) وتم تطوير هذه النظرية من قبل (Maers) في عام (١٩٨٤) تحت مسمى نظرية الترتيب الانتقائي او فرضية الترتيب الانتقائي كوسيلة للتعبير عن سلوك المؤسسات المالية في التمويل، وافترض هذه النظرية يقوم على اساس المؤسسات المالية تسعى للبحث عن اساليب جديدة في تمويل انشطتها تمويلاً طويلاً الاجل إذ هنالك مستويات في عملية التمويل تعتمد على المؤسسة المالية، ففي المستوى الاول (الاعتماد على

الموارد الذاتية) تعتمد على التمويل الداخلي الذي يقوم على اساس الارباح المحتجزة، اما في المستوى الثاني فتلجأ الى الاحتياطات والديون وحقوق المساهمين او اصدار السندات في حال كانت الارباح المحتجزة غير كافية لتغطية استثمارات المؤسسة المالية، والمستوى الاخير تلجأ المؤسسة المالية الى التمويل الخارجي عن طريق اصدار اسهم عادية في حالة عدم كفاية المستوى الاول والثاني لعمليات الاستثمار الخاصة بالمؤسسة المالية(هاشم، ٢٠١٥:٧١-٧٠).

لكي تتضح الرؤية يرى (Frank, jubal) في عام (٢٠٠٩) انه لكي تستمر المؤسسات المالية بتعزيز تدفقاتها النقدية وتعظيم الارباح مما يتطلب منها وضع او اتباع اسلوب هرمي معين لتمويل انشطتها حيث يبدؤون باختيار مصادر التمويل التي تعتمد على الموارد الذاتية وتعزيز استقلالها المالي الاقل خطورة و بتكلفة منخفضة وهو الاعتماد على الارباح المحتجزة ثم الديون المضمونة ثم حقوق المساهمين وخيارها الاخير لعملية التمويل هو اختيار عملية اصدار الاسهم(١٨-١٠:٢٠١٨، Chikeya) ومن خلال هذه النظرية نتوصل الى، ان التمويل الذاتي هو احد الطرق الممكنة لتحقيق الاستقلال المالي ومن ثم تحقيق النمو المستدام في الامد البعيد(٤٩٩:٢٠٢٢، Svidronova& Vacekova).

ونشير الى اهمية و مميزات هذه النظرية التي تمثل رغبة المؤسسات المالية بالاعتماد على المصادر الذاتية التي تعزز من الاستقلال المالي بما تحتفظ فيه من الارباح المحتجزة، أن عملية توزيع الارباح مرتبطة بالقرارات الاستثمارية المربحة، والعوائد او الارباح التي تحصل عليها من عملياتها في السنوات الماضية فهي فوائض مالية تستخدمها في تمويل نشاطها الاستثماري، ولا يتم اللجوء الى الديون او المصادر الخارجية الا بعد ان تستنفذ المؤسسة المالية جميع ارباحها المحتجزة احتياطاتها في التمويل، تقييم اداء المؤسسة المالية وتحقيق الاستقرار المالي عند رؤية مستوى الربحية التي حققتها نتيجة لاستخدامها كافة الامكانيات والموارد المتاحة والغرض منها هو زيادة قدرتها على المنافسة وتحسين الانتاجية التي تزيد من العوائد المتحققة والاداء المنتظم والاستقرار المالي الذي تحققه ينعكس على مستوى النمو للمؤسسة المالية في الاجل الطويل(١٣٤٦:٢٠٢٣، Fitriyah).

ولتوضيح ذلك نشير الى الإجراءات التي تكون على المؤسسة المالية الاعتماد فيها على التمويل الذاتي من مواردها الداخلية والتخطيط لكيفية استخدام هذه الموارد في استثمارات مربحة(٧١:٢٠١٧، Jankulouski)، اذ تواجه المؤسسات المالية تحديات في قدرتها على

اقتطاع جزء من العوائد التي تحققها ويتم استخدامها في التوسيع او الاحلال او التجديد او تسديد الالتزامات، وإن الدور الاساسي للتمويل الذاتي هو تحقيق نمو للاستثمارات دون اللجوء الى مصادر خارجية، ولوجود علاقة ارتباط بين النمو الداخلي والتمويل الذاتي وهي علاقة ديناميكية تراكمية تتحكم فيها سياسة التمويل الذاتي التي تؤدي دوراً مهماً في عملية النمو الداخلي للمؤسسة المالية(عايشوش، ٢٠١٤:٣٨).

وفي ذات السياق سعت المؤسسات المالية إلى تحقيق الاستقرار المالي الذي يمثل اساس استقامة النشاط الاقتصادي ويعزز من طرق عملياتها، والهدف الاساسي من الاستقلال المالي هو الوصول الى الحد الذي تكون فيه المؤسسة المالية قادرة على استمرارية التدفقات النقدية والابتعاد وتقليل من المخاطر التي من الممكن، إن تتعرض لها وتشكل تهديداً كبيراً على الاداء المالي (Mabeba, ٢٠٢٤:١٣٣)، ومن الجدير بالذكر أن الاستقلال المالي للمؤسسة المالية يتحقق من خلال تنوع مصادر التمويل وابتكار مصادر مستدامة التي تساهم في توسيع أنشطة التمويل الذاتي التي كلما زاد اعتمادها على تمويلها الذاتي ارتفعت مستويات الاستقلال المالي؛ ونتيجة لهذا يتضح، إن التمويل الذاتي هو احد الاساليب التي تحقق للمؤسسة المالية الاستقلال المالي والاستقرار المالي ومن ثم يتحقق النمو طويل الامد (Svidronova, ٢٠١٢:٤٩٩).

وفي هذا الإطار فالحرية المالية التي تصل لها المؤسسة المالية في تحقيق اهدافها وخططها المستقبلية تؤدي الى تحقيق الاستقلال المالي، اي هي قدرة المؤسسة المالية على معالجة المعلومات المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الداخلية اذ تمتلك المؤسسات المالية الحرية المالية في القيام بأنشطتها دون تدخلات خارجية في عملها وهذا ما يسمى بالاستقلال المالي (Nelfelt, ٢٠١٨L:٣)، ومن انعكاس تلك الفكرة هناك علاقة قوية بين الاداء المالي والاستقلال المالي، إن الاداء المالي يوضح مدى مساهمة الأنشطة في توفير الإيرادات من خلال استخدام الموارد المتاحة وذلك لتحقيق الاهداف المالية باقل التكاليف، والاستقلال المالي يقيس مكونات المركز المالي ودرجة التوازن بين هذه المكونات وذلك لغرض تحديد قوة المركز للمؤسسة المالية (اليعقوبي، ٢٠١٧:٦).

وفي المقابل الأداء المالي هو الجانب المرتبط بالجوانب المالية التي تتعلق بالمؤسسة المالية الاقتصادية وذلك باستخدام نسب الاداء المالي (نسبة السيولة ونسبة الربحية ونسبة الملاءة المالية)، اذ تسمح للمؤسسة المالية بمعرفة وضعها المالي وقدراتها التنافسية في سوق العمل إذ

إن الاداء المالي يبين تحقيق المؤسسة المالية خططها والوصول لأهدافها حسب المعايير المحددة، فالأداء المالي هو التحليل الذي يتم القيام به لمعرفة مدى قوة المركز المالي للمؤسسة المالية خلال فترة معينة هو التأهيل والكفاءة ومدى فعالية المؤسسة المالية، وهناك علاقة ايجابية او طردية تربط بين كل من الاداء المالي ومؤشراته والاستقلال المالي إذ إنه كلما ارتفع كل من نسب السيولة والربحية والملاءة المالية أدى ذلك الى ارتفاع في الاستقلال المالي للمؤسسة المالية (heriasman, 2022: 184-190).

وبناءً على تلك المعطيات يتوجب على المؤسسة المالية، إن يكون لديها إيرادات كافية تستطيع من خلال هذه الإيرادات، إن تحقق الاستقلال المالي أي تغطي كافة الالتزامات والديون التي في ذمة المؤسسة المالية وتحقق الأرباح و نسبة الاستقلال المالي هي التي تعكس مدى اعتماد المصرف على المصادر الخارجية في تمويله سواء كانت حكومة او قروض او اصدار اسهم وكلما كان الاعتماد على مصادر خارجية مرتفعاً كانت المؤسسة المالية غير مستقلة مالياً (Ishak, 2021: 561).

ومن زاوية اخرى تعمل المؤسسة المالية للاستخدام الامثل لموارد المؤسسة المالية واستخدام الاموال المتولدة داخلياً على شكل ارباح محتجزة وحق ملكية وديون لتمويل نشاطها الذي ينعكس على اداء الادارة التي تعمل للمحافظة على مستوى نموها واستمراريتها (Mathur, 2012: 34)، وأشارت (قریش) إلى أن الاستقلال المالي يعد العمود الفقري للموارد المالية إذ انه يمثل القدرة المالية للمؤسسات المالية على تمويل برامجها الخدمية وتنفيذ سياساتها وتحقيق استراتيجياتها التتموية من مصادر ذاتية دون الحاجة الى دعم الجهات الخارجية، وهذا يعني قوة المؤسسة المالية والادارات الداخلية على تقديم الخدمات التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها ونشاط عملها (قریش, 2017: 20).

وقد اشار Mudrosanto إلى ذلك وبين أن الاستقلال المالي هو عملية تحديد مقدار وهيكل الإيرادات والنفقات والتخطيط وتنفيذ الخطط الموضوعة أي هو قدرة المؤسسة المالية على تلبية احتياجاتها والتي تعكس قوة اقتصاد والقدرة المالية للمؤسسة المالية (Mudrosanto, 2020: 25)، وبين Evelyn الاستقلال المالي هو المرحلة التي تصل اليها المؤسسة المالية وتمكنها من تلبية جميع المتطلبات المالية دون الحاجة الى مساعدة من

اطراف اخرى (Evelyn, 2023: 1182)، او هو الوصول الى القدرة على معرفة مالية وحسابية لأداره عملياتها للوصول للاستقلال المالي (Taylor, 2020: 2-3).

واشارة (القدميري) إلى أن الاستقلال المالي هو اداة لقياس مستوى التنظيم اللامركزي ومعرفة الحدود العليا للمؤسسة المالية وهو التحول من الاستقلال المحدود في تخصيص الموارد المالية الى الاستقلال الواسع بتوليد وتوفير واستخدام هذه الموارد المالية (القدميري, 2019: 87)، و اوضح Mehar أن الاستقلال المالي هو مستوى قدرة المؤسسة المالية في اعتمادها على الموارد الداخلية في التمويل دون الحاجة الى مصادر تمويل خارجية في تحقيق الاستقرار المالي ويعد حجم المؤسسة المالية مرتكزاً مهماً للمقارنة مع قدرتها التنافسية وبقائها واستمراريتها (Mehar, 2023: 1)، بينما أعطى Amtenbrink مفهوماً اخر للاستقلال المالي هي الترتيبات القانونية والعملية في تحديد الاوضاع المالية الخاصة بالمؤسسة المالية ومدى تأثير الجهات الخارجية على قراراتها والاستقلال المالي تتطلب ان تكون هناك ميزانية خاصة بالمؤسسة المالية يتم من خلالها تمويل عملياتها من دون الحاجة الى تمويل خارجي (Amtenbrink, 2005: 1-).

(5).

وفي نفس الصدد عرف Cyburt الاستقلال المالي هو قيام المؤسسة المالية في اتخاذ القرارات التي ترتبط في نشاطها وتنميتها من دون إن يكون هناك تدخل من الجهات الخارجية في قراراتها بشرط إن تكون هذه القرارات تنسجم وتتوافق مع السياسات الاقتصادية العامة للبلد فالاستقلال المالي لا يعني فقط الاستقلال في الشؤون المالية إنما يتطلب منها إن تمتلك موارد مالية لازمة لتمويل مهامها ونشاطها والاستمرارية في ادائها (Cyburt, 2022: 6).

وتماشياً مع ما تم ذكره خلال مراجعة المفاهيم اعلاه من الممكن أن نعطي مفهوماً للاستقلال المالي بأنه الخطط التي تضعها المؤسسة المالية لاستخدام موجوداتها ومطلوباتها وحقوق المساهمين لتحقيق الإيرادات التي تسهم في تحقيق النمو واستمرار المؤسسة المالية من دون تلجأ الى الاقتراض او اصدار الاسهم وبيع موجوداتها لتمويل انشطتها من مصادر خارجية.

٢- أهمية الاستقلال المالي :

تبرز أهمية التمويل الداخلي للمؤسسة المالية من خلال تمتعها بشخصية اعتبارية معنوية ذات ذمة مالية مستقلة تعمل على توفير الموارد المالية وتسمح لها بتنفيذ خططها الموضوعة وتحقيق النفع العام للمجتمع في نطاق عملها، كما إن الاستقلال المالي والاداري مترافقان ومرتبطان بفكر

وفلسفة الإدارة المحلية واهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية، وبناءً على ما تقدم فإن الاستقلال المالي يكون بحدود الميزانية الخاصة بإدارة المؤسسة المالية في حدود السياسات الاقتصادية العامة للبلد وحتى لا يكون نشاط عمل المؤسسة المالية خارج اطار النمو الاقتصادي العام، وبطبيعة الحال التمويل في المؤسسات المالية يكون تمويل ذاتي باستخدام الموارد الداخلية وذلك لغرض زيادة الطاقة الانتاجية وتنفيذ الخطط وتحقيق الاهداف او يكون التمويل بالتوسع، التمويل الذاتي كبير مما يدفع المؤسسة المالية الى استثمار هذه الفوائض في استثمارات مربحة تساهم في تعظيم ثروتها (توفيق، ٢٠١٧: ٦).

واعتماد المؤسسة المالية على التمويل الذاتي من خلال الموارد المتاحة لديها من الاحتياطات والارباح المحتجرة والنقدية السائلة حيث يمكنها من استخدامها بشكل أمثل ويساهم في تحقيق الاستقلال لمالي للمؤسسة المالية، ومن مظاهر الاستقلال المالي هو تمتعها بموارد مالية مختلفة من حيث طبيعتها ومصادر التمويل، أن الموارد الذاتية هي المحرك لنشاط الاقتصادي والاداري والمالي للمؤسسة المالية وتشكل هناك علاقة طردية بين الاستقلال المالي ووفرة الموارد المالية مما يعطي للمؤسسة المالية الحرية في التصرف في هذه الموارد واتخاذ القرارات مما يعطي المرونة في استخدام هذه الموارد (Jarmila, ٢٠١٦: ٤٨)، وعليه خطط التمويل هي المكون الاساسي للاستقلال المالي حيث يكون اعتمادها على المصادر الداخلية لتمويل نشاطها إذ إن التمويل الذاتي يعمل على تحقيق نقطتين اساسيتين اولاً استمرار المؤسسة بنشاط عملها وثانياً تحقق النمو في الأنشطة المستقبلية، ف رؤية المؤسسة المالية للمصادر الذاتية لا يترتب عليها التزامات دفع فوائد او ارباح واستخدامها لمواردها الذاتية لا يعرضها الى مخاطر فقدان السيطرة على الشؤون الداخلية للمؤسسة المالية واتخاذ القرار (Shrotriya, ٢٠١٩: ٩٣٤-٩٣٥).

لذا يمكن صياغة الاهمية للاستقلال المالي من خلال ما يلي: (ياره، ٢٠٢٠: ١٣٩)

- ١- يعطي الاستقلال المالي الحرية والامان للمؤسسة المالية في ممارسة نشاط اعمالها.
- ٢- يمنح الاستقلال المالي القدرة للمؤسسة المالية في ادارة شؤونها ونشاطها من دون تدخل الاطراف الخارجية.
- ٣- يسمح الاستقلال المالي للمؤسسة المالية في تحقيق النمو المستدام في الأنشطة طويلة الامد.
- ٤- يُمكن الاستقلال المالي المؤسسة المالية من تخفيض اعباء الديون الخارجية.
- ٥- يسهم الاستقلال المالي في الحد من تعرض المؤسسة المالية للزمات المالية والافلاس.

٦- يعمل الاستقلال المالي على الاستخدام الأمثل للموارد الداخلية لمواجهة التزاماتها وتحقيق الأرباح .

٣-متطلبات الوصول الى الاستقلال المالي :

تعمل المؤسسات المالية على تحقيق الاستقلال المالي في نشاطها وهناك عدد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على الاستقلال المالي للمؤسسات المالية ومن هذه العوامل ما يلي : (Ferrouhi, ٢٠١٤: ٢٣٣ ; Tahir et al, ٢٠١٧: ٢)

أ-الاستقرار المالي :

استقرار المؤسسة المالية له دور مهم في النظام المالي والاقتصادي، وتكون المؤسسة المالية قادرة على تحقيق التدفقات النقدية وممارسة نشاطها وعدم وجود ديون بزمته وفي المقابل المؤسسات المالية المستقرة مالياً تعمل بكفاءة وتحقق نمو اقتصادي طويل الاجل ويتم ذلك من خلال القدرة التنافسية التي تتمتع فيها وتطوير عمليات الانشطة الداخلية وتطوير عمليات الابتكار في وضع الخطط الخاصة بها .

ب-الملاءة المالية :

هي تعكس مدى قدرة المؤسسات المالية في الوفاء بالتزاماتها طويلة والمتوسطة وقصيرة الاجل عندما تتعرض الى توقف في نشاطها او تعرضها الى الافلاس، وتتمثل بتغطية المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة باستخدام الموارد الذاتية في استثماراتها (Savery, ٢٠٢٤: ٥٩٨).

ج-الأمان المالي :

الأمان المالي هو إن المؤسسة المالية تحقق تدفقات نقدية بصورة مستمرة وتكون هذه التدفقات تغطي كافة احتياجات المؤسسة المالية من الاموال وتحقق الربح، أي تكوين الإيرادات اكبر من التكاليف التي تتحملها في جميع عملياتها (Kajola et al, ٢٠١٩: ٢).

د-حجم المؤسسة المالية:

يكون حجم المؤسسة المالية احد المرتكزات الاساسية لتحقيق الاستقلال المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح وتوجد علاقة طردية بين مستوى الربحية واستخدام الموجودات أي كلما ارتفعت الربحية ازداد استخدام الموجودات، وإن تكون مستقلة ماليا واداريا وقادرة على اتخاذ القرارات من دون إن تكون هنالك تأثير للأطراف الخارجية في المؤسسة المالية (Nelson et al, ٢٠٢٤: ١١٠) .

هـ - الوكالة :

تؤثر ملكية واستراتيجيات العمل على الاداء المالي للمؤسسات المالية إن لتكلفة الوكالة تأثير على كل من استراتيجيات العمل والاداء المالي للمؤسسة وبناء على هذا، فإن الاداء المالي السليم أمر مهم للأطراف المتعاملة مع المؤسسة المالية من المساهمين والموردين والموظفين والعملاء فهو يعكس اداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ومدى استقرار النظم المالية في المؤسسة المالية، الأمر الذي يقضي بأن يكون اختيار مشكلة الوكالة أحد الطرق لتقليل المشكلات والمعوقات التي من الممكن، إن تواجهها المؤسسة المالية ومن خلال هذا فإن المؤسسة التي تقلل من تكاليف الوكالة تكون أكثر قدرة على اختيار استراتيجيات الاعمال الخاصة بها (Savitri, 2018: 2-4).

و- الوفرة :

وفرة الموارد الطبيعية في المؤسسات المالية تؤدي الى النمو الاقتصادي كمحدد للتنمية المالية، فالموارد الطبيعية المتوفرة والامكانيات لدى المؤسسة يشجعها على استثمارات جديدة تحقق للمؤسسة المالية تدفقات نقدية وموارد ذاتية باستغلالها للوقت والامكانيات والموارد الذاتية والتكيف والاندماج مع السوق التنافسية وابتكار استراتيجيات ادارية ونتاجية تتسجم مع الوضع الاقتصادي السائد (Amin, 2023: 35). والشكل (2-1) يوضح هذه المتطلبات:



شكل (٢-١) متطلبات الاستقلال المالي

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على الأدبيات المالية المستخدمة

٤-العوامل المؤثرة في الاستقلال المالي :

ونتيجة لتلك العوامل التي تواجه المصارف و تؤثر في نشاط اعمالها وتتفرع الى قسمين عوامل خارجية وعوامل داخلية تواجه المؤسسة المالية تحديات كبيرة للتغلب على هذه العوامل حيث تشكل العوامل الداخلية حجم المؤسسة المالية ومستوى الربحية والملاءة المالية والمعدل النمو من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على الاستقلال المالي والاداء المالي للمؤسسة المالية مما يتطلب استخدام استراتيجيات وخطط لتجاوزها وتحقيق الامان المالي الذي تسعى المؤسسة المالية لتحقيقه وتعد هذه العوامل من الممكن السيطرة عليها على عكس العوامل الخارجية التي لا تستطيع المؤسسة المالية السيطرة عليها (Nguxn, 2019: 167)، وتنقسم هذه العوامل على نوعين هما:

أ-العوامل الخارجية:

تمثل الظروف الاقتصادية والسياسية مما لها تأثير كبير على مستوى اداء المؤسسة المالية و لهذه الظروف او التغيرات تأثير على نشاط المؤسسة المالية اذ يتطلب منها تعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل لغرض تقليل اثارها السلبية على مستويات اجمالي الموجودات واجمالي المطلوبات للمؤسسة المالية; نستنتج من هذا التأثير على نشاط الاعمال وعلى مستوى

ربحية المؤسسة المالية، لكي تستمر المؤسسة المالية في المحافظة على استمراريتها يتطلب منها توفير الموارد اللازمة ورفع مستوى الامن الاقتصادي في البيئة الخارجية ولتحقيق الامن الاقتصادي يتطلب من المؤسسة المالية اختيار الموارد المالية المثلى ووضع استراتيجيات تنظم الامور المالية والتنظيمية والبشرية (Kopytko, 2024: 136)، أي في ظل تلك المؤشرات يتطلب إن تكون هنالك تشريعات وقوانين التي تنظم عملها وذلك لأجل حمايتها وحماية اموال المودعين لديها لغرض ضبط عمليات المالية وتحقيق الاستقرار المالي و العوامل البيئية والدينية والثقافية لها دور في التأثير على عمل ونشاط المؤسسة المالية مما يتطلب العمل على زيادة الوعي وابرار نتائج اعمالها الايجابية لجذب الجمهور للتعامل معها وعمل المؤسسة المالية على استراتيجيات توازن بين النمو المستدام على المدى الطويل والاستقرار الاقتصادي- Noah, 2023: 188-189).

ب-العوامل الداخلية :

من زاوية اخرى تتضمن العوامل الداخلية عدد من العوامل وهي كما يأتي :

(الفاضلي, 2017: 11 ; Ojukwn, 2006: 57-58)

١-حجم المؤسسة المالية:

كلما كانت المؤسسة المالية كبيرة كلما كانت قادرة على تقديم الاستشارات والخدمات الى المتعاملين معها ويتم تقديم هذه الاستشارات من قبل مسؤولين يتمتعون بالخبرة والكفاءة من دون إن تؤثر على الاستقلال المالي للمؤسسة المالية ويقاس حجمها بالاعتماد على اجمالي الموجودات واجمالي الودائع واجمالي المبيعات والارباح التي يحققها التي تنعكس على الاداء المالي والاستقلال المالي للمؤسسة المالية.

٢-الربحية:

هو صورة تعكس مدى استمرار المؤسسة المالية في المدى البعيد لأنه يثبت امتلاك المؤسسة المالية الامكانيات والموارد للمستقبل لذا تعمل بفعالية وكفاءة لتحقيق العائد على الموجودات الذي يعبر عن كفاءة المسؤولين في ادارة المؤسسة المالية ويعملون على تعظيم الثروة وتوليد الايرادات والتي كلما زادت العوائد دلت على، إن المؤسسة المالية تتمتع بأداء مالي أفضل وادارة فعالة وكفاءة مما يعطيها القدرة على الاستمرارية لوقت طويل (Saputri, 2023: 42).

٣-الملاءة المالية:

تعرض المؤسسات المالية الى ازمات مالية وتهديد نشاط اعمالها وعدم القدرة على الاستمرار في اعمالها واستقرارها لذا يتطلب توفير الملاءة المالية التي تتمثل بالقدرة على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليها سواء كانت متوقعة ام غير متوقعة من قبل الزبائن وتمثل الامان المالي للمؤسسة المالية في سداد في الامد الطويل في حالة كانت المؤسسة المالية لا تمتلك ملاءة مالية تكون معرضة الى خطر التصفية والافلاس وتختلف الملاءة المالية عن السيولة فان السيولة تستخدم لسداد الالتزامات التي بذمتها المؤسسة المالية في الامد القصير، اما الملاءة المالية تستخدم لسداد الالتزامات التي بذمتها المؤسسة المالية على المدى الطويل (Machder, 2024: 118-119).

٤-النمو :

يمثل معدل النمو النسبة التي تحققها المؤسسة المالية في نهاية السنة المالية وعمل الادارة العليا في المؤسسة المالية على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والملاءة المالية لما لها من اثر على الاداء المالي والنمو الداخلي ومقدار الارباح التي تحققها; لذلك ينبغي الاستخدام الامثل والفعال للموارد، وإن معدل النمو المرتفع يعبر عن كفاءة وفاعلية الادارة والانتاجية ويستخدم معدل النمو لمعرفة مستوى اداء المؤسسة المالية من خلال المقارنة مع سنوات السابقة (Okpara, 2023: 1197).

٥-درجة الاستقلال المالي الصغرى والكبرى للمؤسسات المالية :

الإشارة الى درجة الاستقلال المالي الصغرى والكبرى للمؤسسات المالية ألتى هي محصلة لثلاثة عوامل رئيسة وهي : (Khidirov, 2020: 310-313 ; Kautsar et al, 2018: 1808)

أ-سياسات التمويل والاستثمار:

إن استراتيجيات التمويل الذاتي (الكفاءة الذاتية) للمؤسسات المالية تمكنها من تحقيق الاهداف المخطط لها الاستثمار بالأعمال المربحة تعطيها القدرة على مواجهة العقبات التي تعترضها والنهوض في الاستمرار بنشاطها، إذ تعطي الاستقرار للعمليات الانتاجية من خلال الموجودات الثابتة وتوفير المواد الاولية و الموارد الخام يشجعها نحو استثمارات مبتكرة جديدة لتوليد قيم مضافة وتشير الى اهمية النشاط الاستثماري الذي هو الاساس الذي يقوم عليه استقرار

المؤسسة المالية بشكل عام؛ لذا يتطلب من المؤسسات المالية تطوير وتنفيذ الأنشطة الاستثمارية في الاعتماد على هياكل إدارية متكاملة وأنظمة تمويل ذاتية مبتكرة والعمل على الموازنة بين العائد والمخاطر التي من الممكن، إن تتعرض لها من توجهها نحو استثمارات ذات مخاطر عالية مما يؤثر في استقلالها المالي .

ب-نوع نشاط المؤسسة :

اختلاف المؤسسات في طبيعة اعمالها والاستثمارات التي تقوم بها حسب نشاط القطاع الذي تعمل فيه، فالمؤسسات المالية تختلف عما هو عليه في المؤسسات الصناعية مما يؤثر على سياسات التمويل المتبعة في هذه المؤسسات في حال اتجهت المؤسسات الى التمويل من جهات خارجية مما يقلل من استقلالها المالي و يؤدي الى تعرضها الى مخاطر عدم القدرة على سداد التزاماتها في الاجل الطويل ومن ثم افلاسها وانهارها.

ج-مستوى الربحية :

الربحية هي أحد الاهداف الرئيسية لنشوء المؤسسة المالية وتبين قدرة المؤسسة المالية على الاستثمارية في اعمالها وتحقيق الايرادات والقيام باستثمارات تحقق افضل العوائد وتقليل المخاطر التي ترافق عملية الاستثمار، لذا تعتبر سياسة توزيع الارباح أمراً ضرورياً لمستوى نجاح المؤسسة والمنافسة في سوق العمل والحصول على التكنولوجيا المتطورة وكلما تحققت ارباح اكبر يزيد من راس المال المتراكم ومن ثم تزيد قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة المالية مما يسهم بتحقيق الاستقلال المالي (Dilawer, 2012: 362).

٦-مقاييس الاستقلال المالي :

لأهمية عملية حساب الاستقلال المالي للمؤسسات المالية لبيان مدى اعتماد المؤسسة المالية على الموارد الذاتية في عملية تمويل نشاطها وكذلك لمعرفة الاستقرار المالي الذي تتمتع فيه المؤسسة المالية وسداد التزاماتها باستخدام الموارد الداخلية دون تأثير في عملياتها الانتاجية ونشاط اعمالها وكذلك تسهم في معرفة قدرتها على الاستمرار وتحقيق النمو طويل الاجل ودرجة الحرية التي تتمتع فيها المؤسسة المالية في القيام بأعمالها دون تدخل الاطراف الخارجية أي تحقيق الاستقلال المالي والفرصة الاستثمارية والقدرة على تطوير هذه الفرص في الامد البعيد، ويتم قياس الاستقلال المالي للمؤسسات المالية في ظل القيود المالية ومشاكل الميزانية (عباس، 2023: 49) بالمؤشرات التالية:

١-نسبة الدين إلى اجمالي الموجودات :

إن المؤسسات المالية التي تعتمد على مصادر تمويل عن طريق القروض للقيام بأنشطة استثمارية كذلك تكاليفها تكون اقل من تكاليف عملية اصدار الاسهم مما يحتم على المؤسسة المالية عدم الاقتراض او الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل كبير حتى لا يعرض المؤسسة الى المخاطر، فمجموع الديون هو الديون القصيرة وطويلة الاجل واجمالي الموجودات تشمل الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة، يتم احتساب نسبة الدين الى اجمالي الموجودات من خلال قسمة اجمالي الديون على اجمالي الموجودات وكما يلي: (Nassar, ٢٠١٦:٣)، كما في المعادلة (١) .

فاذا كانت هذه النسبة (٠.٥) او أقل فإن المؤسسة المالية ذات رافعة مالية منخفضة مما يعني ان المؤسسة المالية تملك موجودات اكبر من الديون.

٢-نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات :

قياس مقدار حق الملكية الذي تمتلكه المؤسسة المالية عند مقارنتها بأجمالي الموجودات المؤسسة المالية ويتم احتسابه من خلال قسمة حق ملكية على اجمالي الموجودات (Nguyen, ٢٠١٩:١٧٠)، كما في المعادلة (٢).

إذ إن هذه النسبة تعكس مدى ادارة المؤسسة المالية لديونها وتمويل الموجودات فاذا كانت النسبة (٠.٥) او اقل فهذا يعني ان المؤسسة تمول عملياتها من ديونها وتكون المخاطر المالية عالية وكفاءة اقل، اما اذا كانت هذه النسبة اكبر من (٠.٥) مما يعني ان المؤسسة تستخدم حق الملكية في التمويل وتكون فعاليتها عالية والمخاطر أقل .

٣-نسبة حق الملكية إلى اجمالي المطلوبات:

بيان مقدار الاعتماد على الحقوق الخاصة في عملية التمويل في المؤسسة المالية وحق الملكية هو حق المالكين في المؤسسة المالية ويمكن الحصول على مقدار حق الملكية من خلال طرح اجمالي الموجودات من الالتزامات أما المطلوبات فتشمل الديون والالتزامات التي تكون بذمة المؤسسة المالية اتجاه الاطراف الخارجية، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة حق الملكية على اجمالي المطلوبات ،كما في المعادلة (٣)، (Barrena, ٢٠١٩:١٢).

فاذا كانت النسبة (٠.٥) أو أكثر فهي نسبة مقبولة تبين مدى اعتماد المؤسسة المالية على تمويل عملياتها من مواردها الذاتية.

٤- نسبة التمويل الدائم :

أكد على ذلك Fitriyahi بأن تحسين وزيادة الانتاجية والاعمال والقدرة على القيام باستثمارات التي تكسب دخلاً وان التمويل الدائم يساهم في تحسين الاداء المالي بشكل افضل والحصول على الايرادات؛ ونتيجة لذلك يؤدي الى تحقيق النمو طويل الاجل للمؤسسة المالية ، و هذا يعكس مستوى الادارة الجيدة للمؤسسة المالية(١٣٤٦:٢٠٢٣، Fitriyah)، حتى تتضح الرؤية من هذه النسبة تبين مدى تغطية الاموال الدائمة للموجودات الثابتة في المؤسسة المالية، فالأموال الدائمة هي الاموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة المالية لأكثر من سنة وتشمل رؤوس الاموال والاحتياطيات والديون متوسطة وطويلة الاجل، اما الموجودات الثابتة فتشمل المنشآت والمعدات والالات ومشاريع تحت التنفيذ، إي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة المالية على تغطية الموجودات الغير متداولة(الثابتة) بالاعتماد على الاموال الدائمة، ويتم احتسابها (AL-Janabi:٢٠٢٣:١٤) ، كما في المعادلة(٤) .

وتكون هذه النسبة إيجابية أكثر من (١) في المؤسسات المالية ، وفي ظل هذه النسبة هنالك المستويات التي تمر بها الادارة في المؤسسات المالية والتي تعكسها نسبة التمويل الدائم فإذا كانت الاموال الدائمة تغطي الموجودات مع وجود فائض تسمى هذه الحالة بالحالة المثلى والتي تعكس حسن اختيار طرق واساليب التمويل اما الحالة الثانية اذا كانت الاموال الدائمة لا تكفي لتغطية الموجودات الثابتة مما يتطلب من المؤسسة المالية تعديل وتطوير واتباع طرق جديدة ومبتكرة صحيحة في التمويل، اما الحالة الثالثة فهي تسمى حالة التوازن الأدنى التي تكون فيها الاموال الدائمة كافية لتغطية الموجودات الثابتة بدون وجود اي فائض.

المبحث الثاني : معدل النمو المستدام

أولاً: النمو:

١- مفهوم النمو:

قبل الخوض في مفهوم النمو المستدام نوضح مفهوم النمو وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى المؤسسات الى تحقيقه بأن النمو هو احد المؤشرات او المعايير الاقتصادية التي يتم استخدامها في توضيح مستوى نشاط المؤسسات ودور نشاط اعمالها، والنمو الاقتصادي يشتمل على جميع المؤشرات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي والتطوير والتحسين في هذه المؤشرات يتطلب تحليلاً متكاملاً ووضع استراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة (Omotsho et al, ٢٠٢٤: ٢٣) ، كما أن نظرية النمو الداخلي التي تركز على عوامل داخلية خاصة بالمؤسسة المالية وليست عوامل خارجية، فالنظرية مبنية على الابتكار والمعرفة وتعزيز راس المال البشري والدور الذي يؤديه التقدم التكنولوجي الذي يساهم في زيادة الانتاجية وتحسين معدل النمو المستدام وذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات تحفز وتراعي الانشطة الاستثمارية المربحة وتدعم الابتكار وخلق فرص عمل تتماشى مع الاهداف وركائز التنمية المستدامة للحد من الفقر والبطالة (Olufemi et al, ٢٠٢٣: ١١٥-١٢٧)، والهدف الأساسي للنمو هو تحسين الظروف المعيشية للمجتمع وتطوير وتحسين مستويات حياة الأفراد للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في المدى البعيد مما يعتمد بشكل رئيسي على الموارد الأساسية والاستخدام الفعال لها والتطور التكنولوجي يعد حلقة الوصل بين كفاءة استخدام الموارد الذاتية والنمو الاقتصادي (Subroto & Baiblowi, ٢٠٢٢: ٣١٢).

وعليه فالنمو هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتخفيض من معدلات البطالة والاعتماد على الموارد لغرض رفع مستوى الانشطة الاستثمارية والتعليم والصحة وتحقيق الاهداف المرغوب بها من الاستراتيجيات الموضوعة وذلك عن طريق الاستخدام الفعال والامثل للموارد (Oyinlola, ٢٠٢٢: ٩١)، وتفسيراً للزيادة في عمليات الانتاج والدخول الحقيقية خلال مدة زمنية محددة، ويعكس نمو التغيرات في مستويات الطاقة الانتاجية إذ إن العلاقة بين الطاقة الانتاجية و الدخل الحقيقي هي علاقة طردية فكلما زاد استغلال الموارد في العمليات الانتاجية

أدى ذلك إلى زيادة في الدخول الحقيقية فهو يعكس القدرة التي تملكها المؤسسة المالية لغرض جذب المتعاملين معها والاستمرار في نشاطها واختيار الاستثمارات التي تحقق أرباح وعوائد لتقليل المخاطر (Slavik, 2023: 481).

وفي نفس الصدد ذكر Priana أن النمو هو الزيادة في الأجل الطويل في إمكانية إنتاج خدمات ومنتجات متنوعة بصورة مستمرة وإن هذه الامكانيات تعتمد على الجهود الإدارية والمالية، حيث يتطلب تكوين نمو فعلي منسجم مع النمو الاقتصادي العام يساهم في الاستمرارية وزيادة كمية ونوعية المنتجات (Priana, 2024: 616)، و اشار Joseph&dibiah إلى أن النمو له علاقة بالعمليات الانتاجية المرتبطة بالسيولة وتعمل على توجيه المدخرات لديها من وحدات الفائض الى وحدات العجز مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للمؤسسة وزيادة في دخول الافراد ومن ثم تحقيق مستويات اعلى وافضل للتنمية الاقتصادية (Joseph&Dibiah, 2022: 3).

وفي ضوء ذلك بين Nguye بأن النمو هو الذي يرتبط بالقدرة على التراكم المالي والبشري لغرض استخدام الموارد بشكل افضل وكفاءة اعلى، و التطور والازدهار في الجوانب المالية ينعكس على النمو بصورة ايجابية ، اذ إن النمو يتكيف مع احتياجات الواقع الاقتصادي والنمو في المؤسسات يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي ويعمل على توفير التمويل وتعبئة المدخرات وتخصيص الموارد بشكل اكثر كفاءة، وتفسيراً للزيادة في العمليات الانتاجية والاستثمارات حيث تساهم في زيادة العمليات الانتاجية وزيادة في فرص العمل ومن ثم ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي الذي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ومما يؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Nguyen, 2023: 1-3).

كما عرف (الشال) النمو بأنه الطريقة التي يزداد فيها الدخل الحقيقي للمساهمين خلال مدة محددة وذلك من خلال الزيادة في العمليات الانتاجية(السلع والخدمات المصنعة)، والنمو هو مؤشر اقتصادي يعمل على تقليل البطالة ووضع حدود للفقر والعمل على تحسين الوضع المعيشي للفرد(الشال، 2020: 515)، و اوضح Ojukwn بأنه يمثل علاقة ربط ايجابية بين استثمار المؤسسة المالية ومقدار نموها أي كلما ازدادت الاستثمارات يزداد النمو، إذ تعمل المؤسسة على تخفيض المخاطر التشغيلية لغرض السيطرة والتحكم فيها لتحقيق اهدافها المرسومة (Ojukwn, 2006: 75).

ونتيجة لذلك أشار Subroto&Baidlowi إلى النمو بأنه يزيد من دخول الافراد إذ إن التنمية ترتبط بالاستقلال المالي والاستخدام الامثل للموارد الذاتية مما يساهم في ارتفاع في عدد المشاريع الاستثمارية ونتيجة لتلك المؤشرات تؤدي الى زيادة في النمو واستمراريتها تعد خطط التمويل الذاتي ذات تأثير في معدلات النمو الاقتصادي، ومن انعكاس لتلك الفكرة التمويل الذاتي له تأثير على المؤسسات المالية حيث إن التمويل الذاتي مرتبط بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسة المالية مما يؤثر على النمو في الامد الطويل والاعمال والانشطة الداخلية تساهم في تعزيز النمو الداخلي وتهدف سياسات التمويل الذاتي الى توافق الانشطة الداخلية مع الانشطة الاقتصادية العامة في زيادة النمو بشكل اكثر كفاءة وفاعلية (Subroto&Baidlowi, 2022: 321).

٢- مصادر النمو:

ومصادر النمو متعددة ومن هذه المصادر هي :

أ- الأرباح المحتجزة:

وهي جزء من رأس المال الممتلك وهو مجموع الأرباح المتراكمة التي تحققها المؤسسة خلال نشاطها ويطرح منها الأرباح الموزعة وإن سياسات توزيع الأرباح تختلف من مؤسسة الى اخرى وتتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والبيئة المحيطة في المؤسسة والعمل على توجيه هذه الأرباح الى مجالات متنوعه لغرض استثمارها وهناك أسباب تدفع المؤسسات لى الاحتفاظ بأرباح المحتجزة وهي: (Bell et al, 2019: 9) و (Lintner, 2007: 103)

*تقليل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة المالية.

*تعد مصدر للتمويل الذاتي للمؤسسة المالية يبعدها عن التمويل الخارجي.

*تعد مصادر نقدية متوفرة عند حاجة المؤسسة لها.

ب- بيع الاسهم العادية:

لتوضيح مفهوم قيمة الأسهم العادية هي القيمة او التكلفة النقدية المدفوعة من قبل المستثمر في أي وقت وتتأثر بقوى العرض والطلب الكلي على السهم في سوق المال، و قيمة الأسهم العادية في الاسواق المالية تتوقف على حصة السهم من التوزيعات النقدية، أي قيمة الكوبون نسبة العائد الذي يطلبه المستثمرين، فالقيمة السوقية للاسهم يؤثر فيها توقعات المستثمرين حول

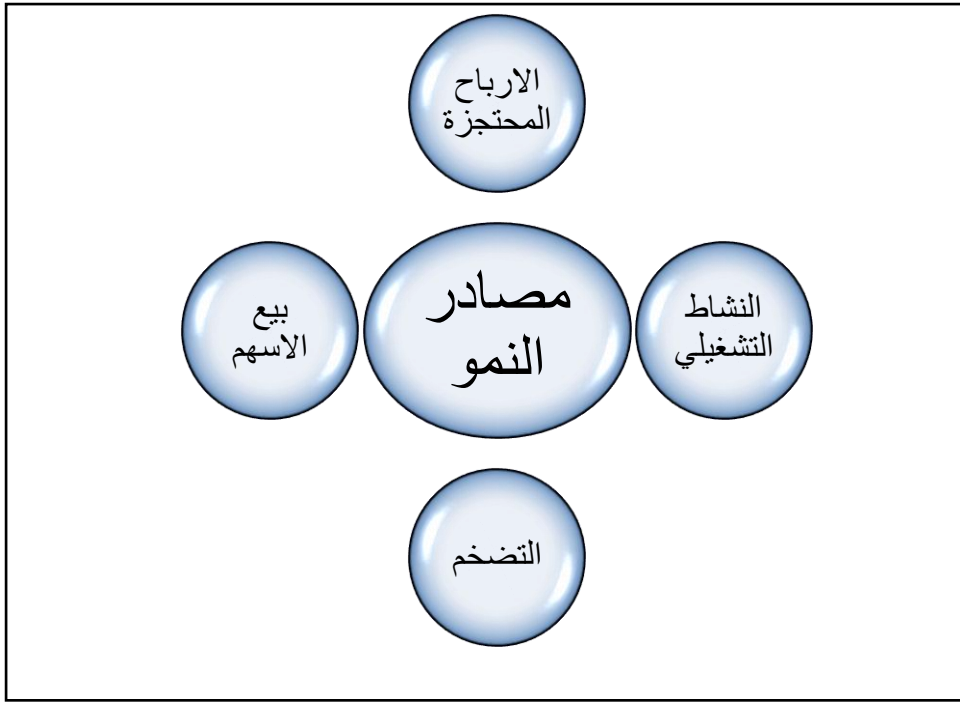
العائد المتوقع والمخاطر التي من المحتمل التعرض لها والاضاع الاقتصادية والتحليل غير المنطقي وتصحيح المعلومات، وإن الزيادة في القيمة الدفترية للأسهم يدل على نمو المؤسسة(الشوري, ٢٠١٧: ٤٥٠) .

ج-النشاط التشغيلي:

وفي هذا الاطار للأوضاع المالية والاقتصادية تأثير كبير على مستوى المؤسسات مما يتطلب منها العمل على تقليل المخاطر التي من الممكن التعرض لها (المخاطر التشغيلية) وهذه المخاطر يكون تأثيرها على جميع الانشطة والمعدات والأعمال الإنتاجية مما يتطلب وضع خطط وقائية تقلل من حدة هذه المخاطر، كما توضح مدى قدرة المؤسسة المالية على استخدام الموجودات حتى تحقق مستوى مرتفع من المبيعات لتحقيق لها كفاءة تشغيلية ومعدل نمو مستدام(Vasilier et al, ٢٠١٨: ٥٢٤).

د-التضخم :

وهنا لا بد من بيان التضخم هو ظاهرة نقدية تؤثر فيها الارتفاع في مستويات الأسعار وزيادة في كمية النقود من خلال العرض او الطلب على النقود، والأسباب التي تؤدي الى حدوث التضخم هي زيادة في الطلب يرافقها قلة في الكميات المعروضة وكذلك بسبب زيادة في النفقات يرافقها ارتفاع في الأسعار ويعد التضخم أحد الأسباب التي تساهم في زيادة النمو للمؤسسة(السبع، ايوب, ٢٠٢١: ٤٠).



شكل (٢-٢) مصادر النمو

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على الأدبيات المالية المستخدمة

ثانياً: الاستدامة:

١- مفهوم الاستدامة:

أصل كلمة الاستدامة يعود الى العلم الايكولوجي إذ تم استخدام هذه الكلمة لتوضيح التطور الذي حصل على الانظمة الديناميكية وما جرى عليها من تغيرات جوهرية في عناصرها الرئيسية وخصائصها الاساسية وبيان مدى تأثير هذه التغيرات على بعضها ، كما برز استخدام الاستدامة المالية كمفهوم في الخمسينات من القرن الماضي نتيجة للزمات التي تعرضت لها البلدان وكذلك الارتفاع في العجز في الموازنات العامة وزيادة في مستوى الدين العام في الاجل الطويل (٤٦٧ : ٢٠١٦، Chong et al) ، ومن الجدير بالذكر أن الاستدامة موضوع ذو اهمية كبيرة للابتكار والتميز في طرحه تعبئة الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث تم عقد ثلاث مؤتمرات في الامم المتحدة خلال الاعوام ٢٠٠٢، ١٩٩٧، ١٩٩٢ كانت اهتمامها معني بالبيئة والتنمية وشاركت فيه اكثر من ١٧٠ دولة وشددت هذه المؤتمرات حول الالتزام بالتنمية المستدامة خاصة لما يعانيه العالم من ظروف تعكس التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية المستدامة التي تهتم بحياة الانسان وصحته وامنه واستقراره وحياته المعيشية (٧٤٤: ٢٠١٣، Awan)، ولا بد من التأكيد على الغرض من التنمية المستدامة هو تمكين اي بلد

من تحقيق النمو الاقتصادي بطريقة أكثر استقراراً ويعد الترابط المجتمعي احد المصادر الرئيسية لتحقيقها لغرض توفير التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية والامور البيئية (Huang, 2024: 2)، ويلاحظ مساهمة الاستدامة في تطوير الاوضاع المالية من خلال ما يتوفر من موارد ذاتية تساعد المشاريع الاقتصادية في زيادة في مستوى الانتاج والاستثمار ومن ثم تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه فان التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الافراد في الوقت الحاضر دون، أن تؤثر على تلبية احتياجات الافراد والمساس باحتياجاتهم المستقبلية (Scoones: 2007, 4).

ونشير إلى أهمية التنمية المستدامة التي تؤثر بشكل كبير في علاقة الأداء الاقتصادي الكلي وتعمل على تقليل الاعتماد على مصادر تمويل خارجية حيث تعمل على توسيع المصادر الداخلية حتى تقلل او تخفض من العجز في الميزانيات ومن ثم تحقق الاستدامة، والاستدامة هي الاوضاع المالية التي تكون فيها المؤسسات المالية مقدره للاستراتيجيات الموضوعة حول الانفاق و الإيرادات دون إن يؤثر على ملاءتها المالية وعدم التعرض الى مخاطر التصفية والافلاس وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المستقبلية وتسعى المؤسسات المالية الى تحقيق الاستدامة واستمرارها من خلال طاقاتها في خفض تكلفة التمويل لديونها بما يؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي(راضي، اخرون، 2018: 20)، وفي ضوء ذلك يرى Nelson بأن الاستدامة تتمثل بالسياسات الاستثمارية والتجارية التي يتم وضعها والتي تعمل على الاستخدام الامثل لتلبية الاحتياجات واحداث توازن بين الحاجات الحالية والمستقبلية (Nelson, 2009: 31).

و وفق تلك الرؤية لا يمكن تحقيق الاستدامة بالمبادرات المعزولة بل الامر يواجه تحديات وتتطلب جهود بصورة متكاملة على مستويات الجوانب الاجتماعية والمالية والبيئية، إن أبعاد الاستدامة هي(المالية، الاجتماعية، البيئية) كما تؤدي دور الحوكمة المخصصة ونماذج الاعمال وانظمة الادارة وقياس واعداد التقارير التي يتم وضعها بشكل هادف وهام، ومن زاوية اخرى تسعى الاستدامة إلى تجسيد التكامل والفهم والعمل على العلاقات المعقدة والاستدامة هي اتصال موجز او مختصر حول الخطط المنظمة للنمو والأداء المالي والانفاق في سياق الجوانب البيئة الخارجية لتوليد القيمة على الامد القصير والمتوسط والطويل (Giovnnoin et al: 2014, 22)، ومن هذا المبدأ فان الاستدامة لا تتعلق بالجانب البيئي فقط بل تعمل لتعزيز

التقدم والتطور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الشامل لتحقيق الاهداف المشتركة في الامد البعيد (segger, ٢٠٠٣: ٢٩٥)، ولتوضيح مفهوم الاستدامة اشار Vodell إلى أنها تهدف الى ضمان التنمية في المجالات المختلفة لتوضح كيفية الاستثمار في راس المال وتطوير المنتجات وتسهيل الوصول الى هدف من الأهداف وتعمل على تحقيق قدر من كفاءة الموارد وزيادة في الانتاجية والبنية التحتية توزعها على نطاق المؤسسات المالية (Vodell, ٢٠٢٠: ٦)، وفي ذات السياق تسعى المؤسسات المالية الى تحقيق أهدافها وسداد الالتزامات المترتبة عليها في الاجل الطويل وعليه عرفت الاستدامة بانها فرص النمو لقدرة المؤسسات المالية بتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة خطر الافلاس وكذلك تغطية التكاليف التي يتحملها في مراحل النمو (الزبيدي، اخرون، ٢٠٢١: ١٢٢).

وفي ظل تلك المؤشرات من الأهداف التي سعت الاستدامة لتحقيقها فهي مستويات الانتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية والصحة والطاقة النظيفة والاستهلاك المستدام وتغيرات المناخية والهدف الرئيسي للاستدامة هو العمل على ضمان توفير احتياجات الإنسان الأساسية والمادية واوضح ان الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يجعل من المجتمعات تتجه إلى التنازل عن قدراتها في الحصول على احتياجاتها الرئيسية في المستقبل (Awan, ٢٠١٣: ٧٤٤).

وبناءً على المعطيات يمكن ربط الاداء الاقتصادي المستدام بالنظام الذي تتكون منه المؤسسات المالية ومن ثم يمكن الاعتماد على افضل التقنيات المتوفرة وإن للاستدامة مستويات تتمثل بتكاليف الجودة الكلاسيكية ذات جودة رديئة والدخل المفقود وتكاليف الاجتماعية والاقتصادية وتكاليف العميل (Lsaksson, ٢٠٠٥: ٢٠٠)، وفي المقابل تقيم المؤسسات المالية نظامها بعد وقوع الاحداث لذا يتم اللجوء الى اسلوب يتوقع من خلاله التنبؤ بالاحداث في المستقبل و المخاطر التي من الممكن، أن تتعرض لها المؤسسة المالية مما يستوجب عليها وضع خطط احترازية لمواجهة هذه الاحداث (Costanza, ١٩٩٥: ١٩٦)، ونتيجة للعوامل تعمل الاستدامة على تحرير الاسواق المحلية والدولية ويستخدمها كوسيلة لتحفيز النمو والنمو الاقتصادي يعتني بالبيئة اذا كان هناك مستوى معين من دخل الفرد يصبح عندها النمو المستدام بيئياً على المدى القصير لحماية البيئة وزيادة الاستثمار وتحقيق الرفاهية للفرد ومن ثم رفاهية المجتمع (Perrings, ٢٠٠٠: ٢٠).

٢-مرتكزات الاستدامة :

الجدير بالذكر أن الاستدامة لها مؤشرات ومرتكزات رئيسية تؤثر فيها وهي كما يلي:

(; Moldan, ٢٠١٢:٥-٦; Othman&Ameer, ٢٠١٢:٦٢)

أ-مؤشرات اقتصادية:

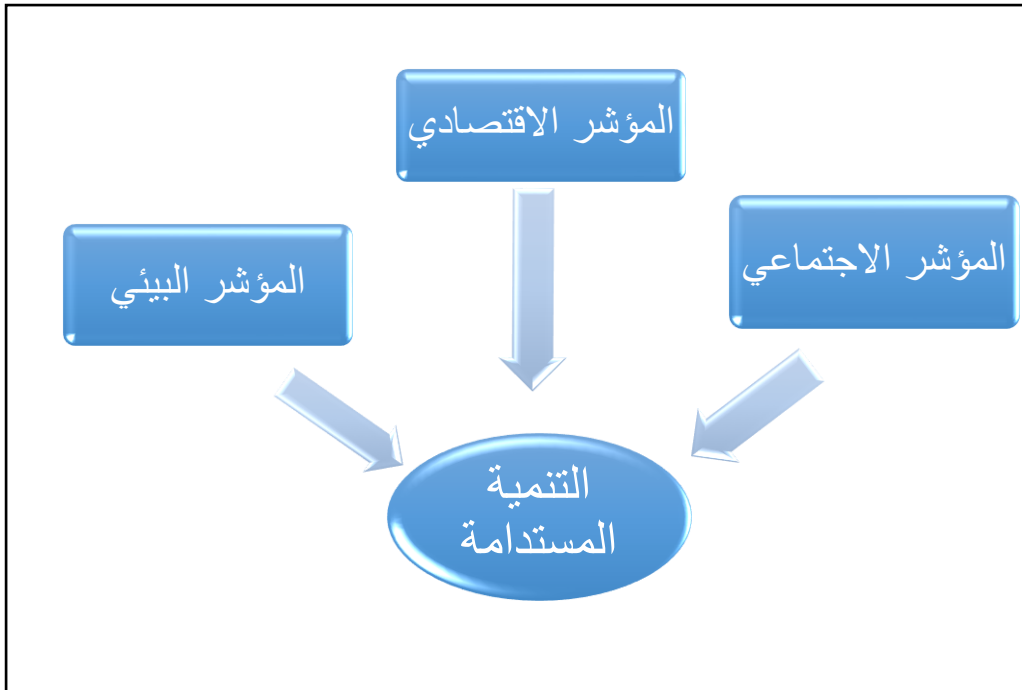
يرتبط هذا المؤشر الاقتصادي للاستدامة بتأثير المؤسسة المالية بالظروف الاقتصادية وعلى الانظمة الاقتصادية، وإن المؤشرات الاقتصادية تشير الى انتقال راس المال من المساهمين الى المجتمع والاثار الاقتصادية المترتبة عليه حيث تمثل المؤشرات الاقتصادية بالأداء الاقتصادي والتواجد بالسوق والاثار الاقتصادية غير المباشرة ، والتنمية المستدامة تدعم النمو الاقتصادي وتؤكد على استخدام الموارد بصورة فعالة وكفاءة وزيادة فرص العمل وتحسين مستويات الدخل .

ب-مؤشرات اجتماعية:

لتفسير وبيان المؤشرات الاجتماعية و مدى تأثير المؤسسة بالأنظمة الاجتماعية التي تتمثل بالعمالة والعمل وحقوق الانسان والمسؤولية الاجتماعية والمنتج، ولا يمكن تحقيق رفاهية الانسان واستدامتها بدون بيئة صحية واقتصاد نابض بالحياة وأهمية العدالة والمساواة الاجتماعية تنعكس بشكل ايجابي على افراد المجتمع بمختلف مستوياتهم والعمل على وصول جميع الخدمات الاساسية لكل الافراد في المجتمع(قنديل، ٢٠٢٣:٣٦٩).

ج-مؤشرات بيئية :

هذا المؤشر متعلق بالمؤشرات البيئية واثرها على المؤسسة ومدى تأثير المؤسسة على الانظمة البيئية الطبيعية متمثلة بالأرض والماء والهواء والتي تكون متعلقة بالمدخلات والطاقة والمياه والمخرجات مثل الانبعاثات والنفايات والتنوع البيئي ومدى التزام المؤسسة بالقوانين والتعليمات البيئية أي الحفاظ على الخدمات والموارد الطبيعية عند مستويات مناسبة (Osunsusi et al, ٢٠٢٤:١٣-١٤). شكل(٢-٣) يوضح مرتكزات الاستدامة:



شكل (٢-٣) مرتكزات الاستدامة

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على الأدبيات المالية المستخدمة

ونتيجة لتلك العوامل لابد من ايضاح، أن التنمية المستدامة تتطلب وضع استراتيجيات متكاملة ونهجاً شاملاً يأخذ بعين الاعتبار جوانب الارتباط بين هذه الركائز الأساسية والموازنة بينها أي لا يكون التركيز والاهتمام بأحد الركائز دون الأخرى مما تترك أثراً سلبية على المجتمع، لذا يتم وضع خطط تنمية مستدامة طويلة الأجل لما لها من آثار على الأجيال المستقبلية (Gholami, ٢٠٢٤: ٦-٧).

٣- مبادئ الاستدامة:

لابد من الإشارة الى أن مبادئ الاستدامة تتلخص فيما يلي (Quetal, ٢٠١١: ٢٦٢ ; ٣-٢: ٢٠٢٤, Amaliah et al)

* - مبدأ الوسائل والغايات : الموارد الاقتصادية والطبيعية لها قيمة مهمة في تحقيق الغايات النهائية للمجتمع، لا يعتمد النمو الاقتصادي على غاية واحدة انما هي اداة يمكن من خلالها تحقيق اهداف بمستويات عليا تسعى الى تحقيق رفاهية الانسان وحرية.

- * **مبدأ الحدود:** الاقتصاد البشري جزء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحيط البيئي وتعتمد الاستدامة على أن يكون حجم الاقتصاد البشري متكافئاً مع أنظمة دعم الحياة الصحية.
- * **مبدأ التعقيد:** تكون الأنظمة ذات سلوك معقد يتم من التوازنات المستقرة المتعددة والسلوك الغير خطي الذي من الممكن أن ينهار في النهاية.
- * **مبدأ الاحتياجات:** كل فرد ونظام لديه مستوى الحد الأدنى من الاحتياجات الخاصة التي تبقى على قيد الحياة مما يستوجب تلبية هذه الاحتياجات غير القابلة للاختزال بشكل مستقل ولا يمكن تجميعها.

٥- معوقات الاستدامة :

- تواجه الاستدامة معوقات في البلدان التي تضع استراتيجيات وبرامج للتنمية المستدامة ومن أهمها هي ما يلي : (Pearce, ٢٠٠٣: ١٩-٢٧ ; كاظم، ٢٠١٨: ٤٣-٤٢)
- أ- **الكوارث الطبيعية:** المعوقات الجغرافية المتمثلة بالتصحّر والجفاف وكذلك التخلف التعليمي والاجتماعي التي من الممكن إن يتعرض لها البلد مما تؤثر بشكل سلبي على المجتمع وتقف عائقاً امام تحقيق خطط الاستدامة.
 - ب- **الحروب والنزاعات:** تؤثر الحروب والنزاعات على البيئة مما يتطلب وضع الخطط والتشريعات والقوانين التي تنظم الحياة كقوانين منع قطع الأشجار والتلوث البيئي وحماية الحيوانات المهددة بالانقراض واعطاء حقوق للإنسان والمحافظة على مصادر المياه.
 - ج- **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:** الاستمرار في اسراف الموارد الطبيعية في الاستهلاك والانتاج الحالي يؤدي الى انخفاض في كمية الموارد الطبيعية وعرقلة خطط الاستدامة.
 - د- **عدم توفير الخبرات والتقنيات الحديثة اللازمة:** حالة عدم الاستقرار في الأسعار وارتفاع مستويات البطالة وتوازن ميزان المدفوعات تكون اثارها سلبية على استراتيجيات الاستدامة.
 - هـ- **الفقر:** هو حالة اجتماعية واقتصادية للأفراد الذين لا يحصلون على احتياجاتهم الأساسية ويمثل أحد معوقات التنمية المستدامة، والسبب الرئيسي للفقر انخفاض الاجور وارتفاع معدلات البطالة مما يتسبب بالأمراض الصحية والمشكلات النفسية والاخلاقية مما يتطلب وضع خطط الاستدامة لمعالجة المشاكل الاجتماعية و البيئة والاقتصادية والصحية والعمل على محاربة الجهل والامية (Hakim et al, ٢٠٢٣: ٣٠٣).

ثالثاً: النمو المستدام:

١- مفهوم النمو المستدام:

شهدت السنوات الاخيرة اهتمام بالغ من قبل دول العالم حول مفهوم النمو المستدام إذ عملت على الغاء القيود والتحرر المالي والعولمة مما ادى الى تطور في القطاع المالي الذي يساهم بشكل مباشر في تحقيق النمو المستدام وإن المؤسسات المالية تمثل قلب القطاع المالي وذلك لأهميتها في اقتصاد أي بلد إذ تقوم بدعم المشاريع والاستثمارات وتقديم القروض والتسهيلات مما يؤدي في المحصلة الى تحقق النمو والتنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يمثل معدل النمو المستدام قدرة أي مؤسسة على الاستمرارية في تحقيق الاهداف الموضوعية وفق الاستراتيجيات طويلة الاجل، ومن الجدير بالذكر تم تطوير مفهوم معدل النمو المستدام الذي كان عن طريق (Higgins, ١٩٨٩) وبين أن الاستراتيجيات المالية المؤسسات مالية عديدة قد لا يتلاءم مع اهداف النمو لذا فان النمو المستدام هو المستوى الأعلى الذي عن طريقه ترفع المؤسسة المالية حجم مبيعاتها دون نفاذ لمواردها المالية، كما إن معدل النمو المستدام يجمع بين العناصر التشغيلية(هامش الربح وكفاءة الموجودات) والعناصر المالية (هيكل رأس المال ونسبة الاحتجاز)، إذ عن طريق هذا المعدل يعطي للمختصين صورة واضحة حول ادوات نمو المؤسسة المالية وإذا كانت خطط النمو المستقبلية واقعية أم لا بناء على أداء وتنفيذ السياسات الموضوعية (Anderson, ٢٠١١:٢).

لغرض وصول المؤسسات المالية إلى معدل نمو مستدام طويل الأجل يتوجب عليها التحكم في الهيكل المالي إذ يتم ذلك عن طريق الاستراتيجيات المالية (مصادر التمويل) التي تعتمد عليها واستراتيجيات توزيع الارباح، عليه فالنمو المستدام هو مؤشر قياس تحليلي للمؤسسات المالية في الاجل الطويل لمعرفة مستوى الاداء في المؤسسة المالية باعتمادها على مصادرها الداخلية لغرض تحقيق اقصى نمو للمبيعات ومستوى محدد للربحية (Sulastri et al, ٢٠٢٣:٣-٤).

أي هو قدرة المؤسسة المالية على الاستمرار في المدى البعيد والمحافظة على قوتها التنافسية في سوق العمل وزيادة بيع منتجاتها وتعظيم أرباحها مع مرور الزمن كذلك القيام بمسؤولياتها الاجتماعية والحفاظ على استقرارها المالي (Tiange, ٢٠٢٤:٢)، وبطبيعة الحال أوضح Burger أن النمو المستدام هو اداة تخطيط يستخدمها المحليين والمدراء الماليين والمصرفيين في المؤسسات وذلك لغرض تحديد احتياجات التمويل المحتملة والفرص الاستثمارية الممكنة، وبناءً

على ذلك فالنمو المستدام هو الزيادة في حجم المبيعات التي تسعى المؤسسات المالية الى تحقيقها خلال السنة المالية من خلال نسب الديون وتوزيعات الارباح ونسب التشغيل (Burger: ١٩٩٩, ١٠٢)، وفي ضوء ذلك أشار Amouzesh للنمو المستدام بأنه الحد الاقصى لمبيعات المؤسسة خلال السنة التي تحققها من خلال الخطط الموضوعة، لذا فان النمو المستدام يتطلب الاهتمام باستراتيجيات النمو والقدرة على النمو أي توفير بنية تحتية وموارد مالية وادارية وخطط النمو من اجل تحقيق النمو المستدام (Amouzes&mousavi, ٢٠١١: ٢٥٠).

ومن الاستراتيجيات الداعمة للنمو المستدام الاستراتيجيات الاقتصادية التي تراعي رأس المال المادي والبشري والامكانيات التكنولوجية ودعم سياسات الاستثمار في القطاعات المربحة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد بشكل كفوء وفعال كذلك تحد من الفقر والبطالة (Nkoro&Vko, ٢٠٢٤: ٦٨)، وكما أعطى Cacino مفهوماً للنمو المستدام هو نجاح المؤسسة المالية على الامد الطويل نتيجةً لتحقيق التوازن بين المنافسة و قضايا اصحاب المصالح وبما تشمل المجتمع والبيئة من اجل زيادة تحديد المواقع التنافسية المستدامة (Cancino, ٢٠١٨: ٣٢)، و بين Utami أن النمو المستدام هو النمو الذي يتطلب رأس مال عن طريق التمويل الداخلي في ظروف الرفع المالي غير المتغير أي بمعنى هو أعلى مستوى من مستويات النمو المستدام دون زيادة في النفوذ المالي (Utami et al: ٢٠١٨, ٨٢١).

وفي نفس الاتجاه عرف (العطوي) النمو المستدام بأنه مقدار التمويل الذي تسعى المؤسسة إلى الوصول إليه لغرض وضع الاستراتيجيات التمويلية التي تتناسب مع النمو المستقبلي من دون اللجوء الى مصادر خارجية في التمويل (العطوي: ٢٠١٨, ١٧١)، وأعطى Vukovic مفهوماً للنمو المستدام بأنه هدف اساسي للخطط الاستراتيجية والمالية طويلة الاجل أي بقاء المؤسسة المالية واستمرارها بتوليد القيمة وتعظيم ثروة المالكين مما يؤدي الى تعظيم الربح والنمو المستدام والتنمية المستدامة، أي بمعنى انه المعدل الذي تنمو به المؤسسة المالية باستخدام مواردها الذاتية من دون اللجوء إلى الاقتراض من جهات خارجية (Vukovic et al, ٢٠٢٢: ٢-٦)، وأشار Jovic إليه بأنه معدل توزيع الأرباح التي تحتفظ بها المؤسسة لمستوى معين من عوائد رأس المال مع الحفاظ على هيكل راس المال الثابت وعدم إصدار اسهم جديدة (Jovic, ٢٠١٦: ١٠).

وتجدر الإشارة إلى الحد الذي تصل إليه المؤسسات المالية لغرض الاستمرارية والنجاح مما يحقق لها نمو طويل الاجل، وهنا لابد من توضيح الفرق وتأثير كل من النمو الفعلي والمستدام فإذا حققت المؤسسة المالية معدل نمو فعلي اكبر من النمو المستدام هذا يعني إن المؤسسة المالية تعاني من مشكلات تتطلب منها تغير استراتيجياتها المالية، اما اذا كان النمو المستدام اكبر من النمو الفعلي فهذا يعني ان المؤسسة المالية تمتلك القدرة والفرص الملائمة لاستخدام واستثمار مواردها لغرض زيادة ارباحها (Theresia & Ingrun, 2022: 42).

إضافة الى ذلك النمو المستدام للمؤسسات المالية الذي يعكس حجم الانتاج والامكانيات الاقتصادية فهي عملية زيادة في الانتاج الفعلي، بينما توجد عوامل داخلية وخارجية مؤثرة على نمو الانتاج في المؤسسة المالية فالعوامل الداخلية متمثلة بزيادة كمية ونوعية العمل (من خلال التعليم والنمو السكاني) وزيادة في راس المال (المدخلات والاستثمار) وكذلك للتقدم التكنولوجي التقني، اما العوامل الخارجية فهي تمحورت حول الموقع الجغرافي للمؤسسة المالية والانفتاح الاقتصادي وكذلك للقوة المالية التي تمتلكها المؤسسة المالية وكيفية تبني سياسات اقتصادية تدعم تطوير ونمو طويل الاجل (Barska et al, 2024: 4-7)، واستخلاصاً لما سبق من المفاهيم لمعدل للنمو المستدام من الممكن اعطاء مفهوم للنمو المستدام وهو المعدل الأمثل الذي تسعى المؤسسة المالية الى تحقيقه من زيادة المبيعات وتحقيق الارباح الآن ومستقبلاً باعتمادها على الموارد الذاتية دون الحاجة الى الأطراف الخارجية.

٢- اهمية واهداف معدل النمو المستدام :

المهمة الرئيسية لنموذج معدل النمو المستدام هي السماح للمدراء والمختصين في تحديد الحد الأمثل للنمو في المؤسسة المالية من خلال تدرج اهدافها المالية وادائها التشغيلي ووضع سياسات اقتصادية لصناعة او انتاج معين تحفز لتحقيق نمو مستدام (Momcilovic et al, 2015: 63)، وفقاً لتلك الرؤية يعد النمو المستدام هو المعيار او المقياس للمؤسسة المالية لغرض زيادة في ايراداتها دون تقليل في الموارد المالية اذ تكون العناصر التشغيلية (هامش الربح وكفاءة الموجودات) والعناصر المالية (هيكل راس المال ونسبة الاحتجاز) تمثل الاداء المالي للمؤسسة بشكل كبير، مما يتطلب، إن يتساوى فيها الموجودات الى المطلوبات وحقوق الملكية ويعطي للمحللين والمستثمرين الماليين معرفة أقصى معدل للنمو، كما يساهم في اتخاذ القرارات المتعلقة في التكاليف ونسبة الربحية وادارة راس المال في الاجل القصير (السعيد و

شاكرا (٢٠٢٢، ٢٤٢)، وفي المقابل يتطلب تحقيق النمو المستدام الاخذ بعين الاعتبار جانبيين هما القدرة على النمو واستراتيجيات النمو، فالمؤسسة المالية التي لا تعطي الاهتمام المطلوب الى أحد الجوانب فهذا لا يحقق لها نمواً طويلاً فالجانب الآخر فمثلاً المؤسسة المالية تملك استراتيجيات نمو ممتازة لكنها لا تعمل على رفع مستوى الانتاجية او زيادة البنى التحتية لذا ستفشل في تحقيق النمو المستدام طويل الاجل (Smart, ٢٠١٨:٢).

فالمؤسسات المالية من خلال معدل النمو المستدام تستطيع تحقيق عدد من الاهداف التي تساعدها في المحافظة ومواصلة انشطتها وتحقيق نمو طويل الاجل والاهداف كما يلي :
(Chung, ٢٠١٣:٨٤)

١-تستطيع المؤسسات المالية ان تقوم في الحفاظ على مستوى هيكل حق الملكية الخاص بها دون اللجوء الى عمليات الاصدار الجديدة حيث تقوم بزيادة مبيعاتها وتوسيع وتطوير الموجودات عن طريق النمو المستدام.

٢- يعكس معدل النمو المستدام ما بحوزة او تحت تصرف المؤسسة المالية من حق ملكية يكفي لتلبية وتغطية احتياجاتها الداخلية او احتياجها الى زيادة السيولة ومستوى الارباح وتقليل الرافعة المالية.

٣-مؤشر معدل النمو المستدام يعطي صورة عن واقع المؤسسة المالية ومدى استقرار اوضاعها ونجاح انشطتها والربحية التي تحققها وتكون هذه صورة واضحة لجذب المستثمرين الجدد.

٤- المؤسسة المالية تعمل على تحقيق المهمة والهدف الرئيسي من معدل النمو المستدام هو وصول المؤسسة المالية الى تحديد مستوى النمو الامثل وذلك من خلال الموازنة بين الاداء التشغيلي والاهداف المالية وكذلك توجيه الاستراتيجيات المالية بالاتجاه الذي يحقق معدل نمو مستدام طويل الامد للمؤسسة المالية (٦٣: ٢٠١٥, Momcilovic et al).

٥- كذلك متابعة عمليات تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق معدل نمو مستدام يعطي للجهات العليا او المسؤولين في الادارة العليا ان تقوم بوضع استراتيجيات كفؤة وفعالة تساعدها على تجنب المخاطر التي من الممكن التعرض لها وتنفيذ هذه الخطط لتحقيق معدل نمو مستدام.

٣-العوامل المؤثرة في معدل النمو المستدام:

١-معدل دوران الموجودات:

لبيان نتيجة هذا العامل إنه كلما زادت المبيعات الناتجة من الموجودات بمقدار متساوي يؤدي بدوره الى الزيادة في معدل دوران الموجودات وهذه الزيادة تدفع المؤسسات لعدم زيادة موجوداتها أي زيادة في المبيعات دون الزيادة في موجودات المؤسسة المالية مما يولد زيادة في النمو المستدام (كعيد، ٢٠٢٣:١٣٨)، ويعكس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة المالية في توظيف الموجودات لزيادة المبيعات وتحقيق الأرباح ، أي بمعنى إن معدل دوران الموجودات هو عدد المرات التي تستطيع من خلالها توليد إيرادات نقدية من صافي الأرباح، الموجودات تشمل جميع ما تملكه المؤسسة المالية وتستطيع استخدامه في الاستثمار فهي تمثل الموارد الداخلية (التمويل الذاتي) التي يمكن استثمارها في الأجل القصير للموجودات المتداولة وفي الأجل الطويل للموجودات الثابتة (٢:٢٠١٣، Puteh).

ب-هامش الربح:

يلاحظ أن تعزيز مصادر التمويل الفعالة وتوسيع حجم الخدمات والمنتجات مما يساهم بارتفاع هامش الربح يزيد من قدرة المؤسسة على توفير وتوليد الموارد المالية الداخلية واحتفاظ المؤسسة المالية بفائض الإيرادات حتى تمكنها من تحقيق اهدافها بدلاً من توزيعها كأرباح، وهذا ما ينعكس على هامش الربح ومن ثم يزداد النمو المستدام (٢٠:٢٠٠٩، AL-haidi&Jumana)، هامش الربح هو الفرق بين تكلفة المنتج او الخدمة وتكلفة البيع إذ يتم تحميل هذه التكاليف على التكاليف الاجمالية للمنتج او الخدمة لغرض تحقيق الأرباح، ويعد هامش الربح مؤشراً تستطيع من خلاله تحديد مدى نجاح واستمرارية المؤسسة المالية ومقدار الأرباح التي تحققها في انشطة اعمالها في الاسواق المالية وهناك أنواع لهامش الربح منها هامش الربح الاجمالي وهامش الربح التشغيلي وهامش الربح الصافي (٦٤٠:٢٠١٠، Kim et al).

ج-سياسة توزيع الأرباح:

كما ازداد مقدار الأرباح الصافية بعد استقطاع الضرائب تزداد نسبة الاحتجاز عند زيادة في مستوى ربحية السهم مما يساهم في ارتفاع في العوائد على حق الملكية المتولدة داخلياً، وإن هذا الارتفاع في العوائد ونسبة الاحتجاز يساهم بشكل مباشر في ارتفاع معدل النمو المستدام ، إن توزيع الأرباح على المساهمين والمالكين بالمؤسسة يتناسب عكسياً مع الفوائد والناتج المحلي

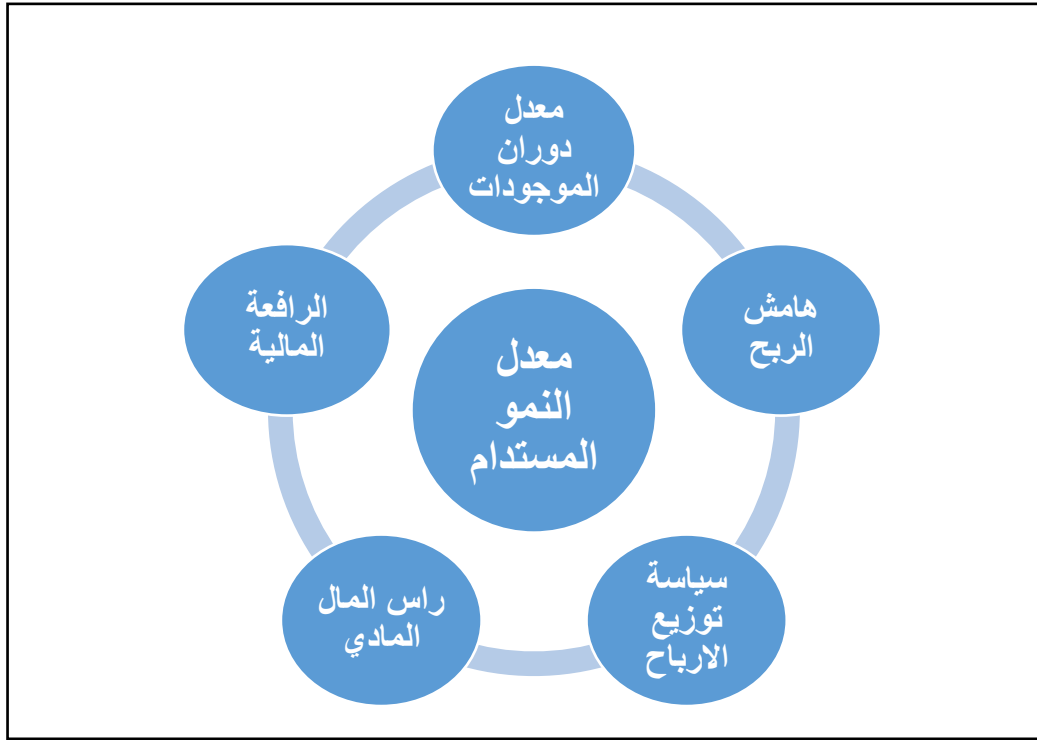
الاجمالي، وإن انخفاض نسبة توزيع الأرباح يؤدي الى زيادة في الأرباح المحتجزة مما يساهم في زيادة حصة المساهمين ومن ثم زيادة في معدل النمو المستدام (Minh et al, ٢٠٢٤:٥٥)، ونتيجة لذلك تُعد استراتيجيات توزيع الأرباح من أهم وأفضل استراتيجيات التمويل في المؤسسات المالية وذلك بسبب طبيعة العلاقة المباشرة التي تربط بين المستثمرين ومدى انعكاس اثار هذه الاستراتيجيات على سعر السهم في الاسواق المالية وبين مقدار الأرباح المحتجزة والأرباح الموزعة، فكلما ازدادت نسبة الاحتجاز تكون اثار هذه العملية بشكل ايجابي على سعر السهم في الاسواق مما يؤدي الى زيادة في مقدار الأموال التي تكون مهياً للاستثمار; مما يؤدي الى زيادة في العوائد وتحقق نمو مستدام طويل الأجل للمؤسسات المالية، مما يتطلب وضع استراتيجيات متوازنة يتم من خلالها توزيع الأرباح على المساهمين واحتجاز مقدار من الأرباح لغرض الاستثمار وتحقيق النمو المستدام (Chen et al, ٢٠١٩:٤٨١).

د- الرافعة المالية:

أهمية الرافعة المالية هي التي تعطي تصور عن الوضع المالي للمؤسسة المالية والتي عن طريقها يمكن تعزيز معدل النمو المستدام ، والرافعة المالية يكون لها تأثير ذو اتجاهين طردي وعكسي، فالتأثير الطردي زيادة الرافعة المالية تؤدي إلى زيادة في نشاط الاسواق المالية ومن ثم تحسين معدل النمو المستدام للمؤسسة المالية، أما التأثير العكسي عند الزيادة في الرافعة المالية والاسواق تتعرض الى تأثيرات اخرى تكون نتائج سلبية(عكسية) على النمو، وإن الزيادة في الموجودات تخفض الرافعة المالية إذ إن هذا الارتباط العكسي يزيد في النمو المستدام (Vukoic et al, ٢٠٢٢:٦).

هـ- رأس المال المادي:

إن الأصل في رأس المال والمعونات والمساعدات الانسانية واللجان والمجالس الاقليمية لها تأثير ايجابي على النمو المستدام (Rahim, ٢٠١٧:٤٨)، وتنمية رأس المال في العمل على تقليل مخاطر السيولة والاستغلال الفعال للموارد وتعزيز تخصيص الخدمات المالية لجميع الافراد والمؤسسات المالية; مما تؤدي في المحصلة النهائية الى تحسين ورفع مستوى الابتكار في الانظمة الانتاجية الجديدة مما يؤدي بصورة تلقائية الى التأثير على النمو المستدام (Grandes et al, ٢٠٢٣:٢).



شكل (٢-٤) العوامل المؤثرة في معدل النمو المستدام

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على الأدبيات المالية المستخدمة

٤-مجالات تعظيم النمو المستدام:

توجد عدة مجالات لتعظيم معدل النمو المستدام في المؤسسات المالية وهي كما يأتي:

(التميمي، عيسى، ٢٠٢٠: ١١١ ; Kawashita, ٢٠٢٣: ٥٠٧٠)

أ- أهداف مالية: هو زيادة قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤدي الى ارتفاع النمو المستدام.

ب- الأداء التشغيلي: زيادة كفاءة تشغيل الموجودات يؤدي الى زيادة توليد المبيعات من الموجودات المتاحة للتشغيل مما يقلل الاحتياج الى موجودات جديدة إضافية.

ج- سياسات التمويلية: إن الزيادة في الدين الى حق الملكية يزيد من الرفع المالي ومن خلال السياسات الموضوعية تتيح للمنظمين تعزيز النمو المستدام.

د- تقليل من التوزيعات النقدية: من صافي الربح تؤدي الى زيادة في نسب الاحتجاز ومن ثم تزيد من النمو المستدام.

هـ- وضع استراتيجيات: تحسن من الرفاه الاجتماعي وتقليل تفاوت في الدخل وتخفيض معدلات البطالة والفقر لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجيات لنمو مستدام طويل الأجل.

٥- محددات النمو المستدام:

للنمو المستدام عدد من المحددات وهي كما يلي:(Kahn, ٢٠١٨:١) ; AL-
٣:٢٤٠٢٤, falahy)

أ- الثروة:

تركز باهتمام بالغ على اخلاقيات العمل وكيفية تعظيم ثروة المالكين والمساهمين مما يتطلب من المؤسسات المالية تحقيق النمو المستدام في كافة الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعمل بهذه المبادئ سيتم تحقيق الاستدامة ومن ثم تتجذب المؤسسات المالية للنمو في الاجل الطويل لتعزيز قدرة الثقافة التنظيمية والتنمية المستدامة.

ب- الاستثمار:

كما ذكر تركز الفرص الاستثمارية على الموجودات ومستوى الدخل للمؤسسة المالية او هو استثمار الاموال الفائضة بهدف زيادة الانتاج والثروة وعمل المؤسسات المالية على تجاوز العقبات التي تعرقل عمليات الاستثمار وكذلك توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المرحة خاصة المؤسسات الصغيرة في حالة إعادة توزيع الموجودات والدخل في المؤسسة المالية من دون أن تؤثر على المعدل المتوسط لإنتاجية الاستثمار، ومن خلال هذا يرفع مستوى النمو المستدام اثناء الانتقال الى مستوى الاستقرار ومن ثم تتكون قوة موازنة للاستثمارات التي تتطلب تكاليف اعداد عندما تكون زيادة عائدات الاستثمار تسير على مستوى معين.

ث- الابتكار:

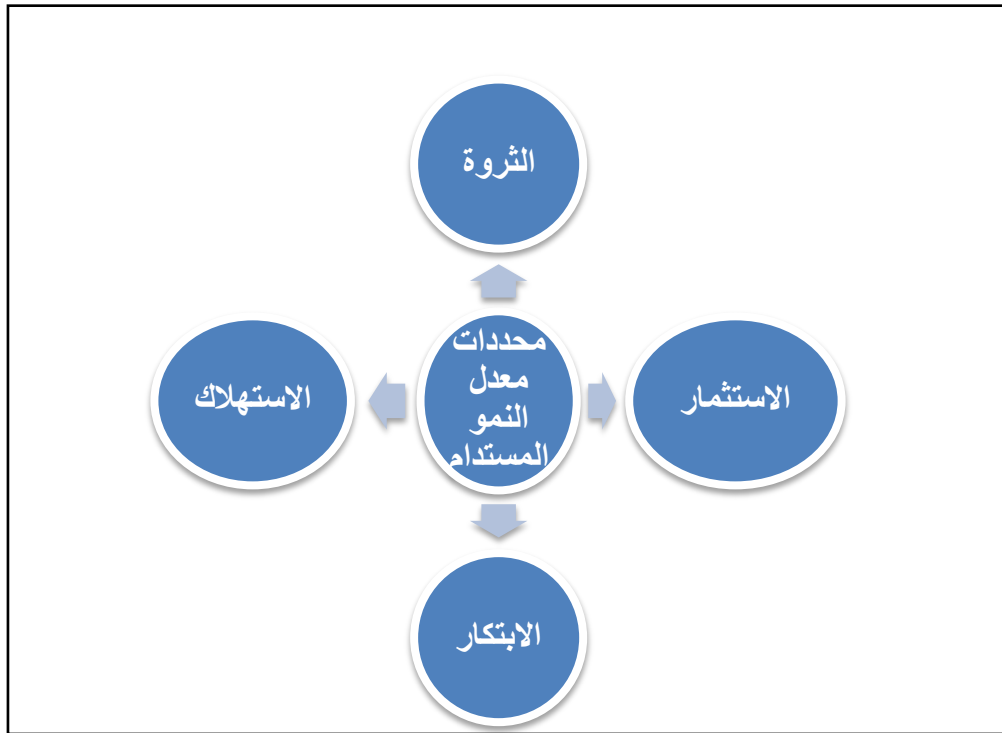
ولعل من المناسب توضيح أن للابتكار ثلاثة أنواع ابتكارات عقلية وابتكارات علمية وابتكارات نتيجة، إذ إن الابتكارات العقلية هي تصور للابتكار وانتقال التكنولوجيا بين الأفراد في المؤسسة المالية وخلق ثقافة تنظيمية تساهم في الازدهار مع مرور الزمن عن طريق وسائل مختلفة حيث يعزز مزايا التنافسية للابتكار لنمو المؤسسات المالية، والتقدم التكنولوجي من مميزات العوامل التي تساهم في نمو واستمرارية المؤسسة المالية وزيادة مميزاتها التنافسية وكفاءتها في الاجل الطويل.

أما الابتكارات العلمية التي تتضمن عمليات تطوير المنتجات وابتكار منتجات جديدة، وابتكارات النتيجة التي تؤكد على المخرجات ابتكار تنظيمي، تسويقي، نماذج اعمال وابتكار عمليات ومنتجات، والغرض منها بناء علاقات عالية المستوى تزيد الإيرادات وتقلل من التكاليف

وتعزز تبادل المعرفة وهذه تدعم الحد من الفقر وفق التغييرات الاقتصادية وكل ذلك يعزز معدل النمو المستدام (Liu et al, ٢٠٢٠: ٢).

د - الاستهلاك:

إن من أساس العمل على وضع استراتيجيات تشجع المؤسسات المالية والأفراد على الانتاج وتطوير هذه الاستراتيجيات لتكون بشكل أفضل لتحسين ظروف العمال وأكثر استدامة، ويمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي ويشكل الاستهلاك حوالي ثلثي الناتج المحلي الاجمالي، الاستهلاك يحقق جزء كبير منه المنفعة والرفاهية وقرارات الاستهلاك هي أيضاً لحفظ القرارات التي تتكون من خلالها الأموال المتاحة لتراكم وتكوين رأس المال ودعم الاستثمارات المتاحة مستقبلاً (Prothero, ٢٠١١: ٣٦). وشكل (٢-٥) يوضح هذه المحددات:



شكل (٢-٥) محدّدات معدل النمو المستدام

المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على الأدبيات المالية المستخدمة

٦- معايير النمو المستدام :

تجدر الإشارة إلى أن هنالك عدداً من المعايير للنمو المستدام هي كما يلي:

أ- **استهلاك الطاقة:** في ظل التقدم التكنولوجي يتحقق تحسين النمو الاقتصادي ونوعية البيئة في نفس الوقت على الرغم من إن التطور التكنولوجي يشكل عاملاً ضرورياً لتحديد النمو المستدام، وأن التركيز على العوامل المشتركة بين الأجيال والمحافظة على البيئة وتأثيرها على الكفاءة الاقتصادية والتخطيط الاجتماعي والاستهلاك مما يحقق تأثيرها في المستقبل، وضمان الاستدامة هو النمو المستدام للإنتاج وعدم تعرض التقدم التكنولوجي والجودة البيئية والاستثمار في رأس المال الى تدهور (Lazkano, 2000: 2).

ب- **العمالة:** وضعت دول العالم القوانين والتشريعات التي تعمل على حماية فئة العمال والعمل على ضمان المستوى الأدنى من الدخل للمعيشة وكذلك وضع القوانين التي تنظم الحياة في المجتمع كقوانين المدنية والاجتماعية والضمان الاجتماعي وقوانين العمل وهذه المؤسسات المالية من وظائفها هو تنظيم العمل والعمال وضمان حقوقهم ومن خلال هذه القوانين يكون تأثيرها بصورة ايجابية على معدل النمو المستدام واستمراره (Djankov, 2003: 1).

ج- **الموارد الطبيعية:** بعض الدول التي تمتلك ثروات نفطية ومعادن نفيسة يتجه النمو الاقتصادي الى إن يكون بطيئاً في الأمد الطويل مقارنة مع الدول التي لا تملك هذه الموارد. توجد علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وإن هذه الثروات تميل الى الضعف في بعض الدول سبب عدم القدرة على استخراج هذه الموارد مما يؤدي الى إهمال التعليم والتنمية البشرية لأنها تعتمد على مستويات عليا سبب وفرة الموارد كما إن الاستراتيجيات الحكومية تؤدي الى ضعف النمو سبب الاداء غير الفعال الذي يكون سبباً في فشلها (Gylfason, 2000: 2-5).

٧- مؤشرات النمو المستدام:

أ- النمو الفعلي (الداخل): هو قدرة المؤسسة على النمو باستخدام أرباحها المحتجزة كمصدر للتمويل فقط، أي هو الحد الأعلى للنمو السنوي للمبيعات دون تمويل خارجي.

ب- النمو المستدام: هو المستوى الأقصى لنمو المبيعات السنوي للمؤسسة المالية والذي يمكن إن تنمو من دون إصدارات تمويل جديدة للأسهم مع المحافظة على معدل نمو سنوي بنسبة دين ثابتة الى حق الملكية (El madbouly, ٢٠٢٢: ١٧).

ج- قانون النمو المستدام: تناولت بعض الدراسات (التميمي، عيسى، ٢٠٢٠؛ الهاللي، ٢٠٢٣؛ Burger&Hamman, ٢٠٠٠) ;

$$SGR = ROE * RR \div 1 - (ROE * RR)$$

إذ إن:

SGR: معدل النمو المستدام

ROE: العائد على حق الملكية

RR: نسبة الاحتجاز

وتوجد عدد من المؤشرات لحساب معدل النمو المستدام وهي كما يلي:

١- نموذج Rose:

هذا النموذج يقوم على فرضيات متعددة منها: (Ross et al, ٢٠٠٨: ١٠٥)

* المؤسسة المالية تعمل بطاقتها الكاملة.

* مكونات الميزانية العمومية وصافي هامش الربح يتغير بشكل متناسب وتلقائي مع التغير في المبيعات بمرور السنوات.

* - المطلوب المتداول لا تعد مصادر للتمويل الداخلي وفي نفس الوقت، هي ليست جزءا من الدين .

$$SGR = RR * ROE / 1 - RR * ROE \dots\dots(٦)$$

إذ إن :

SGR= معدل النمو المستدام

RR= نسبة الاحتجاز

ROE= العائد على حق الملكية

ولا يجاد العائد على حق الملكية يمكن احتسابه من خلال المعادلة التالية:

$$ROE = \text{Net Income} \div \text{Average Equity}$$

العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب ÷ حق الملكية

RR: نسبة الأرباح المحتجزة او نسبة الاحتفاظ

يتم احتساب نسبة الاحتجاز من خلال المعادلة التالية:

$$RR = \text{retained earnings} \div \text{Net Income}$$

نسبة الاحتجاز = الأرباح المحتجزة ÷ صافي الربح بعد الضرائب

الأرباح المحتجزة تُعد المصدر الأساسي من مصادر التمويل في المؤسسات المالية وغير المالية وإن عملية توزيع الأرباح المحتجزة هي سياسات طويلة الاجل ترتبط بمقدار الأرباح التي يتم الاحتفاظ بها وتوجيهها نحو الاستثمار وتمثل مصدراً لنمو المؤسسات ومستوى الاموال الذاتية التي توضح مدى نمو المؤسسة المالية، إن مصادر التمويل الداخلية (الذاتية) التي تعتمد عليها المؤسسة المالية في امتلاك الموجودات المادية لذا فإن توزيع الأرباح السابقة والدخل الحالي هما العاملان الاكثر تأثيراً في تحديد مستوى الأرباح المحتجزة (Thirumalaisamy, 2013: 40)

٢- نموذج (Higgins) للنمو المستدام

مؤشر النمو المستدام الذي تم تطويره بواسطة روبرت هيجنز في سنة (١٩٧٧) وتم اعادة صياغته من قبله في سنة (١٩٨١)، وعرف Higgins معدل النمو المستدام وهو الحد الاقصى لمعدل نمو المبيعات الذي يمكن تحقيقه بالربحية المحددة واستخدام الموجودات ودفع الأرباح المرغوبة والرافعة المالية للمؤسسة أي بمعنى هو المعدل الذي تنمو به مبيعات المؤسسة المالية وموجوداتها اذا لم تقم المؤسسة بإصدار اسهم جديدة وترغب بالحفاظ على هيكل رأس مالها. وبعد عملية احتساب معد النمو المستدام من الممكن مقارنته مع النمو الفعلي، ويتألف هذا النموذج من أربعة نسب وهي (مقسوم الأرباح، وهامش الربح ودوران الموجودات وهيكل رأس المال). ويحسب النمو المستدام ل Higgins كما في الصيغة الاتية:

$$(Fonseka et al, 2012: 483)$$

$$SGR = (RI/NPAT) * (NPBT/TO) * (TO/NA) * (NA/E) \dots\dots(7)$$

إذ إن :-

NPAT = صافي الربح بعد الضريبة

دوران المبيعات = TO

القيمة الدفترية للأسهم = E

صافي الربح قبل الضريبة = NPBT

الأرباح المحتجزة = RI

صافي الموجودات = NA

يفترض هذا النموذج أن المؤسسة المالية لا تصدر رأس مال أسهم جديدة انما تستخدم الأرباح المحتفظ بها، والديون المستثمرة في الموجودات. تساعد هذه الموجودات المتزايدة على زيادة المبيعات مما يعزز من ارباح المؤسسة المالية .

٣- نموذج Zakon:

هذا النموذج يعرف بمجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group)

معادلة النمو المستدام وفق هذا النموذج هي كما يلي: (De Wet, ٢٠٠٤:١٥٧)

$$SGR = D/E (R - i) p + Rp \dots\dots(٨)$$

إذ إن :

D = الدين

E = حقوق الملكية

R = العائد على الموجودات بعد الضريبة

i = النسبة المئوية للفائدة (١ - نسبة الضريبة)

P = نسبة الأرباح المحتفظ بها

وعندما يتم تحليل اي متغير من مكونات هذه المعادلة يتضح إن معدل النمو المستدام يتم تحديده من خلال ربحية المؤسسة المالية ، ويضاف إلى ذلك سياساتها المالية فيما يتعلق بالمبالغ المالية وأرباح الأسهم.

٤- نموذج فان هورن ' Van Horn' للنمو المستدام:

قام فان هورن في سنة (١٩٨٧) بتطوير هذا النموذج لقياس النمو المستدام للمؤسسة المالية، ويتكون من أربع نسب هي (هامش صافي الربح ، معدل دوران الموجودات ، معدل احتجاز الارباح ومضاعف حقوق الملكية). وتم صياغة هذا النموذج وفقاً للمعادلة التالية: (Fonseka

et al, ٢٠١٢: ٤٨٣

$$SGR = ((b (NPBT/TO) * (1 + D/E)) / ((A/S) - (b (NPBT/TO) * (1 + D/E)).....(٩)$$

إذ إن :

D / E = الدين على حقوق الملكية

b = نسبة الاحتجاز

TO = دوران المبيعات

A / S = إجمالي الموجودات للمبيعات

NPBT = صافي الربح قبل الضريبة

لا يتوافق هذا النموذج مع دخل المبيعات، إذ أن العوامل المحددة لنمو المبيعات المطلوب ثابتة مع واقع المؤسسة المالية والسوق المالية، لذلك يعد نموذج فان هورن أداة ووسيلة قوية لمعرفة التناسق بين الأهداف نمو المبيعات والأهداف المالية للمؤسسة وكفاءة التشغيل.

٤- نموذج Kijewska:

يلاحظ إن النمو الذي يركز على الارتفاع والزيادة في مستوى هامش الربح ومعدل دوران الموجودات مع تدني مستويات توزيع الأرباح على المساهمين لغرض زيادة في نسبة الأرباح المحتجزة مما يؤدي إلى تزايد في حق الملكية المتولد داخل المؤسسة المالية وهذا ما ينعكس على تحقيق نمو مستدام للمؤسسة المالية، كما يتم الحصول على هذا النموذج من خلال قيمة إصدار الأسهم اللازمة هي معدل نمو متساوي مضروب في الموجودات يطرح منه الأرباح المحتجزة والدين الجديد، وبافتراض أن قيمة الأسهم الجديدة تساوي الصفر. وصيغة هذا النموذج كما يلي:

(Kijewska, ٢٠١٦: ١٣٩-١٤٠)

$$SGR = RE + N D / D + E(١٠)$$

إذ إن:

RE = الأرباح المحتجزة

N D = الديون الجديدة

D = الدين

E = اسهم حقوق الملكية

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام

العلاقة الرابطة بين متغير الاستقلال المالي ومتغير معدل النمو المستدام:

يعود السبب في سعي المؤسسات المالية التي تعمل في القطاع المالي الاعتماد على التمويل الذاتي في تمويل عملياتها وإن قدرة المؤسسة في تمويل نشاطها داخلياً للوصول الى الاستقلال المالي لتحقيق هيكل مالي متوازن هو أمر أساسي وضروري لتحليل النتائج التي تنعكس على الاستدامة، فتأثير التمويل الداخلي على زيادة مستوى ربحية النشاط الاقتصادي للمؤسسة ومدى التوازن في نشاطها وفاعلية والكفاءة في استخدام الموارد المتوفرة وكذلك قياس المخاطر التي من الممكن إن تتعرض لها المؤسسة المدرجة في سوق الاوراق المالية ونتيجة للمخاطر الخارجية قد لا يكون لها تأثير يذكر على هذه المؤسسات لكونها مستقلة مالياً، ويساهم التمويل الذاتي بصورة بارزة في تحقيق النمو المستدام حيث يعمل على تخصيص الموارد وتسريع عملية التنمية وسعي المؤسسات المالية الى تعزيز سياساتها المالية في استخدام صلاحياتها التنظيمية والادارية لغرض تحقيق النمو المستدام، عند اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الامد في الانشطة الاقتصادية المستدامة وكيفية تفاعل ودمج التمويل (الاقراض والاستثمار) مع القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية بأنشطة اعمالها واستثماراتها (Yimer, ٢٠٢٤: ١٢٦-١٢٧).

يدعم الاستقلال المالي بصورة واسعة النمو الداخلي للمؤسسة المالية إذ توجد علاقة طردية تربط بينهما واستخدام المؤسسة المالية للموارد الداخلية تساهم بتحسين وزيادة معدل النمو المستدام، عند تفعيل سياسات الاستقلال المالي لإدارة الموارد والانشطة الاقتصادية والعمل على زيادة الانشطة الاقتصادية الداخلية وتحسين وتعزز معدلات النمو وزيادة المستويات المعيشية للمجتمع (Subroto & Baidlowi, ٢٠٢٢: ٣٢٠).

وعليه فالتمويل الذاتي هو التدفق الذي ينتج عن العمليات الإدارية الداخلية والخارجية التي تكون تحت تصرف المؤسسة المالية التي تعمل على توفير التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الخاصة بها، بصورة اخرى هو الزيادة المالية التي يحررها او ينتجها نشاطها المربح وتستخدمه في تمويل عملياتها، إذ إن هذا التمويل يساهم بالنمو المستدام للمؤسسة المالية والاستمرارية في عملها وفق الاستراتيجيات الموضوعة (Loana & mariana, ٢٠١٥: ٢٠-٣٣).

إضافة إلى ذلك فالاستقلال المالي هو قدرة واستطاعة المؤسسة المالية في الاعتماد ذاتياً على توفير الموارد الداخلية اللازمة لدعمها مالياً دون الحاجة الى تمويل من أطراف خارجية لذا فان الاستقلال المالي عبارة عن التمويل الذاتي للمؤسسة المالية ونستنتج من ذلك أن تطور النظام المالي للمؤسسات المالية هو نتيجة نهائية للنمو الاقتصادي الحقيقي وتوجد علاقة ممتدة بين التطور المالي للمؤسسات المالية والنمو الاقتصادي ولهذا دور في تكوين راس مال المؤسسة المالية في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، فسعي المؤسسات الى الاستمرار والاستحواذ على أكبر حصة سوقية وزيادة في نشاطها بجميع الظروف والمتغيرات حيث تتميز بالربحية والمنافسة والملاءة المالية والسيولة وهذا نتيجة لاستخدامها استراتيجيات مالية دقيقة تحقق لها توازن مالي وذلك لاعتمادها على مواردها الذاتية مما يؤدي الى استقلال مالي لهذه المؤسسة المالية (Ramzi, 2019: 40).

ولتوضيح ذلك نشير الى إن هنالك علاقة وطيدة بين الاستقلال المالي والنمو المستدام تربط بينهم فالاستقلال المالي يعزز من النمو للمؤسسة المالية وذلك من خلال تحسين كفاءة التشغيل وزيادة مستوى الربحية وتقليل من التفاوت بين الدخول وكذلك دراسة الاستراتيجيات الموضوعة التي تراعي الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتي تساهم في تحقيق النمو المستدام الذي تسعى المؤسسة المالية إلى تحقيقه (Amaliah et al, 2024: 5)، ولا بد من التأكيد على أن اهم القرارات التي تتخذها المؤسسة هي التي تتعلق بمصادر التمويل وتتمثل بالنمو وحجم المؤسسة وهيكل الاصول والتنوع بالمشاريع الاستثمارية وترسيخ مكانة المؤسسة في السوق المالي مما يساهم في تحقيق الإيرادات وتوليد الأرباح في الأجل الطويل مما ينعكس على الأداء المالي هو تحقيق الأهداف المالية التي تكون ضمن الخطط الموضوعة للمؤسسة حيث تمثل القوة المالية ومستوى الربحية لنمو المؤسسة في الأمد الطويل (حسين، هاشم، 2022: 212-230).

في ظل تلك المؤشرات يتطلب تحقيق التوازن المالي وهذا التوازن يتكون من خلال الامكانيات والقدرات المالية والإدارية والاقتصادية للمؤسسة المالية التي تؤدي الى نمو مستدام، ومن خلال هذه الإمكانيات تستطيع المؤسسة المالية التغلب على المخاطر الخارجية التي قد تتعرض لها، ان النمو المستدام هو عمل المؤسسة المالية على احداث توازن بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهو النمو الذي تسعى المؤسسة المالية لتحقيقه ولغرض بقاء وتوسع

واستمرارية عملها وتعمل على موازنة بين مصادر الاموال واستخدامها (Ramzi, 2019: 40)، اذ تُعد السيولة ومستوى الربحية المتزايد والحصول على ديون مخطط لها كرافعة مالية وكفاءة واستخدام الموجودات بفعالية محددات للنمو المستدام وان النمو يعمل على الموازنة بين العناصر التشغيلية (هامش الربح وكفاءة الموجودات) والعناصر المالية (هيكل راس المال ومعدل الاحتفاظ او نسبة الاحتجاز) (Listiani, 2020: 147).

ومؤشر حق الملكية الى الموجودات في اول نشأة المؤسسة المالية يتم تمويل موجوداتها ونشاطها واستثماراتها عن طريق حق الملكية اي تمويل بالأسهم، وكلما ازداد حجمها كان حجم التمويل أكبر، كما إن مقدار الديون الى حق الملكية يكون منخفضاً في أول خطوات نشأتها مع استمرارية ارتفاع وزيادة مستوى الديون لديها لأنه يتم الاعتماد عليها في تمويل الاستثمارات التي تكون ذات مخاطر مالية عالية أكثر من التمويل بحق الملكية والموجودات (Werwatz, 2004: 3-6)، وأن الاستخدام الفعال للموارد وكفاءة تشغيل الموجودات تحقق للمؤسسة المالية أرباحاً؛ لأنها تخفض التكاليف وتزيد من الكفاءة التشغيلية مما ينعكس بصورة ايجابية على عائد حق الملكية (Moro-visconti, 2023: 6).

ولتوضيح نسبة حق الملكية الى اجمالي الدين (الرافعة المالية) هذه العلاقة معقدة وذات تأثيرين ايجابي والآخر سلبي على النمو ولتأثير هذين الاتجاهين يكون ناتجاً عن عدد من العوامل والاليات التي تؤثر على عملية تقلب الرافعة المالية ومنها السياسات النقدية و الدورة الاقتصادية والابتكار المالي وثقة المستثمرين وتغير في اللوائح والقوانين، وحينما تؤثر هذه العوامل مع بعضها تؤدي الى ارتفاع وانخفاض في نسبة الرافعة المالية مما تنعكس اثارها على النمو والنشاط الاقتصادي، عند ارتفاع نسبة الرافعة المالية فتأثيرها الايجابي يكون بزيادة في العرض الائتماني وتحفز الاستثمار والاستهلاك مما يؤدي الى تعزيز وزيادة النمو، بينما تأثيرها السلبي عند ارتفاع الرافعة المالية يكون بارتفاع تكاليف الاقتراض وهذا ما يعيق عملية الاستثمار وانخفاض ثقة المستثمرين وتوقعاتهم حول المؤسسة المالية وكذلك الارتفاع المبالغ فيه والسريع والكبير يؤثر على الاسواق المالية وتكون في حالة هشاشة وعند تعرض هذه الأسواق الى صدمات تساهم في نقل المخاطر بشكل سريع الى النظام الاقتصادي بالكامل ويكون تأثيرها اكبر على النمو الاقتصادي، مما يستوجب على الادارة الكفؤة والفعالة في المؤسسات المالية المحافظة على حالة التوازن واعتدال في نسبة الرافعة المالية لكي تحافظ على معدل النمو المستدام (Xing,

٣٤-٣٢: ٢٠٢٣)، ويحتوي العائد على حق الملكية على مخاطر يتطلب تخفيضها ومن المخاطر التي تواجهها هي قلة النشاط الائتماني التي تؤثر بشكل عكسي على قدرة التمويل الذاتي ومن ثم انخفاض العائد على حق الملكية، ولكي تتغلب على هذه المخاطر يتطلب من المؤسسات المالية رأس مال كبير فأن المعدل الموزون لتكلفة رأس مال يبقى ثابتاً دون تغيير عند زيادة نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات ولكي تحقق الاستقرار المالي يتطلب منها الوصول الى اعلى معدل عائد على حق الملكية مما ينعكس هذا الاستقرار على النمو طويل الاجل للمؤسسات المالية (Klinac et al, ٢٠١٩: ٨٢).

وفي ضوء ذلك تسعى المؤسسات المالية الى تحقيق الاستقرار المالي بالاعتماد على استراتيجيات التمويل اي انه يمكن للمؤسسة المالية ان تصل الى تمويل دائم وذلك من خلال تنوع مصادر التمويل، اذا حققت المؤسسة المالية التمويل الداخلي؛ مما يؤدي الى تحقيق التوازن المالي طويل الامد ومن ثم تحقق النمو المستدام في الامد البعيد، كلما زاد اعتماد المؤسسة المالية على التمويل الذاتي ازدادت درجة استقلال المؤسسة المالية وتنوعت مصادر تمويلها مما يكون له اثر طردي على نشاط اعمالها وإن التمويل هو احد الاساليب التي من الممكن من خلالها تحقيق الاستقرار المالي والتمويل الذاتي مما يساهم في المحصلة بتحقيق النمو المستدام في الأمد البعيد (Svidronova & Vacekova, ٢٠١٢: ٤٤٩).

ولتوضيح ذلك نشير الى أن التمويل الدائم يقلل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية؛ وذلك لان مصادرها الذاتية اقل خطورة وتكلفة لتمويل استثماراتها مما يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم زيادة معدلات الربح من خلال ارتفاع في العائد على حق الملكية، وسعي المؤسسات المالية هو تحقيق معدل نمو طويل الاجل وهذا يتطلب منها إن تضع استراتيجيات تمويل تكفي لتحقيق هذا النمو، اذ يعطي مؤشر التمويل الدائم صورة عن مدى قدرة المؤسسة المالية في الابتعاد عن مخاطر الافلاس مما يستوجب عليها متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعية والمحافظة على مستوى معين للتمويل الدائم حتى يساعد المؤسسة المالية للقيام باستثمارات مربحة ومتعددة الآجال بين الاجل القصير والاجل الطويل (Besley, ٢٠٢٠: ٢-٤).

إن النمو الداخلي هو ظاهرة تراكمية تتحكم فيها سياسة التمويل الداخلي؛ وبناءً على تلك الصورة يؤدي الى تحقيق النمو المستدام للمؤسسة المالية والمساهمة في ارتفاع وازدهار المؤسسة بالاعتماد على التمويل الدائم (عايشوش، ٢٠١٤: ٣٨)، والغرض من التمويل الدائم هو تحسين

الوضع الاقتصادي وزيادة الاعمال والانتاج وكسب دخلٍ من هذه الانشطة; مما يؤدي الى زيادة العوائد ومستوى الأرباح المتحققة وتطوير الأداء المالي في المؤسسات المالية ومن خلال هذه النتائج الايجابية التي حققتها المؤسسة المالية سوف تحقق نمو مستدام طويل الأجل (Fitriyah, ٢٠٢٣: ١٣٤).

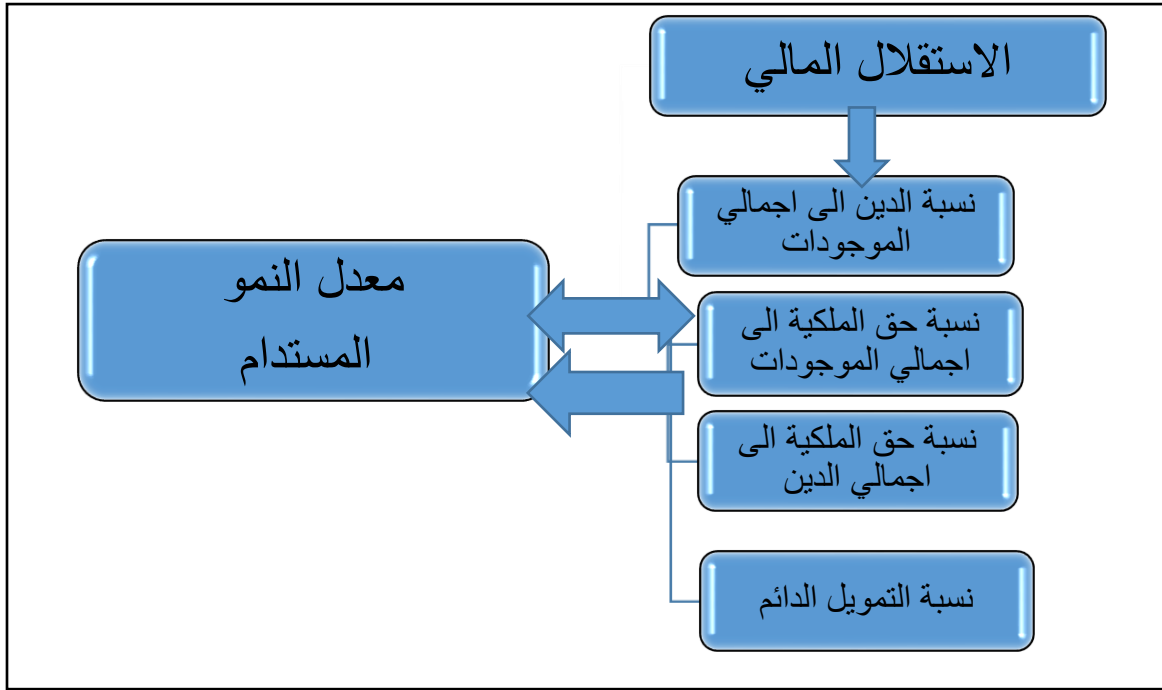
فتوجد بعض الاجراءات على مختلف المستويات التي تستخدمها المؤسسة في تحقيق الاستقلال المالي، اذ تهدف الى تحسين وتطوير أدوات التمويل; فتؤدي الى استثمارات جديدة تحقق لها دخل فعلي (ايرادات) وتوليد الارباح تساهم في زيادة نسبة الاحتجاز التي يكون تأثيرها ايجابي على المستويات (الاقتصادية- الاجتماعية- البيئية) للمؤسسة المالية لضمان استمراريتها لتحقيق النمو في الاجل الطويل (١٠٦-١٠٥: ٢٠٢٣: Sholoiko)، وفي ذات الاتجاه فإن تحسين الأداء التشغيلي والاجتماعي ويقلل من المخاطر المالية الخارجية والقانونية التي من الممكن ان تتعرض لها المؤسسة المالية (٢: ٢٠٢٢: Huang, liu).

تعتمد المؤسسات المالية على الاداء المالي والتمويل لتحقيق النمو المستدام الذي يُعد مقياس لنجاح المؤسسة المالية لاعتمادها على الموارد الذاتية في التمويل اذ كانت المؤسسة المالية بحاجة الى تمويل فأنها تلجأ الى الدين باعتباره مصدراً اماناً ثم لإصدار السندات والاسهم ; ويعود سبب لجوء المؤسسة المالية للديون الخارجية عندما تعاني من ضغوط على مواردها الداخلية (١٣٤: ٢٠٢٠: Ardillah).

ويلاحظ أن النمو المستدام هو بقاء المؤسسة في المنافسة في سوق العمل ويقدم للمدراء والمستثمرين في المؤسسات القدرة على وضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية اذ تساعدهم في تحقيق نمو مستدام بالاعتماد على الموارد الذاتية التي تملكها المؤسسة (٩٩: ٢٠٢٠: Nugroho)، وبناءً على ذلك تعمل المؤسسات المالية جاهدة على تحقيق معدل النمو المستدام في الأجل الطويل بالاعتماد على مواردها الداخلية من دون ان تلجأ الى جهات خارجية في التمويل، فهو الطريق والأسلوب الأحدث الذي تستخدمه المؤسسة المالية في اداء النمو المستدام ذلك بسبب حاجة السوق والمشاركة الموارد البشرية في الانتاج امر في غاية الاهمية للاستدامة البيئية و تنفيذ الخطط الموضوعة وتحقيق الأهداف التي تؤدي الى تقليل التكاليف وزيادة الارباح (٣٠: ٢٠٢٢: Mukhtar& jamil).

مما يتطلب من المستثمرين في المؤسسة تقديم تنازلات لزيادة نسبة الأرباح المحتجزة ليتم توجيهها الى استثمارات جديدة تعود بالنفع والعوائد على المؤسسة، ان التنمية المستدامة تعتمد على ثلاث ركائز أساسية هي (اقتصادية- اجتماعية- بيئية) وان الاستقرار المالي مهم لتحقيق التنمية المستدامة; فالمؤسسات تواجه تحديات بيئية واجتماعية واقتصادية في حصولها على التمويل مما يتطلب منها استحداث ادوات تمويلية جديدة مبتكرة تتمثل بالتمويل المستدام للمؤسسة (Ziolo et al, 2018: 89-95).

من خلال تلك المعطيات ترى الباحثة أن هناك تأثيراً للاستقلال المالي في معدل النمو المستدام، فالاستقلال المالي الذي يتمثل بالتمويل الذاتي وهو أحد مصادر تمويل المؤسسة معتمداً على الأرباح المحتجزة والعوائد المتحققة من الموجودات والمطلوبات وحق الملكية في عملية التمويل الداخلي وهو مصدر استراتيجي مهم لتمويل المؤسسة المالية، لكون الأرباح المحتجزة مصدر مهم للتمويل الداخلي، وأن النمو المستدام يعتمد على نسبة الاحتجاز والعائد على حق الملكية إذ ان نسبة الاحتجاز هي مقسوم الأرباح المحتجزة على صافي الأرباح لذا فان النمو المستدام يعتمد على مقدار الأرباح المحتجزة التي تحققها المؤسسة المالية والعوائد من نشاطها باستخدام مواردها الذاتية. شكل (٢-٦) يوضح علاقة بين الاستقلال المالي ومؤشراته و معدل النمو المستدام



شكل (٢-٦) العلاقة بين الاستقلال المالي ومؤشراته ومعدل النمو المستدام

المصدر: إعداد الطالبة



الفصل الثالث

التحليل المالي والإحصائي لمنغيرات الدراسة

المبحث الأول

التحليل المالي لمنغيرات الدراسة

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي لمنغيرات الدراسة



المبحث الأول: التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

توطئة:

من خلال هذا المبحث يتم اجراء التحليل المالي لمتغير الاستقلال المالي ومتغير معدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة خلال المدة من (٢٠١١) الى (٢٠٢٢)، وتم التحليل المالي للاستقلال المالي ومؤشراته وهي (نسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات، نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات، نسبة حق الملكية الى اجمالي الدين، نسبة التمويل الدائم)، وتم تحليل وقياس معدل النمو المستدام باستخدام مؤشر (Roes-٢٠٠٨).

أولاً- التحليل المالي لمتغير الاستقلال المالي :

١- تحليل المالي لنسبة اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات:

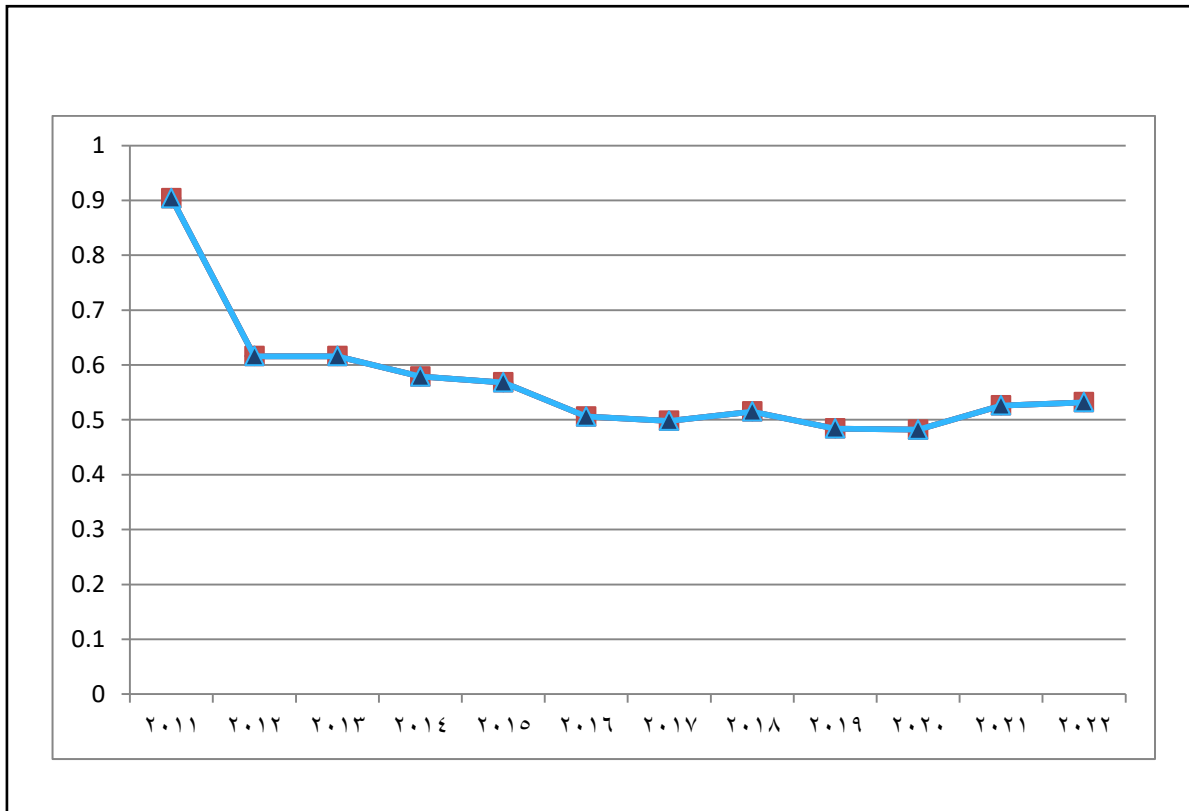
تعتمد المؤسسات المالية على المصادر الخارجية مثل القروض لغرض القيام بأعمالها؛ و يعود ذلك الى زيادة القدرة الاستثمارية للمؤسسة المالية وكذلك التكلفة المنخفضة مقارنة براس المال السهمي وقد يؤدي الاقتراض او الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي قد يُعرض المصرف الى مخاطر لذا يستوجب على المؤسسات المالية تحديد نسبة الرافعة المالية إذ تمثل الديون مجموع الديون القصيرة وطويلة الاجل، اما الموجودات فتشمل على الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال قسمة اجمالي الدين على اجمالي الموجودات. كما يطلق على هذه النسبة نسبة قابلية السداد وهي تبين قدرة المؤسسة المالية على الوفاء بما لديها من دين حيث تعطي هذه النسبة مستوى تغطية الموجودات بأموال الجهات الخارجية، وعند زيادة هذه النسبة اكبر من (١,٠) او (١٠٠٪) هذا يعطي مؤشر على ان المؤسسة المالية تمتلك ديون اكثر من موجوداتها، اما اذا كانت النسبة اقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الموجودات أكبر من الديون، وان هذه النسبة تعكس صورة مختلفة من قطاع الى آخر ومن صناعة الى أخرى (Nassar, ٢٠١٦: ٣). ويبين جدول (٣-١) نسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة:

جدول (٣-١) نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات

ت	المصارف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	معدل
١	الشرق الأوسط	٠.٧٩٤	٠.٧٧١	٠.٧٣٨	٠.٥٥	٠.٥٨٨	٠.٥٦٣	٠.٦٦١	٠.٦٦٦	٠.٥٩٤	٠.٥٩١	٠.٥٨٦	٠.٦٦٦	٠.٦٤٧
٢	بغداد	٠.٨٤	٠.٨٤١	٠.٨٣٥	٠.٨٤٠	٠.٨٢٧	٠.٧٦٤	٠.٧٤٦	٠.٧٦	٠.٧٥٨	٠.٨٠٤	٠.٧٩٩	٠.٧٩٧	٠.٨٠١
٣	الاهلي العراقي	٠.٤٢٩	٠.٥٤١	٠.٦٨٩	٠.٥٧٢	٠.٥١٤	٠.٥٠٣	٠.٥٢٧	٠.٥١٠	٠.٥٩٤	٠.٦٥٦	٠.٨٢٧	٠.٨٦٢	٠.٦٠٢
٤	الخليج التجاري	٠.٦٥٣	٠.٦٤٦	٠.٦٠٩	٠.٥٧٥	٠.٦٠٢	٠.٦٠٤	٠.٤٦٨	٠.٤٥٦	٠.٤٤١	٠.٣٩٩	٠.٤٣٥	٠.٤٤٢	٠.٥٢٨
٥	الاقتصاد للاستثمار	٠.٦٩	٠.٧١٦	٠.٦٧	٠.٥٨٣	٠.٦٠٨	٠.٤٦٥	٠.٥١٩	٠.٤٦٣	٠.٤٥٢	٠.٤٣٧	٠.٤٤٥	٠.٤٣	٠.٥٤٠
٦	سومر	٠.٣٦٩	٠.٤١٣	٠.٣٦٨	٠.٣٨١	٠.٢٨٧	٠.٢٤١	٠.٣١٤	٠.٣٤٥	٠.٢٣١	٠.٢١١	٠.٢٩١	٠.١٩١	٠.٣٠٤
٧	الشمال	٣.٥٢٣	٠.٨٢٨	٠.٨٠٤	٠.٧٧٧	٠.٦١٣	٠.٤٩٤	٠.٣٦٦	٠.٣٣٢	٠.٣٣٥	٠.٣٨٦	٠.٣٩٥	٠.٣٩٨	٠.٧٧١
٨	اشور الدولي	٠.٥٠	٠.٣٦٣	٠.٣٥١	٠.٣٧٨	٠.٤٠٢	٠.٣٢٦	٠.٢٩٣	٠.٤٢٦	٠.٣٧١	٠.٤٢٣	٠.٥٤١	٠.٦٢٢	٠.٤١٦
٩	المنصور	٠.٥٩٧	٠.٣٨٦	٠.٦٤٥	٠.٦٨١	٠.٧٣٢	٠.٧٤	٠.٧٨٠	٠.٨١٠	٠.٨٠٩	٠.٧٧٧	٠.٥٩٩	٠.٦١٦	٠.٦٨١
١٠	ايلاف الاسلامي	٠.٦٥١	٠.٦٥٠	٠.٤٤٧	٠.٤٤٨	٠.٥٠٥	٠.٣٥٧	٠.٣٠٣	٠.٣٨١	٠.٢٥٧	٠.١٣٤	٠.٣٤	٠.٣٠	٠.٣٩٨
	المعدل	٠.٩٠٤	٠.٦١٦	٠.٦١٦	٠.٥٧٩	٠.٥٦٨	٠.٥٠٦	٠.٤٩٨	٠.٥١٥	٠.٤٨٤	٠.٤٨٢	٠.٥٢٦	٠.٥٣٢	٠.٥٦٩

نلاحظ على جدول (٣-١) إن المصارف عينة الدراسة حققت معدلاً عاماً بلغ (٠.٥٦٩)، فحقق مصرف بغداد اعلى معدل إذ بلغ (٠.٨٠١) تبين هذه النسبة أن المصرف يمتلك أن موجودات أكثر من الدين، بينما حقق مصرف سومر أدنى معدل إذ بلغ (٠.٣٠٤)، وهذه النسبة اقل من المعدل العام، بينما بقية المصارف حققت نسب تتراوح بين النسبتين المذكورتين انفاً. اما على مستوى السنوات فكانت اعلى نسبة في سنة (٢٠١١) إذ بلغت النسبة في هذه السنة (٠.٩٠٤) فكانت نسبة الدين مرتفعة نسبةً الى المعدل العام، وهذا يعني أن المصارف في هذه السنة تعتمد على الدين أكثر من مواردها الذاتية قياساً بالمعدل العام، بينما كانت ادنى نسبة

في سنة (٢٠٢٠) إذ بلغت النسبة في هذه السنة (٠.٤٨٢) هذا يعني إن المصارف في هذه السنة تعتمد على مواردها الذاتية أكثر من الدين قياساً بالمعدل العام، أي بمعنى أن المصارف حققت الاستقلال المالي في هذه السنة أكثر من بقية السنوات. أما نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات في بقية السنوات فكانت تتراوح ما بين النسبتين المذكورتين سلفاً، والشكل البياني (٣-١) يوضح التحليل المالي لنسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات إذ يمثل المحور العمودي المتوسط للمصارف عينة الدراسة و المحور الأفقي سنوات الدراسة.



شكل (٣-١) التحليل المالي لنسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٣-١) ومخرجات الحاسبة الإلكترونية (Excel)

ثانيًا: نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات:

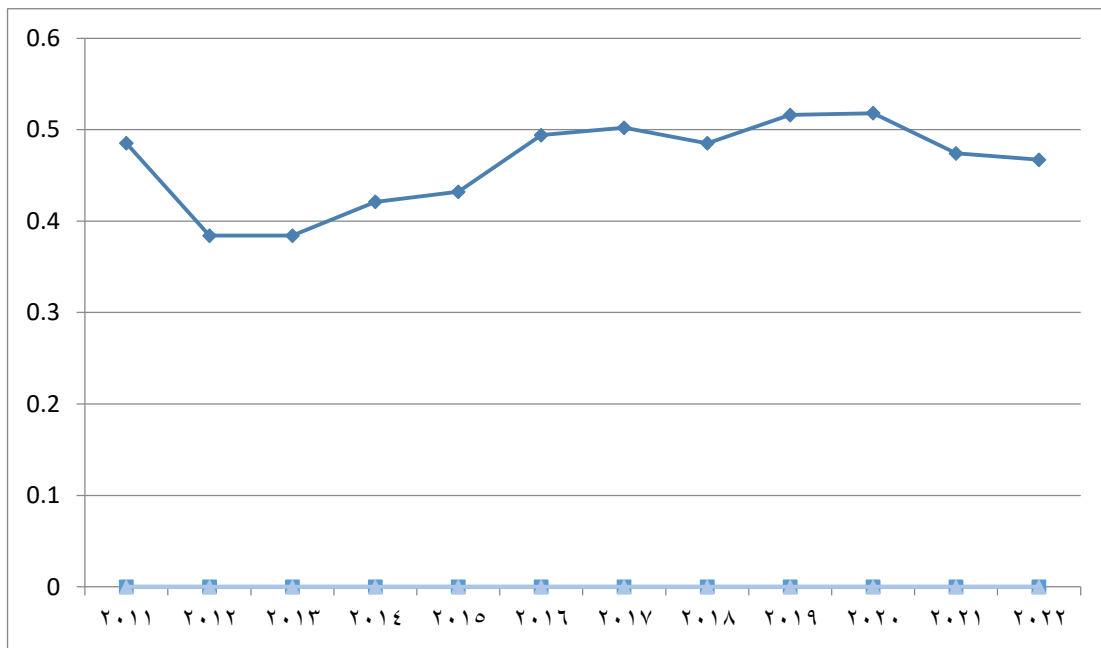
هذه النسبة تعمل على قياس حق الملكية (حقوق المساهمين) التي تكون تحت سيطرة المؤسسة المالية عندما يتم مقارنتها مع موجوداتها ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال قسمة حق الملكية على اجمالي الموجودات، وتعطي هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة المالية على ادارة الدين وتمويل الموجودات، إن استخدام المؤسسة المالية لديونها بشكل مباشر في امتلاك الموجودات يعرضها لمخاطر مالية عالية، عندما تنخفض هذه النسبة دون (٠.٥)، ويحدث العكس اذا كانت النسبة اعلى من (٠.٥) أي إن المؤسسة المالية عملت على تمويل موجوداتها بحق الملكية بنسبة اعلى من ديونها؛ تنخفض المخاطر المالية، أي بمعنى إن المؤسسة المالية عندما تكون نسبة حق الملكية الى الموجودات اقل (٠.٥) فمحصلتها تكون رافعتها المالية مرتفعة والمخاطر المالية مرتفعة، أما إذا كانت النسبة اكثر من (٠.٥) فهذا يدل على أن المؤسسة المالية ذات رافعة مالية منخفضة ومخاطر مالية قليلة ويتم تمويل الموجودات من حق الملكية (Nguyen, ٢٠١٩: ١٧٠). جدول (٣-٢) نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة.

جدول (٣-٢) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

ت	المصارف/ السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	معدل
١	الشرق الاطوسط	٠.٢٠٦	٠.٢٢٩	٠.٢٦٢	٠.٤٥	٠.٤١	٠.٤٣٧	٠.٣٣٩	٠.٣٣٤	٠.٤٠٦	٠.٤٠٩	٠.٤١٤	٠.٣٣٤	٠.٣٥٣
٢	بغداد	٠.١٦٦	٠.١٥٩	٠.١٦٥	٠.١٦	٠.١٧٣	٠.٢٣٦	٠.٢٥٤	٠.٢٤	٠.٢٤٢	٠.١٩٦	٠.٢٠١	٠.٢٠٣	٠.١٩٨
٣	الاهلي العراقي	٠.٥٧١	٠.٤٥٩	٠.٣١١	٠.٤٢٨	٠.٤٨٦	٠.٤٩٧	٠.٤٧٣	٠.٤٩	٠.٤٠٦	٠.٣٤٤	٠.١٧٣	٠.١٣٦	٠.٣٩٨
٤	الخليج التجاري	٠.٣٤٤	٠.٣٥١	٠.٣٩١	٠.٤٢٤	٠.٣٩٧	٠.٣٩٦	٠.٥٣٢	٠.٥٤٤	٠.٥٥٩	٠.٦٠١	٠.٥٦٥	٠.٥٥٨	٠.٤٧٢
٥	الاقتصاد للاستثمار	٠.٣١	٠.٢٨٤	٠.٣٣٠	٠.٤١٧	٠.٣٩٢	٠.٥٣٥	٠.٤٨١	٠.٥٣٧	٠.٥٤٨	٠.٥٦٣	٠.٥٥٥	٠.٥٧	٠.٤٦٠
٦	الشمال	١.٠٩٤	٠.١٧٢	٠.١٩٦	٠.٢٢٣	٠.٣٨٧	٠.٥٠٤	٠.٦٣٤	٠.٦٦٨	٠.٦٦٥	٠.٦١٤	٠.٦٠٥	٠.٦٠٢	٠.٥٣٠
٧	سومر التجاري	٠.٦٣١	٠.٥٨٧	٠.٦٣٢	٠.٦١٩	٠.٧١٣	٠.٧٥٩	٠.٦٨٦	٠.٦٥٥	٠.٧٦٩	٠.٧٨٩	٠.٧٠٤	٠.٨٠٩	٠.٦٩٦
٨	اشور الدولي	٠.٥٠	٠.٦٣٧	٠.٦٤٩	٠.٦٢٢	٠.٥٩٨	٠.٦٧٤	٠.٧٠٧	٠.٥٧٤	٠.٦٢٩	٠.٥٧٨	٠.٤٥٩	٠.٣٧٨	٠.٥٨٤
٩	المنصور	٠.٤٠٣	٠.٦١٤	٠.٣٥٥	٠.٣١٩	٠.٢٦٨	٠.٢٦٠	٠.٢٢٠	٠.١٩٠	٠.١٩١	٠.٢٢٣	٠.٤٠١	٠.٣٨٤	٠.٣١٩
١٠	ايلاف الاسلامي	٠.٦٣١	٠.٣٥	٠.٥٥٣	٠.٥٥٢	٠.٤٩٥	٠.٦٤٣	٠.٦٩٧	٠.٦١٩	٠.٧٤٣	٠.٨٦٦	٠.٦٦	٠.٧٠	٠.٦١٧
	المعدل	٠.٤٨٥	٠.٣٨٤	٠.٣٨٤	٠.٤٢١	٠.٤٣٢	٠.٤٩٤	٠.٥٠٢	٠.٤٨٥	٠.٥١٦	٠.٥١٨	٠.٤٧٤	٠.٤٦٧	٠.٤٦٣

نلاحظ في الجدول (٣-٢) أن المصارف عينة الدراسة حققت معدلاً عاماً (٠.٤٦٣)، وحققت مصرف سومر التجاري أعلى معدل من بين المصارف عينة الدراسة بمعدل بلغ (٠.٦٩٦) (٠.٦٩٦) وتبين هذه النسبة أن المصرف يعتمد على حق الملكية في تمويل موجوداتها، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الاعتماد على حق الملكية للمصرف بلغ (٢٦٥١١٠٢٣١) في سنة (٢٠٢٢) وفي نفس السنة بلغت الديون (٦٢٦٧٤٣٧٨)، بينما حقق مصرف بغداد أدنى معدل بلغ (٠.١٩٨) وهذه النسبة أقل من المعدل العام، وسبب الانخفاض بالنسبة للمصرف يعود إلى

الاعتماد المنخفض على حق الملكية وزيادة الاعتماد على الديون، بينما بقية المصارف حققت نسباً تتراوح بين النسبتين المذكورتين اعلاه. اما على مستوى السنوات فكانت اعلى نسبة في سنة (٢٠٢٠) اذ بلغت النسبة في هذه السنة (٠.٥١٨) وهي نسبة ايجابية مقارنةً بالمعدل العام، وهذا يعني ان المصارف في هذه السنة تعتمد اكثر على حق الملكية فحققت الاستقلال المالي في هذه السنة اكثر من بقية السنوات، بينما كانت ادنى نسبة في سنة (٢٠١٢) و (٢٠١٣) اذ بلغت النسبة في السنتين (٠.٣٨٤)، وهذا يعني أن المصارف في السنتين تعتمد على الدين أكثر من مواردها الذاتية قياساً بالمعدل العام، أما نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات في باقي السنوات فكانت تتراوح ما بين النسبتين المذكورتين انفاً، ويوضح الشكل (٣-٢) معدل المصارف الخاصة عينة الدراسة وللمدة من (٢٠١١-٢٠٢٢)، يمثل المحور العمودي المعدل للمصارف والمحور الافقي سنوات الدراسة.



شكل (٣-٢) التحليل المالي لنسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٣-٢) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel)

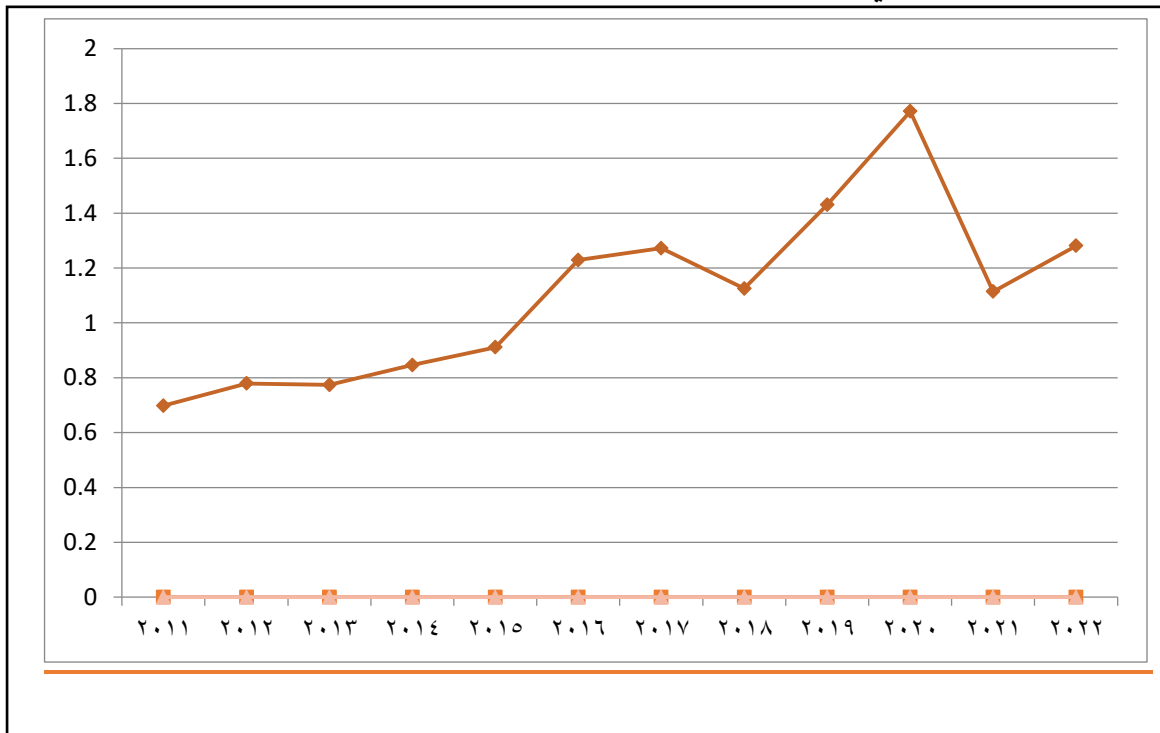
ثالثاً: نسبة حق الملكية إلى اجمالي المطلوبات:

تُعد هذه النسبة عن حقوق الملكية بأنها حقوق امتلاك في موجودات المؤسسة المالية، وتمثل الالتزامات ما يكون بذمة المؤسسة المالية للجهات الخارجية ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال قسمة حق الملكية على اجمالي المطلوبات، وتعطي مدى تغطية الأموال الدائمة في تمويل المؤسسات المالية، النسبة المثالية التي تحققت من خلالها المؤسسات المالية الاستقلال المالي تتراوح بين (٠.٧-١.٥) أي تكون (٠.٥) أو أكثر فهي نسبة مقبولة و يتم تمويل الموجودات من الاموال الخاصة بالمؤسسة المالية (Barrena, ٢٠١٩:١٢).

جدول (٣-٣) نسبة حق الملكية إلى اجمالي الدين

ت	المصارف/ السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	معدل
١	الشرق الأوسط	٠.٢٦	٠.٢٩٧	٠.٣٥٥	٠.٨١٧	٠.٦٩٧	٠.٧٧٨	٠.٥١٣	٠.٥٠٢	٠.٦٨٤	٠.٦٩٢	٠.٧٠٦	٠.٥٠١	٠.٥٦٧
٢	بغداد	٠.١٩٠	٠.١٩	٠.١٩٨	٠.١٩	٠.٢١	٠.٣٠٨	٠.٣٤١	٠.٣١٥	٠.٣١٩	٠.٢٤٤	٠.٢٥١	٠.٢٦	٠.٢٥١
٣	الاهلي العراقي	١.٣٣	٠.٨٤٧	٠.٤٥١	٠.٧٤٩	٠.٩٤٦	٠.٩٨٩	٠.٨٩٨	٠.٩٦٢	٠.٦٨٢	٠.٥٢٤	٠.٢١	٠.١٥٨	٠.٧٢٩
٤	الخليج التجاري	٠.٥٢٧	٠.٥٤٣	٠.٦٤١	٠.٧٣٧	٠.٦٥٩	٠.٦٥٦	١.١٣٦	١.١٩٢	١.٢٦٥	١.٥٠٩	١.٣٠٠	١.٢٦٣	٠.٩٥٢
٥	الاقتصاد للاستثمار	٠.٤٤٩	٠.٣٩٦	٠.٤٩٣	٠.٧١٤	٠.٦٤٤	١.١٥	٠.٩٢٦	١.١٥٩	١.٢١٢	١.٢٨٧	١.٢٤٥	١.٣٢٧	٠.٩١٧
٦	الشمال	٠.٣١	٠.٢٠٧	٠.٢٤٤	٠.٢٨٨	٠.٦٣١	١.٠٢٦	١.٧٣	٢.٠١٣	١.٩٨٩	١.٥٨٨	١.٥٣٢	١.٥١٢	١.٠٨٩
٧	سومر التجاري	١.٧٠٧	١.٤٢٤	١.٧٢١	١.٦٢٧	٢.٤٨٨	٣.١٥٦	٢.١٨١	١.٩٠٢	٣.٣٣	٣.٧٤٣	٢.٤٣٦	٤.٢٣	٢.٤٩٥
٨	اشور الدولي	٠.٩٩٩	١.٧٥١	١.٨٤٩	١.٦٤٣	١.٤٨٨	٢.٠٧	٢.٤١٥	١.٣٤٨	١.٦٩٤	١.٣٦٥	٠.٨٤٧	٠.٦٠٧	١.٥٠٦
٩	المنصور	٠.٦٧٤	١.٥٩٤	٠.٥٥	٠.٤٦٩	٠.٣٦٧	٠.٣٥٢	٠.٢٨٣	٠.٢٣٤	٠.٢٣٧	٠.٢٨٦	٠.٦٧	٠.٦٢٤	٠.٥٢٨
١٠	ايلاف الاسلامي	٠.٥٣٥	٠.٥٣٩	١.٢٣٨	١.٢٣	٠.٩٨	١.٨٠٢	٢.٢٩٦	١.٦٢٦	٢.٨٩٢	٦.٤٧٤	١.٩٤	٢.٣٢٨	١.٩٩
	المعدل	٠.٦٩٨	٠.٧٧٩	٠.٧٧٤	٠.٨٤٦	٠.٩١١	١.٢٢٩	١.٢٧٢	١.١٢٥	١.٤٣٠	١.٧٧١	١.١١٤	١.٢٨١	١.١٠٣

نلاحظ من الجدول (٣-٣) إن المصارف عينة الدراسة حققت معدلاً عاماً بلغ (١.١٠٣)، فحقق مصرف سومر التجاري أعلى معدل إذ بلغ (٢.٤٩٥)، وتبين هذه النسبة أن المصرف يملك حق ملكية أكثر من الديون، بينما حقق مصرف بغداد أدنى معدل إذ بلغ (٠.٢٥١) وهذه النسبة أدنى من المعدل العام، ويعود سبب الانخفاض اعتماد المصرف على الديون التي بلغت (١,٤٧٣,٦٤٢,١٤٤) أكثر من حق الملكية الذي بلغ (٤١٤,٢٦٢,٢٩١)، بينما بقية المصارف حققت نسب تتراوح بين النسبتين المذكورتين سلفاً. أما على مستوى السنوات فكانت أعلى نسبة في سنة (٢٠٢٠) إذ بلغت النسبة هذه السنة (١.٧٧١) وهي نسبة مرتفعة نسبةً إلى المعدل العام، وهذا يعني أن المصارف في هذه السنة تعتمد على مواردها الذاتية أكثر من الديون وفي هذه السنة حققت المصارف الاستقلال المالي أكثر من بقية السنوات، بينما أدنى نسبة حققتها المصارف في سنة (٢٠١١) إذ بلغت النسبة في هذه السنة (٠.٦٩٨)، هذا يعني أن المصارف في هذه السنة تعتمد على الدين أكثر من حق الملكية، أما نسبة حق الملكية إلى إجمالي الدين في بقية المصارف فكانت تتراوح ما بين النسبتين المذكورتين اعلاه، ويوضح الشكل (٣-٣) معدل المصارف الخاصة عينة الدراسة من (٢٠١١-٢٠٢٢)، حيث يمثل المحور الأفقي سنوات الدراسة والمحور العمودي متوسط المصارف.



شكل (٣-٣) التحليل المالي لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الدين

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٣-٣) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel)

رابعاً: نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية الأموال الدائمة للموجودات الثابتة للمؤسسات المالية ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال قسمة الأموال الدائمة على الموجودات الثابتة وتكون نتائجها مقبولة ايجابية حينما تكون مساوية للواحد الصحيح أو أكبر (AL-Janabi: ٢٠٢٣: ١٤).
وجداول (٣-٤) يوضح نسبة التمويل الدائم للمصارف عينة الدراسة:

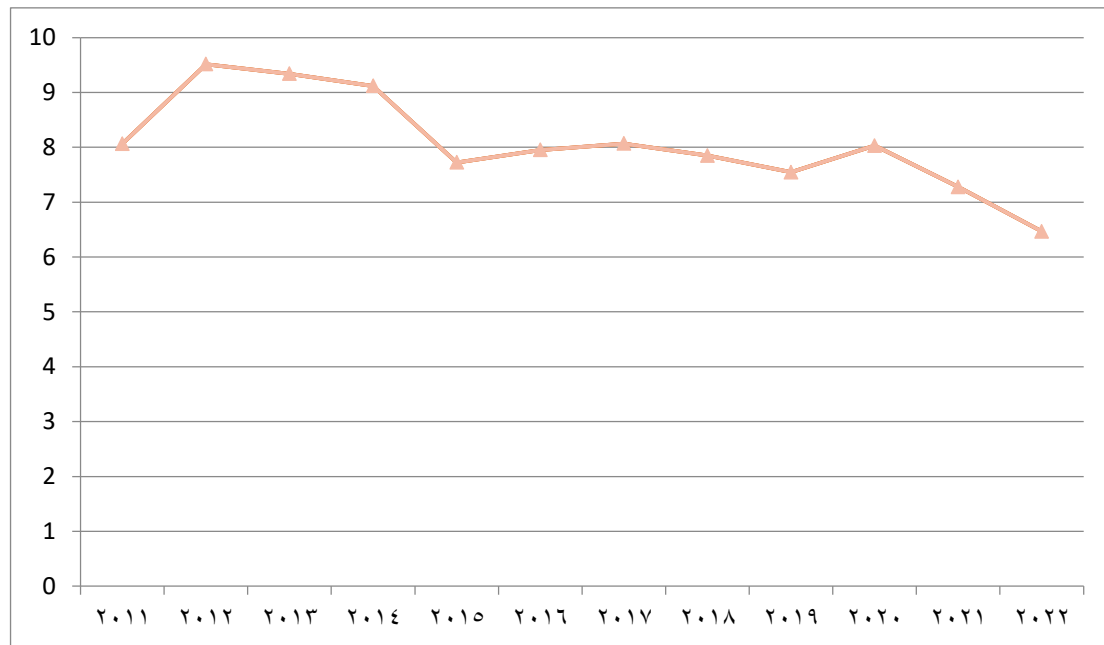
جدول (٣-٤) نسبة التمويل الدائم

ت	مصارف/ السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	المعدل
١	الشرق الاطوسط	٢٠٠٧٤	٢٠٥٩٨	٢٠٣١٨	٣٠٢٧٢	٢٠٨٥٤	٢٠١٥	١٠٩٧٨	٢٠٨٥٢	٢٠٨٦٦	٢٠٨١	٢٠٤٧١	٢٠٥٦٣	٢٠٥٦٧
٢	بغداد	٤٠١٠٥	٤٠٧٩٢	٥٠١٢٧	٥٠٠٩٣	٤٠٧٦٥	١٠٧٩٥	١٠٨٤٣	٦٠٢٠٨	٥٠٤٥	٤٠٩٨٩	٥٠١٠٨	٤٠٧٥٤	٤٠٥٠٣
٣	الاهلي العراقي	٢٦٠٤٣٦	٢٦٠٩٦١	١٩٠٥٦١	١٧٠٥٦٣	١١٠٦٢٢	١٧٠١٧٣	٢٠٠٥٢٩	١٧٠٢٧٨	١٤٠٩٦٢	١٧٠٠٤٢	٩٠٠٥٢	٦٠٣٤٧	١٧٠٠٤٤
٤	الخليج التجاري	٥٠٨٧٥	٦٠٤٣٦	٧٠٣٠٧	٦٠٦١٠	٦٠٤٣٥	٧٠٣٩١	٧٠٠٢٤	٦٠٦١٣	٦٠٦٨٦	٧٠١٠٨	٨٠٠٢٧	٦٠٣٣٣	٦٠٨٢٠
٥	الاقتصاد للاستثمار	٢٠٦٥٨	١٠٥٨٨	١٠٦٧٤	٢٠٥٩٦	٢٠٢٠٧	٣٠١٠٥	٣٠٢١٧	٣٠٥٥	٣٠٦٢٢	٣٠٨٧٢	٢٠٧١٦	٢٠٥٨٤	٢٠٧٨٣
٦	الشمال	١٠٨٢٧	١٠٥	٣٠٥٧١	٤٠١٤٨	٤٠٤١١	٥٠١١١	٥٠٣٧٧	٥٠٦٢١	٥٠٧٨٢	٦٠٢٧٣	٦٠٤١٧	٦٠٥٦٢	٤٠٧١٧
٧	سومر التجاري	١١٠٦١٧	٩٠٤٤٢	١١٠٧٢	١٢٠٥٨١	٩٠٧٢٧	١٢٠٥٣٥	١٠٠٧٩٧	٩٠٩٧٣	٨٠٤١٥	٨٠١٩٠	٧٠٨٨٣	٧٠٦٦٣	١٠٠٠٤١
٨	اثور الدولي	٦٠١٢١	٩٠٧٤٨	٩٠٥١١	٩٠٩٥٣	٩٠٢٧٧	٨٠٨٧٩	٩٠٠٣١	٩٠٠٧٧	١٠٠٧٤٧	١٣٠٣٣٨	١٣٠٨٨٠	١٣٠٧٩٢	١٠٠٢٨٠
٩	المنصور	١٥٠٤٨٨	٢٨٠٠٧٢	٢٧٠٥٨٢	٢٤٠٢٩٦	١٨٠٤٨٩	١٢٠٩٣٢	١٠٠٩١٧	٩٠٩٩٧	٩٠٦٣٠	٩٠٩٨٩	١٠٠٣٧٩	١٠٠٢٦٦	١٥٠٦٧٠
١٠	ايلاف الاسلامي	٤٠٤٣٤	٣٠٩٩	٥٠٠٠٧	٥٠٠٥٦	٧٠٤٤٧	٨٠٤٣٢	٩٠٩٦٦	٧٠٣٠٩	٧٠٢٩٩	٦٠٦٨٥	٦٠٨٥	٣٠٧٩٦	٦٠٣٥٦
	المعدل	٨٠٠٦٤	٩٠٥١٣	٩٠٣٣٨	٩٠١١٧	٧٠٧٢٣	٧٠٩٥٠	٨٠٠٦٨	٧٠٨٤٨	٧٠٥٤٦	٨٠٠٣٠	٧٠٢٧٨	٦٠٤٦٦	٨٠٠٧٨

يلاحظ من الجدول (٣-٤) أن المصارف عينة الدراسة حققت معدلاً عاماً بلغ (٨٠٠٧٨)، فحقق مصرف الأهلي العراقي أعلى معدل إذ بلغ (١٧٠٠٤٤)، والذي يعكس الكفاءة الكبيرة التي يتمتع بها المصرف في قدرته على تحقيق تمويل دائم لموجوداته باعتماده على موارده الذاتية، وحقق مصرف الشرق الاوسط أدنى معدل إذ بلغ (٢٠٥٦٧)، وهذه النسبة أدنى من المعدل العام

ويعود سبب الانخفاض إلى اعتماد المصرف على الدين أكثر من موارده الذاتية وبلغ الدين (٦٣١,٢٢٣,٣٩٧,٥٩١)، بينما بقية المصارف حققت نسب تتراوح بين النسبتين المذكورتين اعلاه. أما على مستوى السنوات فكانت أعلى نسبة في سنة (٢٠١٢) إذ بلغت النسبة في هذه السنة (٩.٥١٣) هي نسبة إيجابية نسبةً الى المعدل العام، وهذا يعني أن المصارف في هذه السنة تعتمد على حق الملكية أكثر من الدين، اي بمعنى أنها تمتلك موارد ذاتية تكفي لتغطية موجوداتها وفي هذه السنة حققت المصارف الاستقلال المالي أكثر من بقية السنوات، وادنى نسبة في سنة (٢٠٢٢) إذ بلغت النسبة في هذه السنة (٦.٤٦٦) وهذا يعني ان المصارف في هذه السنة تعتمد على الديون أكثر من حق الملكية قياساً بالمعدل العام، يعود سبب الانخفاض في هذه النسبة لهذه السنة الى انخفاض في حق الملكية الذي بلغ (٣٢٨,٤٥٥,٧٢١) مقارنة بالدين الذي بلغ (٢,٠٨٢,٨٢١,٨٩٤).

أما نسبة التمويل الدائم لبقية السنوات تتراوح بين النسبتين المذكورتين سلفاً، ويلاحظ من الشكل (٣-٤) معدل المصارف الخاصة عينة الدراسة للمدة من (٢٠١١-٢٠٢٢)، ويمثل المحور الافقي سنوات الدراسة والمحور العمودي متوسط المصارف.



شكل (٣-٤) التحليل المالي لنسبة التمويل الدائم

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٣-٤) ومخرجات الحاسبة الالكترونية (Excel)

٢- تحليل المالي لمتغير معدل النمو المستدام

* العائد على حق الملكية ونسبة الاحتجاز للمصارف عينة الدراسة:

يستعرض جدول (٣-٥) العائد على حق الملكية ونسبة الاحتجاز لكل سنة استعداداً لحساب

معدل النمو المستدام كما يوضحه الجدول (٣-٥):

جدول (٣-٥) العائد على حق الملكية ونسبة الاحتجاز

المصارف/ لسنوات	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
Roe الشرق	٠.٠٠٠١	٠.٠٠٠١	-٠.٠٠٠٨	٠.٠٠٠٣	-٠.٠٠٠٩	-٠.٠٠٠٢	٠.٠٤١	٠.٠٢٤	٠.٠١٤	٠.١٢١	٠.١٥٢	٠.١٥٧
RR الاوسط	%١٠٠	%١٠٠	.	%١٠٠	.	.	٠.٧٥٩	٠.٧٧٨	٠.٧٩٨	٠.٨١١	٠.٨٠٧	٠.٨١١
Roe بغداد	٠.١٥٢	٠.٠٩٧	٠.٠٧٣	٠.٠٢٧	٠.٠١٦	٠.٠٢٢	٠.٠٧٢	٠.٠٤٩	٠.١١٢	٠.١٣٣	٠.١٤٣	٠.١٧٩
RR	٠.٦٤٨	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٠.٤١	٠.٦٠١	٠.٧٨٥	٠.٨٠٥	٠.٧٩٧
Roe الاهلي	٠.٠٨٤	٠.٠٨٣	٠.٠٦٥	٠.٠٣٦	-٠.٠٣١	٠.٠١	٠.٠٨٢	٠.٠١٦	٠.٠٣٤	٠.٠٩٩	٠.١١٨	٠.٠٢٨
RR العراقي	%١٠٠	٠.٣٤١	%١٠٠	٠.٤٥٣	.	٠.٥٤٢	٠.٩٦١	٠.٥٢٣	٠.٧٣٨	٠.٧٩٤	٠.٧٥	٠.٨١٦
Roe الخليج	-٠.٠١٧	-٠.٠١٧	-٠.٠٠٠٠٥	-٠.٠١٣	٠.٠٠٢	٠.٠١٣	٠.٠١٨	٠.٠٤٣	٠.١٢٤	٠.١٨٤	٠.٢٤٤	٠.١٠٦
RR التجاري	%١٠٠	%١٠٠	٠.٧٣١	٠.٦٧٣	٠.٨٠٣	٠.٨٠٥	٠.٨٠٧	٠.٨٠٨
Roe الاقتصاد	٠.٠٠٠٩	٠.٠٠٠٣	٠.٠١٣	٠.٠٠٢	٠.٠٠٨	-٠.٠٠٦	٠.٠٠٢	٠.٠٢٢	-٠.٠١٣	٠.٠٣٤	٠.١٧٤	٠.٠٩٨
RR للاستثمار	٠.٩٥	٠.٩٥٤	٠.٩٥	٠.٩٥	٠.٩٥	.	٠.٩٥	٠.٩٥	.	٠.٤٤٨	٠.٧٤٩	٠.٧٩٤
Roe الشمال	-٠.٠٢	-٠.٠٢٩	-٠.٠١١	-٠.٠٤٧	-٠.٠٥٤	-٠.٠٤٣	-٠.٠٧٤	-٠.٠١٧	٠.٠٧١	٠.١٥٦	٠.٢٥	٠.١٩٦
RR	٠.٧٤٥	٠.٧٢	٠.٧٨١	٠.٧٩٢
Roe سومر	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٣	٠.٠٠١	٠.٠١٤	٠.٠١٦	٠.٠٠٩	٠.٠٠٨	٠.٠٠٩	٠.٠٠٣
RR التجاري	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٠.٦٨٦	٠.٦٨٦	٠.٦٨٦	٠.٦٨١	٠.٦٧
Roe اشور	٠.٠٤٤	٠.٠٢٧	٠.٠٥٤	٠.٠٢٣	٠.٠١٨	٠.٠٥١	٠.٠٥٨	٠.٠٤	٠.٠٣٦	٠.٠٨٣	٠.١١٦	٠.١١٨
RR الدولي	%١٠٠	%١٠٠	٠.٧٩٩	٠.٥٧٢	%١٠٠	٠.١٧٥	٠.٢٨٩	٠.٩٥	٠.٩٥	٠.٧٨	٠.٧٩٨	٠.٧٥١
ROE المنصور	٠.٠٤٥	٠.٠٢٩	٠.٠٢٤	٠.٠٣٠	٠.٠٧١	٠.٠٥١	٠.٠٥	٠.٠٨٤	٠.٠٧٣	٠.١٠٧	٠.٠٥٥	٠.٠٨٨
RR	٠.٦٥٨	٠.٧٤٤	٠.٩٠	٠.٩٠	٠.٩٠	٠.٩٠	٠.٩٠	٠.٧٣٥	٠.٧٣٩	٠.٧٥٨	٠.٧٥٤	٠.٧٤٣
Roe ايلاف	٠.٠٠٦	٠.٠٠٣	٠.٠١٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٣	٠.٠٠٨	٠.٠١٧	٠.٠٠٢	٠.٠٣٨	٠.٠٥٤	٠.٠٩٥	٠.٢٠١
RR الاسلامي	٠.٥٦٧	٠.٩٥	٠.٥٣٨	٠.٩٥	٠.٩٥	٠.٩٥٥	٠.٩٥	٠.٧٥١	٠.٢٠٤	٠.٢٠٨	٠.٨٠٦	٠.٨٠٧

*معدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة:

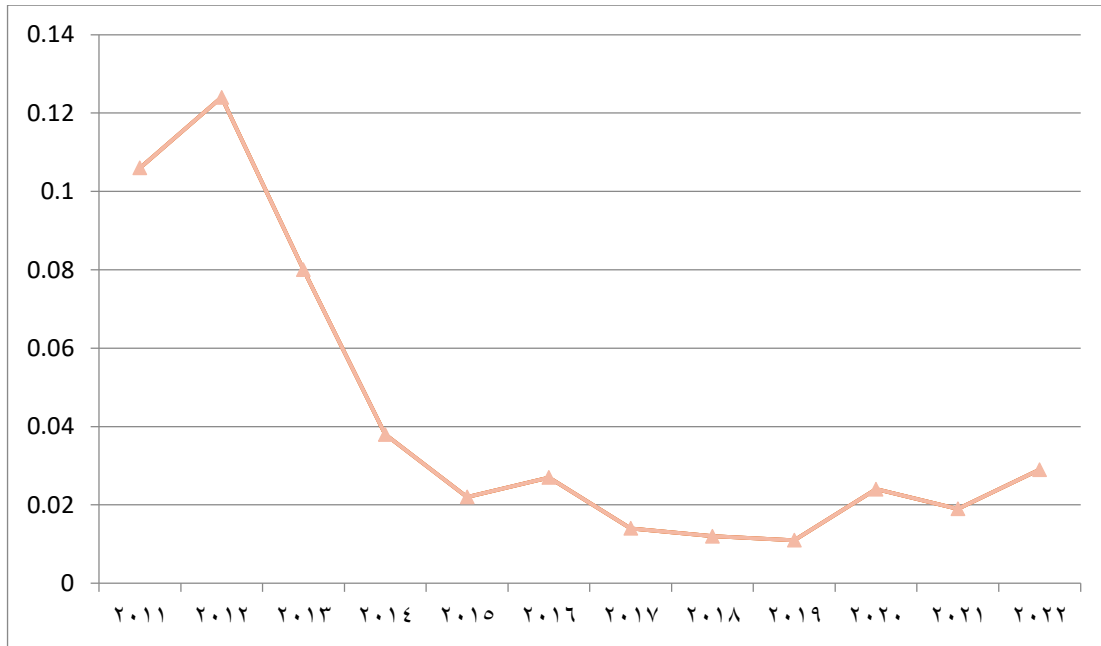
اعتمد الجدول (٦-٣) على بيانات الجدول (٣-٥) لحساب معدل النمو المستدام لكل مصرف من عينة الدراسة ولكل سنة خلال مدة الدراسة:

جدول (٦-٣) معدل النمو المستدام

ت	المصارف/ السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	المعدل
١	الشرق الوسط	٠.١٤١	٠.١٤	٠.١٠٩	٠.١١١	٠.١١٩	٠	٠.٠٣٢	٠	٠.٠٠٠٣	٠	٠.٠٠١	٠.٠٠٠١	٠.٠٣٨
٢	بغداد	٠.١٦٧	٠.١٣	٠.١١٦	٠.٠٧٢	٠.٠٢٠	٠.٠٧٨	٠.٠٢٢	٠.٠١٦	٠.٠٢٨	٠.٠٧٩	٠.١٠٧	٠.١٠٩	٠.٠٧٩
٣	الاهلي العراقي	٠.٠٢٤	٠.٠٩٨	٠.٠٨٦	٠.٠٢٦	٠.٠٠٨	٠.٠٨٦	٠.٠٠٥	٠	٠.٠١٦	٠.٠٧٠	٠.٠٢٩	٠.٠٩٢	٠.٠٤٥
٤	الخليج التجاري	٠.٠٩٤	٠.٢٤٥	٠.١٧٤	٠.١١١	٠.٠٣٠	٠.٠١٣	٠.٠١٣	٠.٠٠٢	٠	٠	٠	٠	٠.٠٥٧
٥	الاقتصاد للاستثمار	٠.٠٨٥	٠.١٤٩	٠.١١٥	٠	٠.٠٢١	٠.٠٠٢	٠	٠.٠٠٨	٠.٠١٩	٠.٠١٢	٠.٠٠٣	٠.٠٠٩	٠.٠٢٧
٦	الشمال	٠.١٨٣	٠.٢٤٢	٠.١٢٦	٠.٠٥٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠.٠٥١
٧	سومر التجاري	٠.٠٠٢	٠.٠٠٦	٠.٠٠٥	٠.٠٠٦	٠.٠١١	٠.٠١٤	٠.٠٠١	٠.٠٠٣	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٤	٠.٠٠٥
٨	اشور الدولي	٠.٠٩٨	٠.١٠٣	٠.٠٧	٠.٠٣٥	٠.٠٠٤	٠.٠١٧	٠.٠٠٩	٠.٠١٨	٠.٠١٣	٠.٠٤٥	٠.٠٢٨	٠.٠٤٦	٠.٠٤٣
٩	المنصور	٠.٠٠٧	٠.٠٤٣	٠.٠٨٨	٠.٠٥٧	٠.٠٦٦	٠.٠٤٧	٠.٠٤٨	٠.٠٦٨	٠.٠٢٨	٠.٠٢٢	٠.٠٢٢	٠.٠٣١	٠.٠٤٩
١٠	ايلاف الاسلامي	٠.١٩٣	٠.٠٨٣	٠.٠١١	٠.٠٠٨	٠.٠٠٢	٠.٠١٦	٠.٠٠٨	٠.٠٠٣	٠.٠٠٤	٠.٠٠٨	٠.٠٠٣	٠.٠٠٣	٠.٠٢٩
	معدل	٠.١٠٦	٠.١٢٤	٠.٠٠٨	٠.٠٣٨	٠.٠٢٢	٠.٠٢٧	٠.٠١٤	٠.٠١٢	٠.٠١١	٠.٠٢٤	٠.٠١٩	٠.٠٢٩	٠.٠٤٣

توضح بيانات جدول (٦-٣) النسبة العامة لمعدل النمو المستدام للمؤسسات المالية والتي يبلغ عددها (١٠) مصارف خلال المدة الممتدة من (٢٠١١-٢٠٢٢) وبلغ المعدل العام للمصارف (٠.٠٤٣)، وقد حقق مصرف بغداد أعلى معدل نمو مستدام اذ بلغ (٠.٠٧٩) وإن هذا المصرف يعتمد على موارده الذاتية أكثر من المصارف الاخرى لعينة الدراسة، بينما حقق مصرف سومر التجاري ادنى معدل نمو مستدام اذ بلغ (٠.٠٠٥) وهذا يعني أن المصرف يعتمد على المصادر الخارجية ولا يعتمد على موارده الذاتية بشكل كبير وهذا يعني إن أدائه وكفاءته ضعيفة. وقد حققت (٦) مصارف معدل نمو مستدام أعلى او يساوي المعدل العام وهي كل من (مصرف بغداد، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الشمال، مصرف اشور الدولي، مصرف المنصور)، أما بقية المصارف فحققت معدل نمو مستدام أقل من

المعدل العام. أما على مستوى السنوات فكان أعلى معدل نمو مستدام في سنة (٢٠١٢) إذ بلغ معدل النمو المستدام في هذه السنة (٠.١٢٤)، وهذا يعني إن جميع المصارف تعتمد على مواردها الذاتية في هذه السنة أكثر من بقية السنوات الأخرى، ويعود سبب الارتفاع في نسبة معدل النمو المستدام في هذه السنة إلى نسبة الاحتجاز المرتفعة التي كانت تتراوح بين (-٦٨٪ إلى ٨١٪) لجميع المصارف عينة الدراسة مما ساهم في تحقق نمو مستدام للمصارف، كان أدنى معدل نمو مستدام في سنة (٢٠١٩) إذ بلغ معدل النمو المستدام في هذه السنة (٠.٠١١) وهذا يعني إن جميع المصارف لا تعتمد على مواردها الذاتية فكان أدنى بكثير من المعدل العام؛ ويعود سبب الانخفاض إلى أسباب ساهمت في انخفاض معدل النمو المستدام في هذه السنة ضعف كفاءة الموجودات وظروف المنافسة القوية وعدم القدرة على التعامل ومواجهة الظروف الخارجية والداخلية التي أثرت على نشاط المصارف، يوضح الشكل (٣-٥) معدل المصارف الخاصة عينة الدراسة للمدة من (٢٠١١-٢٠٢٢)، المحور الأفقي متوسط المصارف والمحور العمودي سنوات الدراسة.



شكل (٣-٥) التحليل المالي لمعدل النمو المستدام

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول رقم (٣-٦) ومخرجات الحاسبة الإلكترونية (Excel)

المبحث الثاني : تحليل الإحصائي (التأثير والارتباط) لمتغيرات الدراسة

توطئة:

بعد ما تم توضيحه في المبحث الاول التحليل المالي لمتغيرات الدراسة التي شملت المتغير المستقل (الاستقلال المالي) ومؤشراته هي(نسبة الدين الى اجمالي الموجودات ، نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات، نسبة حق الملكية الى اجمالي الدين، نسبة التمويل الدائم)، والمتغير التابع (معدل النمو المستدام)، وفي هذا المبحث يتم إثبات الفرضيات إذ تم فرض فرضيتين رئيسيتين تختبر علاقة الارتباط و التأثير بين متغيرات الدراسة التي فقد افترضت الاولى وجود علاقة ربط بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة، اما الثانية افترضت بوجود تأثير معنوي بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة ، وتفرعت من كل فرضية رئيسية أربع فرضيات فرعية ، وتم استخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS-٢٦)ومن خلال النماذج الجاهزة لهذا البرنامج وقبل البدء بالتحليل الاحصائي يمكن ترميز المتغيرات الرئيسية والفرعية :

اولاً: ترميز متغيرات الدراسة:

١- المتغير المستقل (الاستقلال المالي) : X

أ) نسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات : X^١

ب) نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات : X^٢

ج) نسبة حق الملكية الى اجمالي الدين: X^٣

د) نسبة التمويل الدائم : X^٤

٢ -متغير التابع (المعدل النمو المستدام): Y

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

١ : الفرضية الرئيسية الأولى: التي نصت على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستقلال المالي ومؤشراته في معدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة، ولغرض اختبار هذه الفرضية تم افتراض أربع فرضيات فرعية وتم اختبارها حسب النتائج المستخرجة من خلال برنامج SPSS-٢٦ الموضحة في الجدول (٣-٧):

جدول (٣-٧) نتائج اختبار الارتباط الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسية الأولى

القرار	المتغير التابع		المتغيرات المستقلة
قبول الفرضية الفرعية الأولى	٠.٤٩٨	Pearson Correlation	X ^١
	٠.٠٠٠	Sig. (١-tailed)	
	١٢٠	N	
قبول الفرضية الفرعية الثانية	-٠.٤٠٥	Pearson Correlation	X ^٢
	٠.٠٠٠	Sig. (١-tailed)	
	١٢٠	N	
قبول الفرضية الفرعية الثالثة	-٠.٤٣١	Pearson Correlation	X ^٣
	٠.٠٠٠	Sig. (١-tailed)	
	١٢٠	N	
رفض الفرضية الفرعية الرابعة	-٠.٠٥٣	Pearson Correlation	X ^٤
	٠.٥٦٥	Sig. (١-tailed)	
	١٢٠	N	
قبول الفرضية الرئيسية الأولى	-٠.٢٢٢	Pearson Correlation	X
	٠.٠١٥	Sig. (١-tailed)	
	١٢٠	N	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-٢٦

تحليل الارتباط او مصفوفة معامل الارتباط :هو تحليل أسلوب إحصائي لمعرفة العلاقة هل هي قوية او متوسطة او ضعيفة ونوعها هل العلاقة ايجابية او سلبية بين متغيرات الدراسة ، وكلما اقتربت من الواحد الصحيح كان الارتباط قوياً وإيجابياً .

أظهرت نتائج تحليل الجدول اعلاه أن معامل الارتباط بين المتغيرين ٠.٢٢٢- أي الارتباط سالب بين الاستقلال المالي للمصارف عينة الدراسة ومعدل النمو المستدام (علاقة سلبية)، ولكنها علاقة معنوية لان قيمة المعنوية بلغت ٠.٠١٥ وهي أقل من ٥% التي تم افتراضها، لذا بناءً على هذه النتائج يتم قبول الفرضية البديلة الأولى ورفض الفرضية الصفرية بأنه (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة).

١. الفرضية الفرعية الأولى: التي تنص على أنه توجد علاقة ارتباط بين (اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات) ومعدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، واعتمدت الدراسة على تحليل الارتباط ، اذ يلاحظ من خلال النتائج (SPSS-٢٦) الموضحة في الجدول اعلاه بأن عدد المشاهدات ١٢٠ وان معامل الارتباط بين المتغيرين (٠.٤٩٨) أي أن الارتباط موجب بين نسبة اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات (X١) للمصارف عينة البحث ومعدل النمو المستدام (Y)، اي بمعنى كلما زادت نسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات يزداد معدل النمو المستدام (العلاقة ايجابية)، وايضاً العلاقة معنوية لان قيمة المعنوية بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل من ٥% التي فرضتها الباحثة، لذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بانه (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات ومعدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة).

٢.١ الفرضية الفرعية الثانية : تفترض بوجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حق الملكية إلى اجمالي الموجودات (X٢) ومعدل النمو المستدام (Y) للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، وحسب نتائج اختبار الارتباط التي ظهرت في الجدول (٣-١٢) يتضح أن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (٠.٤٠٥-) أي أن الارتباط سالب بين نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة ومعدل النمو المستدام، اي كلما ازدادت نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات أدت إلى انخفاض في معدل النمو المستدام (العلاقة سلبية)، ولكن اظهرت النتائج العلاقة بين المتغيرين هي معنوية؛ لأن قيمة المعنوية بلغت (٠.٠٠٠) وهي اقل من ٥% التي افترضتها الباحثة، لذا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية بأنه (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حق الملكية إلى اجمالي الموجودات ومعدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة) .

١.٣. الفرضية الفرعية الثالثة: التي افترضت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة حق الملكية إلى إجمالي الدين ومعدل النمو المستدام للمصارف عينة الدراسة، وحسب نتائج اختبار الارتباط التي ظهرت في الجدول (٣-١٢) اظهرت نتائج (X_3) معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.431) اي ان الارتباط سالب بين نسبة حق الملكية الى إجمالي الدين للمصارف عينة الدراسة ومعدل النمو المستدام (العلاقة سلبية)، اي كلما تزداد نسبة حق الملكية الى إجمالي الدين للمصارف عينة الدراسة يؤدي الى انخفاض في معدل النمو المستدام، واطهرت ايضاً نتائج الاختبار ان العلاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.0000) وهي اقل من 5% التي فرضتها الباحثة، وفي ضوء هذه المعطيات يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص بانه (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين حق الملكية الى إجمالي الدين ومعدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة البحث).

١.٤. الفرضية الفرعية الرابعة: التي افترضت وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة التمويل الدائم (X_4) ومعدل النمو المستدام (Y) للمصارف الخاصة عينة الدراسة وحسب نتائج اختبار الارتباط التي ظهرت بالجدول (٣-١٢) ، اذ نلاحظ من خلال النتائج ان معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.053) أي أن الارتباط سالب بين نسبة التمويل الدائم للمصارف عينة الدراسة ومعدل النمو المستدام اي بمعنى كلما ازدادت نسبة التمويل الدائم للمصارف عينة الدراسة انخفض معدل النمو المستدام (علاقة سلبية) ، ولكنها غير معنوية لأن قيمة المعنوية (0.065) وهي اكبر من المعنوية 5% التي افترضتها الباحثة، لذا نرفض البديلة ونقبل الفرضية الصفرية بانه (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين التمويل الدائم ومعدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة).

٢- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الاستقلال المالي X في معدل النمو المستدام Y للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، إذ اعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد في اختبار هذه الفرضية ، مما يعني أن معدل النمو المستدام هو دالة للاستقلال المالي ومؤشراته كما في المعادلة الآتية :

$$Y = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4$$

$$Y = 0.036 + 0.486 X_1 - 0.410 X_2 + 0.157 X_3 + 0.059 X_4$$

الجدول (٣-٨) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية الأربعة

القرار	مستوى المعنوية Sig	اختبار T	معامل التأثير β	المتغيرات المستقلة
	٠.٠٢٧	٢.٢٤٢	٠.٠٣٦	الحد الثابت
قبول الفرضية الفرعية الأولى	٠.٠٠٠	٤.٩٥٦	٠.٤٨٦	X ₁
قبول الفرضية الفرعية الثانية	٠.٠٠٣	-٣.٠٢١	-٠.٤١٠	X ₂
رفض الفرضية الفرعية الثالثة	٠.٣١٦	١.٠٠٧	٠.١٥٧	X ₃
رفض الفرضية الفرعية الرابعة	٠.٤٤٩	٠.٧٥٩	٠.٠٥٩	X ₄
			٠.٣٣٨	معامل التحديد R ²
			١٤.٦٤٨	اختبار F
قبول الفرضية الرئيسية الثانية وهي التي تمثل النموذج ككل			٠.٠٠٠	مستوى المعنوية
			$Y = ٠.٠٣٦ + ٠.٤٨٦ X_1 - ٠.٤١٠ X_2 + ٠.١٥٧ X_3 + ٠.٠٥٩ X_4$	معادلة التأثير

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-٢٦

يتضح من خلال الجدول (٣-٨) ان معامل الحد الثابت يساوي (٠.٠٣٦) وهذا عندما يكون المتغير المستقل يساوي صفر، اي في حالة عدم وجود استقلال مالي للمصارف الخاصة عينة الدراسة فان المتغير التابع (معدل النمو المستدام) يساوي (٠.٠٣٦) ، وكانت T المحسوبة بلغت (٢.٢٤٢) وعند مقارنتها مع نظيرتها الجدولية البالغة (١.٦٦٠) نجدها أكبر من الجدولية وبدرجة حرية بلغت ١١٩، وهذا ما اكده اختبار Sig التي افترضتها الباحثة بنسبة ٥% وبمستوى ثقة ٩٥% اذ يتضح ان نسبة الاحتمالية اقل من ٥%. ولتفسير الفرضيات الفرعية ومدى تأثير المتغير المستقل بمؤشراته في المتغير التابع تم افتراض أربع فرضيات فرعية كما يلي :

٢.١. الفرضية الفرعية الأولى: التي افترضت وجود تأثير ذات دلالة معنوية بين اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات X_1 ومعدل النمو المستدام Y للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، إذ أن (نسبة اجمالي الدين إلى اجمالي الموجودات) لها تأثير طردياً في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، فأى زيادة في (X_1) بمقدار وحدة واحدة يرافقها زيادة في معدل النمو المستدام بمقدار (٠.٤٨٦)، وهو ايضاً تأثير معنوي بمقدار بلغ (٠.٠٠٠) عند مستوى معنوية اقل من ٥% وهذا ما تم توضيحه في اختبار Sig بنسبة الاحتمالية فهي اقل من ٥% وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية وهذا ما يتلاءم مع ما هو متوقع .

٢.٢. الفرضية الفرعية الثانية: التي افترضت وجود تأثير ذي دلالة معنوية بين حق الملكية الى اجمالي الموجودات X_2 ومعدل النمو المستدام Y للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، إذ أن (نسبة حق الملكية إلى اجمالي الموجودات) لها تأثير عكسي في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، فأى زيادة ل (X_2) بمقدار وحدة واحدة يصاحبها انخفاض في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة بمقدار (٠.٤١٠-)، ولكن تأثيرها معنوي بمقدار (٠.٠٠٣) عند مستوى معنوية أقل من ٥% وهذا ما تم توضيحه في اختبار Sig بنسبة الاحتمالية فهي اقل من ٥% ، وعليه نقبل بالفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.

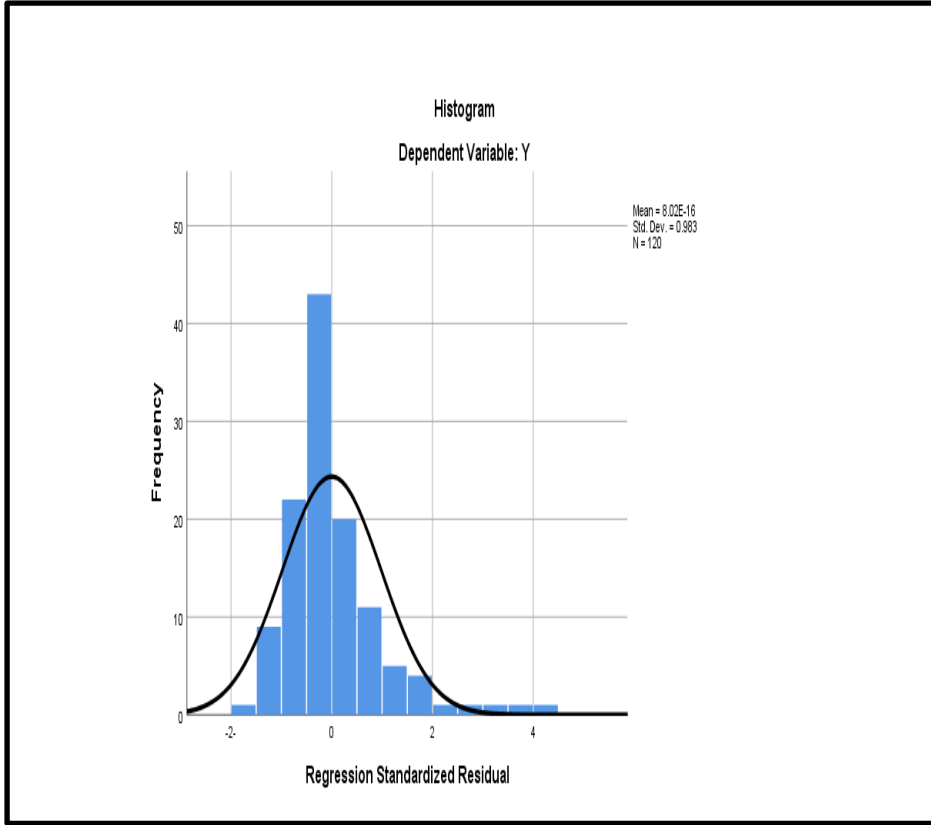
٢.٣. الفرضية الفرعية الثالثة : والتي افترضت وجود تأثير ذي دلالة معنوية بين حق الملكية إلى اجمالي الدين X_3 ومعدل النمو المستدام Y للمصارف الخاصة عينة الدراسة، إذ أن (نسبة حق الملكية إلى اجمالي الدين) لها تأثير ايجابي في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، فإن أي زيادة في (X_3) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في معدل النمو

المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة بمقدار (0.157)، ولكن تأثيرها غير معنوي إذ بلغ (0.316) وهو أكبر من مستوى معنوية 5% وهذا ما تم توضيحه في اختبار Sig بنسبة احتمالية أكبر من 5%، لذا يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

٢.٤. الفرضية الفرعية الرابعة : والتي افترضت بوجود تأثير ذات دلالة معنوية بين التمويل الدائم X_4 ومعدل النمو المستدام Y للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، إذ أن (نسبة التمويل الدائم) لها تأثير ايجابي في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة ، فإن أي زيادة في (X_4) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في معدل النمو المستدام للمصارف الخاصة عينة الدراسة بمقدار (0.059)، ولكن التأثير غير معنوي بمقدار (0.449) عند مستوى معنوية أكبر من 5% وهذا ما تم توضيحه في اختبار Sig بنسبة احتمالية أكبر من 5%، لذا تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية.

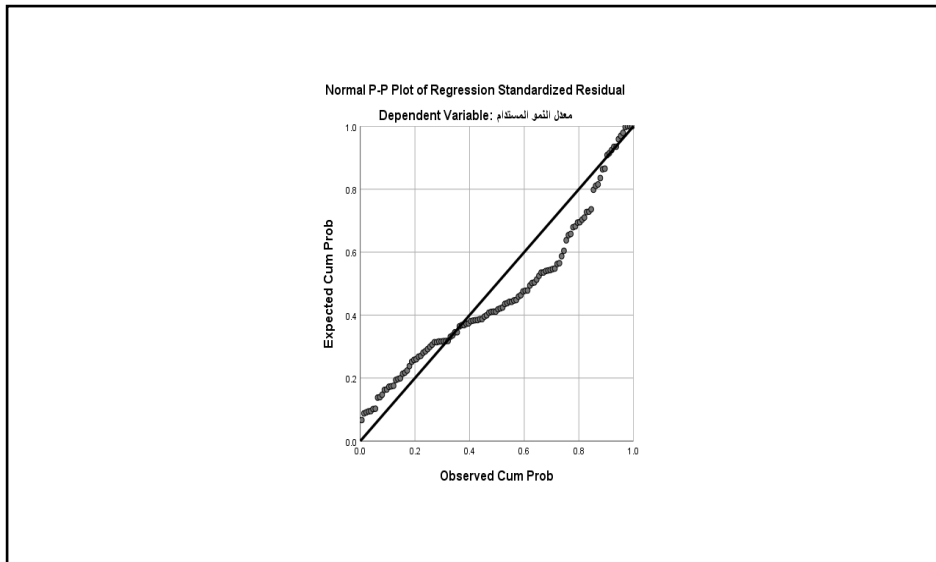
أما معامل التحديد R^2 فقد فسر ما قيمته (0.338) من التأثيرات التي تحدث في معدل النمو المستدام و أن هذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الاستقلال المالي للمصارف عينة الدراسة) اما التأثيرات الاخرى التي تبلغ (0.662) تعود إلى متغيرات خارج نطاق هذا النموذج . ويتضح من اختبار F ومستوى معنويتها والتي تمثل مستوى معنوية النموذج ككل ، إذ يلاحظ أن النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحسوبة البالغة (14.648) مع نظيرتها الجدولية التي بلغت (2.44) فنجد ان قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (0.000) وهي أقل من 5% التي تم افتراضها بل حتى أقل من 1% ، وعلى ضوء ما تقدم يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية بأنه يوجد تأثير معنوي للاستقلال المالي X في معدل النمو المستدام Y للمصارف الخاصة عينة الدراسة وهذا ينسجم مع ما هو متوقع.

أما التوزيع الطبيعي فهو علاقة خطية للبواقي المعيارية من الخطوات المهمة في تحليل الانحدار المتعدد الذي يوضح أن النموذج جيد من خلال الشكل (٦) ونجد أن البواقي المعيارية كلها تتوزع توزيعاً طبيعياً. والشكل (٧) يوضح العلاقة الخطية للنموذج من خلال توزيعها حول الخط المستقيم .



شكل رقم (٣-٦) يبين التوزيع الطبيعي للنموذج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-٢٦



شكل رقم (٣-٧) يوضح العلاقة الخطية للنموذج

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS-٢٦



الفصل الرابع الاستنتاجات والنوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

النوصيات



المبحث الأول : الاستنتاجات

-الاستنتاجات: تكون قسمين

القسم الاول: استنتاجات المرتبطة بالجانب النظري لكل من الاستقلال المالي ومعدل النمو

المستدام:

١- من خلال ما تم التطرق اليه في الجانب النظري لهذه الدراسة توصلت الى أنه يتطلب من المؤسسة المالية تبني استراتيجيات تدعم الاعتماد على الموارد الذاتية في التمويل; وذلك لغرض تخفيض مخاطر الافلاس التي من الممكن التعرض لها، إذ تكون هذه الاستراتيجيات مواكبة للتطور والتكنولوجية الحديثة المتعلقة في مجال الادارة المالية.

٢- لتحقق المؤسسة المالية الاستقلال المالي يتطلب منها استخدام الموارد الذاتية بشكل فعال وكفوء ولغرض الحد من الهدر والإسراف بالمواد الداخلية للمؤسسة.

٣- الاستقلال المالي يوفر للمؤسسة المالية التمويل اللازم لأنشطتها واستثماراتها من دون اللجوء الى اطراف خارجية لغرض تمويل عملياتها، فالاستقلال المالي هو التمويل الاقل تكلفة واقل مخاطرة التي من الممكن إن تواجهها المؤسسة المالية.

٤- اعتماد المؤسسة المالية على الموارد الذاتية في التمويل نشاطها يحقق لها الاستقلال المالي مما يزيد من تحقيق الايرادات والعوائد وزيادة في نسبة الارباح المحتجرة مما يمكنها من اعادة استثمار هذه الارباح في أنشطة مربحة تحقق لها الاستمرارية والنمو طويل الاجل.

٥- الأهداف الرئيسية للمؤسسة المالية تحقق معدل نمو مستدام فهو يمثل اداة للقياس و وسيلة للتخطيط لنشاط المؤسسة المالية، ومن خلاله يستطيع المدراء والمسؤولون المختصون في المؤسسة المالية تطوير وتحسين الاداء عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الذاتية ومقدار الارباح المتحققة ونسبة ما تحتفظ به من هذه الأرباح لغرض اعادة استثمارها .

٦- معدل النمو المستدام هو اقصى حد للمبيعات الذي يمكن إن تحققه المؤسسة المالية من دون استنزاف للموارد الداخلية، فمعدل النمو المستدام يعكس مقدار القيمة التي تجمع بين العمليات التشغيلية(كهامش الربح وكفاءة الموجودات) مع العمليات التمويلية (كهيكل راس المال ونسبة الاحتجاز) في مقياس واحد.

القسم الثاني : الاستنتاجات المتعلقة بالتحليل المالي والاحصائي لمتغيرات الدراسة:

١- اثبتت نتائج التحليل الاحصائي بان هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين كل من الاستقلال المالي بمؤشراته ومعدل النمو المستدام، وكذلك وجود علاقة تأثير معنوي للاستقلال المالي بمؤشراته في معدل النمو المستدام.

٢- اثبتت نتائج التحليل المالي أن المؤسسات المالية التي تعتمد على مواردها الذاتية (الاستقلال المالي) تحقق معدل نمو مستدام طويل الاجل وحقق مصرف بغداد أعلى معدل نمو مستدام بلغ (٠.٠٧٩) بين المصارف عينة الدراسة.

٣- بينت نتائج التحليل المالي أن المصارف التي تحقق صافي دخل بعد الضرائب سالب تكون اثاره عكسية على كل من العائد على حق الملكية ونسبة الاحتجاز، وهذا ما حققه مصرف الشمال من عام (٢٠٢٢-٢٠١١) نسب سالبة للعائد على حق الملكية ونسبة احتجاز صفر.

٤- ان المؤسسات المالية التي تتبع استراتيجيات متنوعة لمصادر التمويل الذاتية وذلك لغرض المحافظة على معدل نمو طويل الأجل، حيث أن لكل مؤشر من مؤشرات الاستقلال المالي حد معين يتراوح بين (١.٥-٠.٧-٠.٥) إذ إن هذه النسب سمحت للمصارف باستخدام مواردها بالشكل الامثل لغرض تحقيق مستويات ربحية مرتفعة وتحقيق الامن المالي والقدرة على استخدام الموارد الذاتية لغرض مواجهة الظروف الخارجية والمحافظة على الاستقرار المالي الداخلي.

٥- اتضح من التحليل الاحصائي وجود تأثير معنوي وايجابي لمؤشرات الاستقلال المالي في معدل النمو المستدام إذ أن كل من مؤشر (نسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات ، ونسبة حق الملكية الى اجمالي الدين) لها تأثير معنوي وايجابي في معدل النمو المستدام ، في حين ان مؤشرات (نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات، ونسبة التمويل الدائم) ليس لها تأثير معنوي في معدل النمو المستدام.

٦- تبين من خلال نتائج التحليل الاحصائي وجود علاقة ارتباط سلبية بين كل من مؤشرات الاستقلال المالي (نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات ونسبة حق الملكية الى اجمالي الدين ونسبة التمويل الدائم وبين معدل النمو المستدام) في حين كانت العلاقة ايجابية بين

نسبة اجمالي الدين الى اجمالي الموجودات ومعدل النمو المستدام) مما يستوجب على المصارف اتباع استراتيجيات متوازنة يتم من خلالها استخدام الموارد وعدم بقائها محتجزة من بدون استثمار مما تكون نتائجها عكسية على معدل النمو المستدام.

٧-حقق مصرف سومر التجاري معدل نمو مستدام بأدنى مستوى له إذ بلغ (٠.٠٠٥) وذلك بسبب الظروف المحيطة بالمصارف وضعف المنافسة وانخفاض كفاءة الموجودات لهذه المصارف.

المبحث الثاني : التوصيات

أن كل باحث عندما يطرح مشكلة محددة في الحقيقة فإنه يسعى للوصول الى هدف واقعي ومن ثم يضع الحلول التي تكون مناسبة ، وبناءً على ذلك وضعت الباحثة مجموعة من التوصيات في ضوء الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة ، والتي من خلالها تعزيز العمل المصرفي بهدف رفع اداء المصارف التجارية الخاصة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية وزيادة ثقة المتعاملين مع المصرف في هذا القطاع ، وأهم التوصيات هي ما يلي:

١-إيلاء كل من الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام اهتماماً أكبر واجراء دراسات وابحاث حول هذين المتغيرين مع متغيرات اخرى.

٢-على المؤسسات المالية دراسة السوق بصورة اكبر حتى تستطيع تحقيق وتعظيم مستويات ارباحها وكذلك العمل على معالجة وتجنب نقاط الضعف والعمل على تطوير نشاطها وتعزيز وزيادة نقاط القوة لغرض تحقيق اهدافها.

٣-يتطلب من الادارة العليا في المؤسسات المالية وضع استراتيجيات عمل متوازنة تحقق من خلالها الاستخدام الامثل للموارد الذاتية بما يضمن لها الاستقلال المالي بالاعتماد على مواردها الذاتية من دون اللجوء الى الجهات الخارجية.

٤-الاهتمام بالمبيعات بشكل أكبر; لأن نموها بصورة ايجابية يؤدي الى تحقيق نمو مستدام وذلك; لأنه قياس النمو الداخلي للمؤسسات المالية يعتمد على حجم المبيعات الأساسية التي تمولها المؤسسة المالية من مواردها الذاتية من دون اللجوء للأطراف الخارجية والحفاظ على حقوق المساهمين.

٥-العمل على تخفيض وتقليل التكاليف التشغيلية الى ادنى مستوى من دون أن تؤثر على مخرجات المؤسسة ونتاجها الأمر الذي يساهم في توفير الموارد المالية وزيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم زيادة في مستوى الربحية وتحقيق الأهداف المرجوة التي تسعى لها.

٦-تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية بما له من اثر في تخفيض المخاطر والتهديد بالانهيار والإفلاس التي يُحتمل أن تتعرض لها المؤسسة المالية.

٧- من الامور التي تتطلب من ادارة المؤسسات المالية مراعاتها تحقيق التوازن بين استراتيجيات الاستقلال المالي ومعدل النمو المستدام بما يساهم في تحقيق أرباح كبيرة للمؤسسة المالية وتعظيم إمكانية المؤسسة المالية والمعنوية.

*القران الكريم

أولاً: المصادر العربية:

أ- البحوث والدراسات:

- ١- التميمي، ارشد، عيسى، جبار(٢٠٢٠) "كفاءة تشغيل الموجودات واثرها في استدامة نمو ثروة المساهمين"، كلية البريمي الجامعية/ سلطنة عمان ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -العراق.
- ٢- الدليمي، فارس جار الله، شيماء وليد البواب، زهراء احمد النعيمي(٢٠١٩)"التطور المالي وانعكاسه على التنمية المستدامة"،مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، مجلد ١١ ، العدد ٣.
- ٣- الدهيمش، هيل عجمي جميل، رنا رسمي (٢٠١٥)"استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة الى قياس مدى استقلالية البنك المركزي الاردني " ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد ٢١ ،العدد ٨٣.
- ٤-الزبيدي، شذى عبدالحسين جبر، لمى محمد منصور، محمد علي موسى المعموري (٢٠٢١) "تأثير النمو المستدام في قيمة الشركات دراسة تطبيقية لشركات القطاع الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (٢٠١٠-٢٠١٩)" ،مجلة العلوم المالية والمحاسبية، مجلد ١ ، العدد ٢.
- ٥- السبع، ايوب، مريم، سارة (٢٠٢١) "تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٩" ، مجلة ارتفاع للبحوث والدراسات الاقتصادية، مجلد ٢ ، العدد ٢.
- ٦-السعيدى، عبدالله كاظم، شاكر، زهراء ثائر(٢٠٢٢) "المرونة المالية واثر معدل النمو المستدام في تعزيزها دراسة تطبيقية لعينة من شركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية" مجلة مركز الدراسات الكوفة، ج ١ ، العدد ٦٥.
- ٧- الشال، مها محمد (٢٠٢٠) "تأثير النمو الاقتصادي على البطالة في مصر" ، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
- ٨- الشمري، صادق راشد () "تحليل العلاقة بين تحسين الاداء المالي للمصارف وجذب الودائع بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"،مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ،عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول.
- ٩-الشوري، احمد سامح(٢٠١٧) "العوامل المؤثرة في تحديد السعر السوقي للسهم العادي في سوق الاوراق المالية المصرية"، مجلة العلمية للعلوم والدراسات التجارية والبيئية، مجلد ٨، عدد ٣.
- ١٠- العطوي، مهند حميد ياسر(٢٠١٨) "توظيف مؤشرات تمويل النمو المستدام في الحد من الهشاشة المالية دراسة مقارنة بين الشركات التامين العراقية والاماراتية "، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ٨، العدد ٢.

- ١١- الغالبي، عبدالحسين جليل (٢٠١٤)، "استقلالية البنك المركزي الفلسفة والمبادئ وطرق القياس"، مجلة حمورابي، العدد ١٢.
- ١٢- الفاضلي، عبدالله رجب، مصطفى ابو زيد مفتاح، طارق عبدالله مفتاح (٢٠١٧) "العوامل المؤثر على الاداء المالي للمصارف التجارية دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية"، مجلة افاق اقتصادية.
- ١٣- القديري، احمد (٢٠١٩) "علاقة الموارد المالية الذاتية للجهات بالاستقلال المالي: دراسة على ضوء القانون التنظيمي لجهات ١١١:١٤
- ١٤- بضياف، عبد الباقي، بوبكر شماخي، عائشة بخالد (٢٠١٨) "تحليل العوامل المؤثرة على الاداء المالي للبنوك التجارية دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية من ٢٠٠٩-٢٠١٦"، مجلة الباحث.
- ١٥- توفيق، هوزان تحسين، هناء ابراهيم حبيب (٢٠١٧) "ابعاد القرار المالي وانعكاساته التأثيرية في الاستقلالية المالية للمصارف التجارية العراقية، دراسة تحليلية غي عينة من المصارف التجارية العراقية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤"، مجلة الاكاديمية لجامعة نوز، مجلد ٦، العدد ٤.
- ١٦- حابسي، علي، اسماعيل، غيدان صادق محمد (٢٠١٦) "مظهر من مظاهر الاستقلال الهيئات المستقلة"، مجلة الحق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١.
- ١٧- حسن، عباس فؤاد عباس (٢٠٢٠) "اثر النمو الاقتصادي على البطالة: دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٨"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، مجلد ٤، العدد ٦.
- ١٨- حسين، امانى هادي، هاشم، هاشم علي، (٢٠٢٢)، "مدى تأثير العوامل المحدد للهيكل المالي في الاداء المالي: دراسة عينة من شركات العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة، مجلد ١٦، العدد ٣٢.
- ١٩- صالح، محمد عبد (٢٠١٨) "مؤشرات استقلالية البنك المركزي العراقي الطموح والواقع"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٢٨.
- ٢٠- عبد الكافي، اشرف سالم (٢٠٢٠) "العوامل المؤثرة على الاستقلال المراجع الخارجيين من وجهة نظر مراجعين الحسابات الخارجيين في ليبيا"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد ١.
- ٢١- هاشم، صبيحة قاسم (٢٠١٥)، "نظرية هيكل التمويل الحديث: تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة/ بحث تحليل لعينة من الشركات الاجنبية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، مجلد ٢١، عدد ٨٣.
- ٢٢- ياره، سمير عبد صاحب، عبد الكاظم محسن كوين، افراح خضر راهي (٢٠٢٠) "تأثير هيكل راس المال في الاداء المالي دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الامريكية"، مجلة دنانير، العدد ٢٠.
- المصادر الاجنبية:
- ب- الرسائل والاطاريح:
- ١- العشوري، منصور (٢٠٢٢) "دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة لشركة الاسمنت عين توتة وحدة تعرف الكبرى خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠"، جامعة قاصدي مرباح الجزائر .

- ٢- الهلالي، شهباء زاهر(٢٠٢٢) "تأثير التوازن المالي في معدل النمو المستدام، دراسة تحليلية لعينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق وعمان للأوراق المالية للمدة من (٢٠١٠-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة.
- ٣- اليعقوبي، عبدالرحمن (٢٠١٧) "محاولة قياس اثر تطبيق الاستقلالية المالية على الاداء المالي لمؤسسة الاتصالات الجزائر، دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥، رسالة ماجستير.
- ٤- عايشوش، مبروكة هاجرين، (٢٠١٤)، "اثر التمويل الذاتي على النمو الداخلي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة شركة الاسمنت عين توتة"، رسالة ماجستير- جامعة قاصدي مرباح- الجزائر.
- ٥- عباس، رضا احمد ، (٢٠٢٢)، " تأثير الكفاءة والاستقلالية المالية في الحد من الهشاشة المالية دراسة تحليلية مقارنة في سوق العراق وعمان للأوراق المالية للمدة ٢٠٢٠-٢٠١٠ . " رسالة ماجستير - جامعة الكوفة .
- ٦- قريش، عبلة (٢٠١٧) "الموارد المالية للولاية وتحقيق الاستقلال المالي الذاتي"، رسالة ماجستير، جامعة زيان بن عاشور، الجزائر
- ٧- قنديل، ياسر سعيد(٢٠١٦) "مدى الافصاح الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي عن التنمية المستدامة ومحددات ذلك الافصاح دراسة تطبيقية"
- ٨- كاظم، علاء حسين(٢٠١٨)"التحول الى طاقة المتجددة وتأثيره على التنمية المستدامة في بلدان مختاره"، رسالة ماجستير -جامعة كربلاء.
- ج-التقارير والنشرات السنوية:
-التقارير السنوية (للمصارف عينة الدراسة) المنشورة ببياناتها في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠١١-٢٠٢٢).
- ثانياً : المصادر الاجنبية:

A- Books:

- ١--Barrena, Blazaue, (٢٠١٩), "Aycos financial development through its liquidity , solvency and profitability ratios, ١٠th.
- ٢-Smart, N. (٢٠١٨), "Examining cooperative sustainable growth rates: who is growing broke ? (Kansas state university).
- ٣- Ziolo, Magdalena, halil Ibrahim aydin, maroua ben ghoul ,(٢٠١٨), "Financial stability vs. sustainable development and its financing.

B- Journal & Periodicals Researches:

- ١-AL-falahy, nazar, Natalia O. verbitsaya, (٢٠٢٤), "obstacles to investment in Iraq ", entrepren urship journal for finance and business(EJFB), Vol.٥, No.١.

٢-AL-haidi, Abdulaziz M. ,Jumaan, Najat, (٢٠٠٩), "Evaluating the self-sustainability of micro-finance institutions (Mfis) vusing the balanced scorecard approach (BSc)", center of business administration.

٣- AL-janabi, Saad Majeed, Mashkour, Saoud jayed, Mohammed hamed,(٢٠٢٣) "Effect of financial on reducing risk of financial fragility", international journal of professional business review, Issn:٢٥٢٥-٣٦٥٤.

٤- Amaliah, Ima & Qaisa Ali & oktofa yudan suarajad& sulistya rugian & harist nu man, (٢٠٢٤), "Dose digital financial indusion forecast sustainable economic. Growth ? evidence from an emerging economy.

٥-Amin , Mugiat muhammed, Wadjo muhammed irfan , aditama, (٢٠٢٣)" The influence of infernal and external factors on financial performance inenhancing the competitvness of small and medium enterprises inpapua", journal of internation conference proceedings(JICP), Vol.٦ ,No.٥ .

٦-Antenbrink, Fabian(٢٠٠٥)"securing financial independence in the legal basis of central bank of England ccbs expert forum:centeral bank financial and impact:on independence".

٧-Anderson, R. W.& Nyborg K. G. ,(٢٠١١), "Financiny and corporate growth under repeated moral hazard" , journal of financial intermediation, ٢٠(١).١-٢٤.

٨-Ardillah, Kenny, (٢٠٢٠), "the impact of environmental performance and financing decisions to sustainable financial developmet " ,anvances in economice ,business and management research, vo.١٤٩.

٩-Awan,abdal chafoor, social sciece(٢٠١٣) "relationship between environment and sustainable economic development :a theoretical approach to environmental problems".

١٠-Barska ,Anetta & Janina jedrzejczak-gas & Joanna wyrwa ,(٢٠٢٤), "Sustainable energy development and sustainable economic development in Eu countries".

١١-Bell, ray, juhani t. linnainmaa, joseph nikolaer, valer nikolaer(٢٠١٩) "Earings retained earning and book to-market in the cross section of expected returns", journal of financial economics.

- ١٢-Burger,J. H. ; Hamman, W. D. (٢٠٠٠)" The relationship between the accounting sustainable growth rate and the cash flow sustainable growth rate".
- ١٣-Buryer j.,h,hamman,w.d (١٩٩٩)"the relationship between the accounting sustainable growth rate", Vol.٣٠.
- ١٤- Campbell, Alyssa& bruce ross& sarah martin,(٢٠٢١), "My money and me: attaining financial independence in emerging adulthood through aconceptual model of identity".
- ١٥-Cancino, christia A. , ariei I.la paz , arkalgud ramaprasad , thant syn(٢٠١٨) "Tachnological innovation fos sustainable growth : an on tologicu perspective", journal of cleaner production.
- ١٦-Chen,J.&Song, W.& Goergen, M. ,(٢٠١٩),"passing the dividend baton the impact of dividend policy on new CEOs initial compensation ",journal of corporate finance, ٥٦, ٤٥٨-٤٨١.
- ١٧-Chong ,Z. & Qin,C.& Ye,X., (٢٠١٦), "Environmental regulation economic network and sustainable growth of urban agglomerations in China", Sustainability ,٨(٥), ٤٦٣ .
- ١٨-Chung,Y. P.,& Na. H. S. &Smith R. ,(٢٠١٣),"Important is capital structure policy to firm survival?" , journal of corporate finance, ٢٢,٨٣-١٠٣.
- ١٩-Costanza,Robert,Bernard C. patten(١٩٩٥)"Defining and predicting sustainability"
- ٢٠-Cyburt, agnieszka(٢٠٢٢)"financial independence of small communes in polands lubelskie voivodeship importance for financial stability".
- ٢١-De Wet, J. H. (٢٠٠٤). Growth sales and value creation terms of the financial strategy matrix.
- ٢٢-Dilawer, tasfoura, (٢٠١٢), "Earnig management and dividend policy: evidence from , pakistain textile industry", international journal of academic research in business and social sciences, Vol.٢, No.١٠ .
- ٢٣-Djanko,simeon, juan botero, Rafael laporta(٢٠٠٣)"nber working paper series"

٢٤–El madbouly dalia muhammed(٢٠٢٢)"factors affecting the sustaninable growth rate and itsimpact on firm value:empirical evidence from the Egyptian stock exchange.

٢٥–Evelyn, calvin juliato,(٢٠٢٣)"Demographic factors, financial self–efficacy and financial independence of young adults in Surabaya" ,international journal of enterperneurship and business develop ment, Vol.٦, No.٦.

٢٦–Ferrouhi, Elmehdi(٢٠١٤)" Liquidity and solvency in the international banking reguolation".

٢٧–Fikasari, rifki, Bernawati yustrida, (٢٠١٢), "Internal external financing : new evidence on investor reaction in Indonesian manufacturing firms", journal of accounting and investment , Vol.٢٢, No.٢.

٢٨–Fitriyah, nabilatul, (٢٠٢٣), "The effect of profit–sharing financing on the financial performance of Islamic banks", journal Ilmiah manajemen kesatuan, Vol.١١, No.٣.

٢٩–Fonseka, M. M., Ramos, C. G., &Tian, G. L. (٢٠١٢). The most appropriate sustainable growth rate model for managers and researchers. Journal of Applied Business Research (JABR), ٢٨(٣),٥٠٠.

٣٠–Frroku, Mariel, Assoc, Fran brahimi, (٢٠٢٣), "Public finance reform in local government and impact on fiscal autonomy : case of Albania", JEI classification: H٧٠ ,H٧١ ,H٧٢ ,H٧٩.

٣١–Gholami ,Arian,(٢٠٢٤) ,"Sustainable development : from theory to practice gathaha PUB".

٣٢–Grandes, Maritin & Dossina yeo, (٢٠٢٣),"Financial development , foreign dirct investment exchange rate regimes and economic growth : new evidence from African economic, desarrollo financiero , inversion extranjera directa, reginenes combiariosy crecimiento economico : nueva evidencia de las economias africanas" , revista economical laplata, Vol.٢٩ ,No.١.

٣٣–Gylfason,thorvaldur(٢٠٠٠)"Education and economic development", discussion paper seris natural resouces, no.٢٥٩٤.

- ٣٤–Hakim, syalsa billah, wanda lestari, fitrindri wahyuni, nur hanifah , fahri reza, andini zahara , M. azhari ramadhan ,(٢٠٢٣), "analysis of factors in fluencing the unemployment rate on poverty rate in Indonesia", Indonesian journal of multidisciplinary sciences(IJOMS), Vol.٢, No.٢.
- ٣٥–Heriasman, walmisho lihat, astarman fitiri khairida(٢٠٢٢)"the effect of financial independence regional public. Service agency(BLUD)regional public hospital(RSUD) indasari rengat ",juonral mana jemen dan business.
- ٣٦–Huang , Rui, (٢٠٢٤),"Comparison and analysis of sustainable development between china and America", she web of conferences ١٨٨, ٠٢٠٠٤(٢٠٢٤).
- ٣٧–Huany,weilun, hao liu, (٢٠٢٢), "Sustainable financing and financial risk management of financial institutions – case study on Chinese bank.
- ٣٨–Ishak, jouzar farouq(٢٠٢١)"the detrimnats factors of regional financial independence".
- ٣٩–Jankulouski, nikolche, katerina bokorska, (٢٠١٧), "sources of business financing ", ecropcean jouneral of busainess and management , Vol.٩, No.١ .
- ٤٠–Jarmial, anca, (٢٠١٦), "the study on self–financial capacity within affirm", Economics and Applied Informatics , Vol.١, Issn–online ٢٣٤٤–٤٤١x.
- ٤١–Joseph, adolphus, Samuel dibiah(٢٠٢٢)"financial intermediation and *economic* growth in Nigeria", world journal of financial and investment research, Vol.٦, No.٢.
- ٤٢–Jovic, zoran, kosana vicetijevic(٢٠١٦)"sustainable growth rate of agricultural and food enterprises in Serbia", original scientific paper.
- ٤٣–Kahn,K. B. (٢٠١٨)"understanding innovation", business horizons, ٦١(٣),٤٥٣–٤٦٠.
- ٤٤–Kajola, Sunday, Wasiu abiodun sanyaolu, Abdul–azeez adeny alao, (٢٠١٩), "Liquidity and profitability dynamics: evidence from the Nigerian banking sector", accounting & taxation review, Vol.٣, No.٢ .
- ٤٥– Kautsar, achmad, nadia asandimitra, tong seno aji, (٢٠١٨), "financial self–efficacy and enterpreneurisal leadership on smeperformance", international journal of academic research in business social science, Vol.٨, No.١٢.

٤٦-Kawashita, Iwayan Rioichi, (٢٠٢٣) , "unemployment rate, poverty rate and economic growth on the human development index in sleman regency",east Asian journal of multidisciplinary research (EAJMR), Vol.٢, No.١٢.

٤٧-Khidirov, nodir(٢٠٢٠) "machanisms and methods of financing enterprise investment projects", international journal of economics commerce and ement, vol.١٠, no.٧.

٤٨-Kim, H. S.&Brorsen ,W. & Anderson, K.B.,(٢٠١٠)," Profit margin hedging American" , journal of agricultural economics, ٩٢(٣), ٦٣٨-٦٥٣.

٤٩-Kijewska, A. (٢٠١٦). Conditions for sustainable growth (SGR) for companies from metallurgy and mining sector in Poland. Metalurgija.٥٥.)١ ,(١٣٩-١٤٢.

٥٠-Klinac,Ivican, anita pesa, berislav bolfek, (٢٠١٩), "In fluence of regulatory capital requirements on the self-financing capacity of abanking company", peer-reviewed and open access journal, Vol.١٥, Issue١.

٥١-Kopytko, Marta, Oleksandr sylkin, Iryna ruda, (٢٠٢٤), "A methodol gical approach to optimizing financial resources to increase the level of economic security in adynamic external environment ", financial internet quarterly ٢٠٢٤ , Vol.٢٠, No.١ .

٥٢-Kusumadewi, hermala, Saputri, evieana, (٢٠٢٣),"Solvency , profitability, and financial performance", TEAAH Basis, Vol.٢٤, Issue,١,٣٩-٤٨.

٥٣-Laksson, raine(٢٠٠٥)"economic sustainability and the cost of poor quality", corporate social responsibility and environmental management.

٥٤-Lazkano,itziark (٢٠٠٠) "Generational conflict and sustainable growth".

٥٥- Lenan, xu,(٢٠٢٣), "analysis of four capital structure theories and financial choice of chines-listed companies" Proceedings of the ٢٠٢٣ International Conference on Management Research and Economic Development

DOI: ١٠.٥٤٢٥٤/٢٧٥٤-١١٦٩/٢٢/٢٠٢٣.٣١٣, .

٥٦-Lintner,john (٢٠٠٧)"distribution of incomes of corpoations among dividends retained earnings, gerakos, valeri and taxes.

- ٥٧-Listiani, nur , supramono supramono, (٢٠٢٠), "sustainable growth rate : between fixd asset growth and fimralue, Management and Economics Review, Issn ٢٥٠١-٨٨٥٨.
- ٥٨-Liu, Huihong , han ding, xinmioa zhou, (٢٠٢٠), "Research on the internal financing mechanism in the innovation chain".
- ٥٩- Loana, anghel , man mariana, (٢٠١٥), 'Does the self-financing capacity influence the perfor nance of entities listed on the stock exchange? Omr petrom S.A.romania case study.
- ٦٠-Mabeba, Mahlatse, (٢٠٢٤), "Rational of financial stability in south Africa: constructing a financial stress in index", Oradea journal of business and a economics, Vol.١٨, Issue١.
- ٦١-Machar, near marinda(٢٠٢٠)"Financial inclusion, financial stability and sustainability in the banking sector : the case of Indonesia", international journal of economics and business administration, Vol.٨.
- ٦٢-Machdar, near marinda, (٢٠٢٤), "pengaruh investment opportunity set , operating cash flow, dan solvency terhadap financial distress dimoderasi kepemilikan manajerial", journal rimba : riset Ilmu management busnis dan akuntans, Vol.٢, No.١ .
- ٦٣-Mathur, neil& suraj P. Sharma, (٢٠١٢) "factors that in fluence financial leverage of small business firms in India", international journal of economics and finance, Vol.٤, No.٣.
- ٦٤-Maurya, Ramu, (٢٠١١), "Theory of joint liabilities, adrerse selection. Assortative and self-financing.
- ٦٥-Mehar, Muhammad ayub, (٢٠٢٣),"Determinants of internal financing: small and medium enterprises in Pakistan".
- ٦٦-Mehdiyev, Ahliman, (٢٠٢٤) ," Sustainable finance and ESC investment : foundations of digital finance, future- driven contemporary analysis opportunities , challenges and role of ESC investment in economy"
- ٦٧- Minh, tien cao, mo nguyen thi, linh vu thuy, hue hoang van , hung pham huy, anh thi lan tran, nhung zethi , hai tran van, (٢٠٢٤)," Impact of financial

- capability on the sustainable growth of securities companies: a case study", risk governance & control: financial markets & institutions, Vol. 14, Issue, 1
- ٦٨-Moldan, bedrich, svatava janouskova, tomas hak(٢٠١٢) "How to understand and measure environmental sustainability indicators and targets".
- ٦٩-Momcilovic M.& Begovic S. V. & Tomasevic S. & Ercegovic, D.,(٢٠١٥), "Sustainable growth rate : evidence from agricultural and food enterprises" , management: journal of sustainable business and management solutions in emerging economies, ٢٠(٧٦), ٦٣-٧٥
- ٧٠-Mousavi, Zahra, nasrotlah Amouzesh(٢٠١١) 'Sustainable growth rate and firm performance evidence from Iran stock exchange', international journal of business and social science, Vol. 2, No. 23.
- ٧١-Mudrosanto, Iswodi & cadra fajer & anoda susilo(٢٠٢٠) "factors affecting the fiscal independence of district city east java", international journal of social and local economic governance(IJLEG), Vol. 6, No. 1.
- ٧٢-Mukhtar, zeeshan, muhammed naveed, (٢٠٢٢), "Corporate social responsibility impacts sustainable organizational growth (firm performance): an empirical analysis of Pakistan stock exchange listed firms.
- ٧٣-Nassar S.(٢٠١٦)"The impact of capital structure on financial performance of the firms: evidence from bursa Istanbul", journal of business financial affairs, Vol. 5, No. 1.
- ٧٤-Nelson, Catheryn, Ester, Jenifer, Viorene, (٢٠٢٤), "Factors affecting profitability in banking enterprises", journal akuntansi bisnis , Vol. 17, No. 1 .
- ٧٥-Nelson, David, Darren lee, Tracy artach,(٢٠٠٩), "The determinants of corporate", accounting finance ٥٠(٢٠١٠) ٣١-٥١.
- ٧٦-Nguyen, Doni thanh (٢٠٢٣)"the relationship between commercial banks characteristic and economic growth in Vietnam", international journal of business and management research (VBMR), Vol. 11, No. 2.

- ٧٧–Nguyen,lan thi, cong van nguxen(٢٠١٩)"factorc offecting the level of financial independence of listeed manufacturing economies :evidence from Vietnam", international journal of business economies and law, vol. ١٨, no.٥.
- ٧٨–Nkoro, Emeka, Vko, aham kelvin, (٢٠٢١), "faltors influencing economic growth in Nigeria: a growth accounting framework analysis", IZA journal of development and migration , Vol.١٥.
- ٧٩–Noah, afees olwshina, Maryam juma Ibrahim ohize rahje, abdulmumini oladidipo olalekan David, (٢٠٢٣), "Exernal financing and financial development in developing countries: aggregate and disaggregate empirical evidence from west Africa", abuvad journal of social and management sciences (DJSMS), Vol.٤, No.٢.
- ٨٠–Nugroho, vina Christina, (٢٠٢٠), "sustainable growth rate model in indonesia" ,business school ,universitas pelita harapa, The winners, Vol.٢١,No.٢.
- ٨١–Ojukwn, dili, (٢٠٠٦), "A chieving sustainable growth though the adoption of integrated business and information solution: acase study of Nigerian small& medium. Sizxed enterprises", journal of information technology impact, Vol.٦, No.١ .
- ٨٢–Okpara, Elech ogbonnaya, Ikwor ogbonnaya, Ikechukwu eze okereke, okerke chukwu ugww, linus egwn ele , Abraham Cecilia ezinne, (٢٠٢٣),"Unveiling the dynamic impact : how external financial transforms the financial performance of Nigerian breweries", international journal of advanced research in public , administration and development strategies(IJARPPADS), Vol.٢, No.١.
- ٨٣–Olufemi, Rasaki & Temitopeshukrat Isiaq & Boluwatife esther fabunmi & Abdulqodir babatunde taiwo, (٢٠٢٣), "Climate change and population growth rate: any implicationsfbf.
- ٨٤–Omosho, Babatunde S. ,Daniel O. mimiko , Amechi henry Igweze, (٢٠٢٤), "The measurement of exchange rate misalignment and its impact on

long term economic growth", *Iosr journal of economics and finance (IOSR-JEF)*, Vol. 15, Issue 11, 1-8

85-Osunsusi, Akeem kolawole, Festus folajimi adegbie , Aguom theophilus anaekenwa, (2024), "Corporate sustainability and shareholders wealth in the national financial sector" , *journal of finance and accounting* , Vol. 12, No. 1 .

86-Othman, Radiah, Rashid ameer,(2012), "Sustanability practices and corporate financial performance: astudy basedon the top global corporations".

87-Oyinlola, Akinyede, Irenosa efuah Q. & Folarin esther M., (2022), " Impact of human capital and economic growth on poverty rate in Nigeria" , *lapai international journal of administration (LIJAD)*, Vol. 5, No. 1 .

88-Pallard, patriciasn S. (2007) "Central bank independence and economic performance".

89-Pearce, david(2003) "environmentally harmful subsidies: barriers to sustainable developmet".

90-Perrings, chartes, alberto ansuateg(2000)' sustainability, growth and development", *journal of economic studies*, vol. 27, no. 112.

91-piotr, Szezepankowsk,(2017) "Financial isation of the non-financial coporations and enterprise value migration, evioencefrom the polish stock market 2000-2005" , *wydzial nauk ekonomicznych izarzadzania*.

92-Priana, Wiwin, Indira tunjung putih , (2024), "analysis of the effect economic growth , open unemploy ment rate , education, and padon poverty rate in lumajang district", *journal of business management and economic development* , Vol. 2, No. 2.

93-Prothero, andrea, susan dobscha, jim freund , willim E. kilbourne, Michael G. luchs, lucic K. ozanne, john thogersen, (2011), "Sustainable consumption: opportunities for consumer reseavch and public policy ", *journal of public policy& marketing* , Vol. 30(1).

94-Puteh, A. (2013), " Pengaruh Current Ratio dan Total Assets Turnover Terhadap Return on Equity Pada Perbankan yang Terdaftar di Bursa Efek

Indonesia. Semnas Fekon: Optimisme Ekonomi Indonesia ٢٠١٣ ،Antara Peluang dan Tantan

٩٥-Quetal, nuno, Julia M. lourenco, Fernando nunes da silva(٢٠١١) "Sustainability: characteristics and scientific roots".

٩٦-Rahim,norfladzilah (٢٠١٧)"sustainable growth rate and firm performance ;a case studyin Malaysia " ,international journal of management, innovation & entrepernprenrial research, Vol.٣, no.٢.

٩٧-Ramzi,Trabelsi, (٢٠١٩), "Effectiveness of public policies design and the road to sustainable growth in Tunisia" ,vo.٤, no.٢.

٩٨-Ross, S. A., Westerfield, R., & Jordan, B. D. (٢٠٠٨). Fundamentals of corporate finance. Tata McGraw-Hill Education.

٩٩-Saitri, Enni(٢٠١٨)" Relationship between family ownership, agency cost towards financial performance and business strategy as meditation".

١٠٠-Sanda, ahmadu U.(٢٠١١)"board independence and firm financial performance evidence from Nigeria".

١٠١-Savery, Yustina indi, Haninun, Riswan,(٢٠٢٤),"Financial performance to determine financial distress conditions", journal of management , accounting , general finance and international economic (MARGINAL), Vol.٣, No.٢.

١٠٢-Scoones, ian(٢٠٠٧) "Sustainability", Knowledge\ technology and society institute of development studies university of Sussex brighto.

١٠٣-Segger,marie-claive cordonier(٢٠٠٣) "Sustainability and corporate accountability regimes: implementing the Johannesburg summit agenda

١٠٤-Sholoiko,antonina (٢٠٢٣), "the newest instruments of sustainable development financing,Tetiana Malsybora & Liudmy Shevchenko Ekonomika APK, Vol.٢٩, No.٥ .

١٠٥-Shrotriya, vikas, (٢٠١٩), "internal sources of finance for business organizations", international journal of erseavch and analytical reviews(JRAR), v٠L.٦, Issue٢.

- ١٠٦-Slavik, Stefan ,Nadezda janklova, Ivana misunova hudakava, juraj misun, (٢٠٢٣), "determints of the growth of small and medium enterprises", entrepreneurship and sustainability issues, Vol.١١, No.٢.
- ١٠٧-Subroto, waspodo tjipto, imam baidlowi(٢٠٢٢)"Does funding decentralization can influence the local economic growth' ,Iranian economic review. ٢٠٢٢, ٢٦(٢):٣١١-٣٢٣.
- ١٠٨-Sulastri, Isnurhadi, yulia saftiana, ferry jie, (٢٠٢٣)"Banking industry sustainable growth ate under risk : empirical study of the banking industry in asean countries", sustainability ٢٠٢٣, ١٥, ٥٦٤.
- ١٠٩-Svidronova, maria, Vacekova, gabriela,(٢٠١٢), "current state of self-financing of private non-profit organihations in the conditions of the Slovak republic", technological and economic development of eonomy, Vol.١٨(٣).
- ١١٠-Tahir, iqbal& Shaha muhmmammed& Muhammad neem& Muhammad ahad (٢٠١٧) "Is natural resource abundance astimulus for financial development in the USA.
- ١١١-Taylor, nick& William davies(٢٠٢٠)" The financialization of anti-capitalism the case of the financial idependence retire eatirly community", journal of cul tural economy.
- ١١٢-Theresia, Violin meidy, Wijaya triwacnan ingkem, (٢٠٢٢), "Sustainability reporting and sustainable growth rate : covid-١٩ as moderating variable", media riset akuntansi, auditing & informasi , Vol.٢٢, No.١ .
- ١١٣-Thirumalaisamy, Ravi (٢٠١٣) "firm growth and retained earnings behavior -A study on indian firms", European journal of business and management, vol.٥.
- ١١٤-Tiange, Xiang, Sultan sikandar mairza, chengwei zhang, cheng ming huang, (٢٠٢٤), "Understanding sustainable growth in the face of economic policy uncertainties".
- ١١٥-Utami, dinarossi, sulastri, fida muthia, k.m.husni thamrin (٢٠١٨)"sustainable growth; grow and broke empirical study on manufacturing

sector companies listed on the Indonesia stock exchange", Knowledge e engaging minds.

١١٦–vasilier,i. i. ,p.a.smelov ,n.v.klimovskih ,m.g.sherashkevich ,ein.donskay" operational risk management in Acommercial bank" ,international journal of engineering technology.

١١٧–Vodell, joel, john onolan, Francesco ungaro(٢٠٢٠) "Sustainability".

١١٨–Vukovic, bojana, teodova tica, dejan jaksic(٢٠٢٢)"sustainable growth rate analysis in eastern european companies",academic editor; ermano c.tortia.

١١٩–Wang, Wenge(٢٠١٨)"Board independence of listed companies in the US and China", article in Asian journal of law and economics,.

١٢٠–Xing ,Shiyu, (٢٠٢٣), "The relationship between leverage rotio change and economic growth rate in that development of financial market", fronties in business, economics and management , Vol.١٢, No.٢ .

١٢١–Yimer , Gebreysus abegaz , (٢٠٢٤), " Sustainable finance in Africa: a comparative overview", MIZAN LAW REVIEW, Vol.١٠٨, No.١ .

C– Thesis and Dissertation:

١– Giovannoni, elna, giacome fabietti(٢٠١٤),'what is sustainability? Are View. Of. The concept and it is applications? Department of business law, University of siena, siena, Italy.

٢–Nelfelt, Victor& Emilia hemmesaker(٢٠١٨)' Catch the dream of financial independence astudy about how you can impact your retivement saving and reach your future financial goal", lund university school of economics and management.



الملاحق



١ - اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	المصارف
٧٩٥١.٣٩٥٩	٦٤.٧٢١٨١١	٦٤٧٨٦٨٧٥.	٦٥٨٢٣١٤٩٤	٨٠.٧٤٩٨٠.٢	٧٧.٦٩.٠٠٠	٦٥٦٨٥.٤٨٤	٦٧٥١٢٣٦.١٦٦٢	٦٨٣.٧٦٣٨٦٦٥٥	٧٧٤١٨٠.١٨٩٣٦	٨١٨٩٦٩٥٨٩٩١٩	٦٦٨.١٧٢٨٤٧٣٦	الشرق الاوسط
١٧٢٤١٩٩٥٧٨	١٥٣٩٨.٨٦٥٦	١٤١٩٥٣٨٢٣٧	١١٣٢٧٤٤٢.٥	١١١٣٥٣٨٥٥٨	١.٩.١٥٢٦٤٧	١٢.٠.٤٢٤١١٧	١٥٤٩٥٣٦٦٩٨	١٨٢٧٥.٥٣٢٥	١٧٦٤٩.٤٥٥٨	١٣.٠.٦٥٤٩٨٤	٨٧٥٢٦٧٣٣٦	بغداد
٢٤١٦.٨٨٧٨.٠	١٨٢١٣٤١٨٤.٠	٨٩٣٩٦٤٩٦٦	٦٣٢٨.٢٦٥.٠	٥٢٥٧٥٧.٥٨	٦.٣٩٨.٣٢٩	٥٧٨٨٤٧.٣٣	٥٣٥٧٦٥٥٩١٣.٥	٦١٥٢٣٥.١٧٨.٤	٥٤٢٤٥٣٢٩٣٩٦٦	٣٣٧٢٤٨٥٤٧	١٨٤٦٦٤٥١٦	الاهلي العراقي
٥٥٣.٥٧٣٢٨٦٤٢	٥٣٨٤٩.٧٥٥٣٩٧	٥١.٧٩٨٢٨٣٦٣١	٥٤٩١٤٥٥٣.٧٠١	٥٧٨٣٦٥١٨٩٣١	٦.٣٣١٢٩٨٩٧٤.٠	٨.٠.٢٢.٣٤٤١٩	٨١.٩٧١٤٩٣٤٧٧	٨١٦٤٧٨٦٩٧١٩٩	٧٨١٤٧٩٢٣٩.٦.٠	٤٢٤٧٦٦٢٩٧٥٦٤	٣٤٣٨.٠.٨٧٣١٧٩	الخليج التجاري
٤٦١٤٤٨٩٢٢٢٢٥	٤٦٦٦٩٧٩١٣١١٥	٤٥٩٧٧٢٨٧٣٢٨.٠	٤٦٦٢٢٢٣٦٩٩.٥	٤٦٦٦١٦٥٦٣٥٦٣	٥.٦٧٣٤٥٣٤٥٨٤	٥١٩٥٤٩٤٥٢٥٦٣	٥٣.٤٨٨٣٣٨١٨٨	٦٢١٤.٠.٤٩٩٨١٧	٦٥٤٤٢.٣١٤٢٩.٠	٥٤٣٦١٧١٥٧٢٦٥	٣٩٢٦٣٣٩٤.٤٣٦	الاقتصاد للاستثمار
٤١٥٥٢٨٥.٩	٤٢١٧٨٥٧٨٢	٤٢٧٩.٧٧١٩	٣٩٨٨٥٨.٠.٣	٤١٦.٥٤٢٨٦	٤٦٢٥٤٩٤١٦	٦.٣٧٢.٦.١	٨٥.٤٣٣٩٩٨	١٤٩٧٨٢٣٣٣٤	١٦.٨٦٣٤٩٧٢	١٦.٤٦٢١٦٥٣	١٩٩.٦١٧٦٧	الشمال
٣٢٧٧٨٤٦.٩	٣٧٢٤٨٥٣٨٨	٣٣٣١٦٥.٣.٠	٣٥.٣٨٧٤٥٢	٤.٩٥٣٥٥٩١	٣٩.١٧٦١٨٣	٣٥١٧٢٨٨٧	٣٦٩٢١٦٥١٧	٤٢.٦١٥٤٧٢	٣١.٦٥٨٨٢٦	٢٧.١٤١٨٥٩	١٦٨.٧٥٦٧٣	سوبر التجاري
٧٧٩٤١٩٥٧٥	٦١٣٥٢٥٨٣٩	٤٧٣٩٥١٥٣	٤٢٤٦٥٥٨٤٥	٤٦٧٤٧٩٦٩.٠	٣٧٦٣١٥٦٣.٠	٣٧٤٧١.٧.٨	٤٥١٨٣.٤٤.٠	٤٣٣١٩٩٩٢٨	٣٥٥٨٢٩٥.٣.٧٦	٢٦٧٨٩٢٧٦٢٥٥٣	١٦٩٢٩٥.١٧٢٢٦	اثيور الدولي
٧٣٦٨٣٩٥٣٦٩.١	٦٩٧٩١٧٤٢٩٥٥٥	١٢٨٤١٩٠.٦.٨٥١	١٤٦١٤٧٨٩.٩٥٦٨	١٥٦٦٣٦٧٥٧٣.٢	١٣١٦٤٥١٥.٩٤٥٧	١١.٤.٦٣٨١٤٣٢١	١.٧٥٨٤٣٤٩٢٨٨٧	٨٨٣.٠.٥.٤٣٧٦٩	٧٨٩.٨٧٩٦.٧.٨	٤.٧٥٤٣٥٥٦٨٣٣	٢٧١٨٩٦٦٤٦١٢٥	المنصور
٤٦٤١٧١.٦.٠	٣٨٧٤٥٥٨٤١	٣.٦.٣٨.١٦	٣٤٨١٥٩٦٧٥	٤١٣٤١٢٨.٦	٣٧٥٣.٢٥٧٥	٤.٣٢٧.٩١٢	٥١٤٤٦٥٣.٢.٢٩	٣٢٤٣٨٤٤٧٧٤٣٥	٣١٣١٥٤٩.٩٤٨٨	٣٨.٦٥٣١٤٥٢٦٥	٣٥١٧٣٩١٣.٠.١	ايلفب الاسلامي

٢- اجمالي الموجودات الثابتة للمصارف عينة الدراسة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	المصارف
١٠٣٤٧١٣٢٧	١٠٧٣١٤٩٤٥	٩٤٢٧٨٥٢٦	٩٣٥٣٧٥٥	٩٣٧٨٠٠٢١	١٢٣٠٠٨٠٠٠	١٣٣٦٥٨١٦٧	٩٧٠٣٢٢٢٧٤٩٠	٩٣٨٣٥١٨١٤٣١	٨٧٤٦٢٣٩٨٨٨٤	٧٢٢٧٧٥٠٠٨٨٦	٦٦٤٨١٤٣٥٧٩٥	الشرق الاوسط
٧٣٥٣٧٩٤٩	٦٠٥٢٠٢٧٥	٥٥٨٠٥٩٥٧	٥٠٢٠٨٢٦١	٤٢٩٦٨٤٦٧	١٥٠٢٧٣٣٠٨	١٥٥٥١٩٧٩٥	٥٦٣٤٤٢٢١	٥٧٤١٧٦١٧	٥٦٨١٠٨٣٣	٤٣٢٤٧١٤٩	٣٤٠١٣٠٤٥	بغداد
٥١٧٥١١٨٠	٣٤٨٩٤٢١٧	١٨٠٤٢٥٧٢	١٧١٥٢٥٥٠	١٤٩٢٣٧٤٤	١٣٩١٧٦١٨	١٦٧٦٠٩٦٤	٢٢٤٠٥٣٤٤٧١٣	١٤٩٩٨٨٠٨٧٥٦	٨٦١٦٤٠١٢٠٣	٥٧٣٦٤٣٢	٣٩٨٧٦٢٦	الاهلي العراقي
٤٨٧٣٨٩٦٠٨٧٨	٣٧٩١٣٨٤٣٩٢٥	٤٣٢١٢٠٧٤٩٦١	٤٥٨٧٢٩٨٨٣٤٢	٤٧٥٥٥٠٩٢٢٥٧	٤٥٦٨٢٥٩٣٣٥٨	٤٢٩٩٠٤٩٤٢٨٥	٤٩٩٨١٨٩٨٢٤٠	٥٢٣٣٨٤٦٣٩٦٢	٤١٧٨٥٩٤٠٦٠٩	٢٣١٦٤٧٥٠٦٤٤	٢٠١١٧٩٨٧٨٩٦	الخليج التجاري
١٠١٨٥٨١٢٤٤٨٧	٩٥٢٧٤٩٤٣٥٠٧	٦٦٨١٤٦٥٨١٥٥	٧٠٥٣٤٠٦٤٧٢٥	٧٠٧١٤٣٥٩٣٩٦	٧٥٧١٤٧٣٢٤٩٩	٨٩٥١٧١٢٨١٢١	٩٤١٧٥٦٢٠٤٣٠	٩٩٧٢٣١٤٠٩٦١	١٢٩٠٩١٥٥٣٦٢٠	٩٧٠٨٥٥١٩٦٩٥	٤٥٧٩١٨٩٥٤٠٤	الاقتصاد للاستثمار
٣٨١١٣٥١٤	٣٩٧٦٤٣٩٠	٤١٨٥٧٣٣٤	٤٥٩٠٤٣٢٧	٤٩٤٥٧٦٦١	٥٤٥١٠٠٧٥	٥٩٨٠٦٩٨١	٧٤٦٠٧٩١٢	٨٠٦٤٩٧٢٩	٨٨٣٥٨٠١٦	١٨٣٦٤٠٠٨٤	١١٩١٦٥٣٧٢	الشمال
٣٤٥٩٦٩٨١	٣٣٥٠٣٥٢٣	٣٢١٠١٤٢٤	٣٢٠٢٠٦٥٦	٢٦٩١٤٢٠٠	٢٤٧٧٧٠٣٢	٢١٣١٠٦٩٣	٢٧٠٧٣٠٢٧	٢٠٧٠٥٨١٣	١٦٧٦٥١١٢	١٦٨٠٥٧٠١	٩١٢٢٤٠٥	سومر التجاري
٢١٣٤٠٤٩٨	٢٠٢٧٣٥٠٨	٢٠٥٠٩٩٩٢	٢٤٨٤٨٦٨٠	٢٩٥٦٩١٥٠	٢٩٤٦٨١٢٥	٢٨٤٥٢٦٥٠	٢٩١٢٤٥١٢	٢٧٠٥٥٧٥٥	٢٤٢٧٨٦٧١٦١١	١٧٤٩٢٩٠٧٩١٤	١٣٨٢٢١١٤٣٢٦	اثور الدولي
٢٧٥٧٢٣٩٠٣٩٧	٢٦٩٨٥٦٠٣٨١٧	٢٨٦٨٨٢٣٣٩٣٨	٢٩٠٤٠٤٣٥٢٢٧	٢٩٧٣٧٦٠١٣٨٢	٢٦٥٧٢١٣٩٨٢٠	٢٢٢٣٤٣٠٤٤٣١	١٥٦١٥٥٦٦٧٨٤	١١٥٩٨٤٦٥٥٣٦	١٠١٥٥٥٢٠٠٥	٨٩٢٠٦٧٠٥٤٨	٧٠٦٨٦٤٩٥٦٤	المنصور
٨٥٥٥٠٤٢٠	٣٧٣٢٤٦٦٧	٣٩٦٥٢٠٨٧	٣٥٤٤٦٠٩٨	٣٥٠٢٣٢٨٣	٢٧٢٣٤٧١٣	٣٠٧٥٩٧٨٤	٣٤١٩١٠٧٢٨٠٢	٣٥٣٩١٧٣٤٥٦٢	٣٤٤٠٣٣٥١٧٠٩	٣٣٤٢٨٢١٢٧٢٢	٢٧٦٥٧٢٩٠٤٩٥	ايلاف الاسلامي

٣- بيانات حق الملكية للمصارف عينة الدراسة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	المصارف
٢٦٥١٩٥٨٤٩	٢٦٥١٨١٣٦٢	٢٦٤٨٩١١٨٩	٢٦٧٢٩٠٢٩٦	٢٦٧٤٦٧٥٣٣	٢٦١١٥١٠٠٠	٢٨٧٣٦١٤٧٨	٢٧٦٩٦٧٥٧٢٣٢٢	٣٠٧٠٧٤٤١١٦٦٠	٢٠٢٧٧٩٥٩٥٢٠٩	١٨٧٧٤٦١٩٢٣٢٨	١٣٧٨٩٩٣٧٩١٥١	الشرق الأوسط
٣٤٩٦٢١٢٦٦	٣٠٩١٢٩٨٧٨	٢٧٨٤٣٥٨٥٢	٢٧٣٦٤١٤٢٤	٢٦٦٧٤٢٧٢٠	٢٧٦٩٤٢٠٤٢	٢٨٢٨٢١٧٠٥	٢٦٨٤٨٨٣٧٣	٢٩٢٤١٩١٩٨	٢٩١٢٦٢٤١٤	٢٠٧٢٥٢٨٤٨	١٣٩٦١٩٨٤٠	بغداد
٣٢٨٤٥٥٧٢١	٣١٥٨٦٢١٤٩	٣٠٧٤٨٣٠٥١	٢٥٦٦٤١٥٠٧	٢٥٧٨٤٩٧٤٥	٢٨٥٧١٩٣٢٢	٢٨٧٨٣٨٨٨٣	٢٦٠٣٩٦٣٢٦٥٥٢	٢٦٣٤٢٩١٨٧٢٨٢	١٦٨٥٤١١٨٧٩٦٠	١٥٤٦٦٠٤٤٥	١٠٥٤١٦٩٨٦	الأملي العراقي
٣٠٨٦٤٠٨٦٣٠١٠	٣٠٤٣٢٥٧٧٦٨٣٧	٣٠٧١٧٢١١١٤٥١	٣٠٦٧٠٩٠٨٢٠١	٣١٤٤٧٢٩٢٥٩٠٦	٣٢٠٨٨٧٣٤٠٧٦٦	٣١٧٧٣٣٧٨٤٢٧٣	٣٢١٦٢٥٥٠٥٨٨٤	٣٤٥٩٧٤٠١٢٦٣١	٣٠٥٣١١٨٠٦٩٥٧	١٤٩٠٨٧٥٠٩٨٤٦	١١٨١٨٣٩٥٦٢٨٤	الخليج التجاري
٢٦٣١٥٦٩١٢٤٤٦	٢٥٨٨٠٢٤٥٧٤٤٨	٢٥٨٧١١٢٢٨٣١٦	٢٥٥٤٦٢٧٩٦٧٩٤	٢٥١٠١٢٣٠٧٢١٣	٢٤٣٥٨٥٣٦٠٧٠٩	٢٧٧٩٤٥٩٧٠٥٤٧	٢٠٧٨٢٩٤٦٥٦١٠	٢٥٨٩١٢٠٠٢٢١٢	٢١٦٠٥١٢٨٠٤٣١	١٥٤٢٢٠١٣٨٠١٤	١٢١٧١٣٨٩٧٨٢٠	الاقتصاد للاستثمار
٢٥٠١٠٠٧٧٦	٢٥٠١٧٧٩٣٦	٢٦٢٥٦٣٧٨٤	٢٦٥٤٢٨٣٨٨	٢٧٧٩٧٧٢٠٣	٢٩٣١١٦٣١٠	٣٠٥٦٩٢٠١٠	٣٢٩١١٥٧٥٢	٣٣٤٥٠٤١٥٥	٣١٥٤٨٣٧٨٥	٢٧٥٣٧٥١٩٢	٢١٧٧٥٠٣٤٥	الشمال
٢٦٥١١٠٢٣١	٢٦٤٠٩٢٩٥٧	٢٦٢٩٢٥٧٠٥	٢٦٩٤٦٧٧٦٢	٢٦٨٤٢٤١٢٣	٢٦٧٥١٣٢٨٣	٢٦٧١٣٩١٩٢	٢٦٣٣٤٩٢٩٥	٢٦٠٥٠٧٨٢٣	١٩٦٤٨٢٧٠٢	١٥٨٦٨٧٣٧٢	١٠٥٩٧٦٣٩٧	سوق التجاري
٢٩٤٣٢٨٨٨٤	٢٨١٣٩٤٩١٨	٢٧٣٥٦٣٦٧٦	٢٦٧٠٣٩٥٧٩	٢٦٨٤٠٨٥٥٤	٢٦٦١٢٦٢٥٦	٢٥٢٦٤٠٤٩٤	٢٧٠١٩٠٤٤١	٢٦٩٢٧٤٢٧٦	٢٣٠٩٢٥٨٥٥٥٢٨	١٧٠٥٢٤٠٢٨٠٧٥	٨٤٦٠٨٣٩٢٤٩٥	السوق الدولي
٢٨٣٠٥٤٩٧٤٠٥٤	٢٨٠٠٨١٢٨١٩٩٢	٢٨٦٥٥٤٧٩٣١٠٦	٢٧٩٦٦١٢٥٤٧٣٨	٢٩٧٢٨٦٥٥٣٩٧٢	٢٩٠٠٩٦٧٦٣٤٥١	٢٨٧٥٣٤٤٦٥٢٩٩	٢٨٨٧٢٢٩٨٥١٠٦	٢٨١٧٩٢٠٥٩١٧٢	٢٨٠١٠٦١١٨٢٨٣	٢٥٠٤٢٠٠٨٨٤١٦	١٠٩٤٧٩٦٨١٥٩٦	المنصور
٢٩٤٧١٧٦٧٠	٢٥٥٦٥٤٦٨٣	٢٦٥٠٩١٨٨٥	٢٥٨٧٠٩٥٥٩	٢٥٦٠٠١٣٤٨	٢٦١٤٤٥٠٩٤	٢٥٩٣٦٦٢٤٩	٢٥٤٦٢٢٣٢٨٠٦٨	١٧٨٩٥١٣٧٦٩٥٦	١٧٢٢٤٨٣١٣٩٧٨	١٣٣٣٨٢٤٠٨٥٣٨	١٢٢٦٣٦٠٥٢١٧٢	ايرلاب الاسلامي

٤- بيانات إجمالي المطلوبات للمصارف عينة الدراسة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	المصارف
٥٢٩٩.٨١١.٠	٣٧٥٥٤.٤٤٩	٣٨٢٩٧٧٥٦١	٣٩.٩٤١١٩٨	٥٣٢٢٨٢٢٦٩	٥.٩٥٣٩.٠٠٠	٣٦٩٤٨٩.٠٠٦	٣٩٧١٦٣.٢٩٤٣٠	٣٧٦.٠١٩٧٤٩٩٥	٥٧١٤.٠٤٢٣٧٢٧	٦٣١٢٢٣٣٩٧٥٩١	٥٣.١١٧٩.٥٥٨٥	الشرق الأوسط
١٣٧٤٥٧٤٣١٢	١٢٣.٦٧٨٧٧٨	١١٤١.٩٢٣٨٥	٨٥٩١.٢٧٨١	٨٤٦٧٩٥٨٣٨	٨١٣٢١.٦.٠٠	٩١٧٦.٢٤١٢	١٢٨١.٤٨٣٢٥	١٥٣٥.٨٦١٢٧	١٤٧٣٦٤٢١٤٤	١.٠٩٣٤.٢١٣٦	٧٣٥٦٤٧٤٩٦	بغداد
٢.٨٢٨٢١٨٩٤	١٥.٠٥٧٩٦٩١	٥٨٦٤٨١٩١٥	٣٧٦١٦١١٤٣	٢٦٧٩.٧٣١٣	٣١٨٢٦١.٠٧	٢٩١.٠.٨١٥٠	٢٧٥٣٦٨٢٦٤٧٥٣	٣٥١٨.٥٨٨٤٥٢٢	٣٧٢٩١٢١٢٦.٠٠	١٨٢٥٨٨١.٢	٧٩٢٤٧٥٣٠	الإطبي العراقي
٢٤٤٤١٦٤٦٥٦٣٢	٢٣٤١٦٤٩٧٨٥٦٠	٢.٣٦٢٦١٧٢١٨٠	٢٤٢٤٣٦٤٧٢٥٠	٢٦٣٨٦٣٥٩٣.٢٥	٢٨٢٤٢٥٦٤٨٧٤	٤٨٤٢٨٨٢٥.١٤٦	٤٨٧٩٩٨٥٤.٩٢٧	٤٦٩١٧٦٩٧٧٩.٢	٤٧٦١٦٧٤٣٢١.٣	٢٧٤٥١.٥٨٢.٥٢	٢٢٤٤١٦١٦٨٩٥	الخليج التجاري
١٩٨٢٩٢.٠٩٧٧٩	٢.٧٨٩٥٤٥٥٦٦٧	٢.١.٦١٥٤٩٦٤	٢١.٧٦٩٥٧٣١١	٢١٦٦.٤٢٥٦٣٥٠	٢٦٣١٤٩١٧٣٨٧٥	٢٤١٦.٣٤٨٢.١٦	٣٢٢٦٥٨٨٧٢٥٧٨	٣٦٢٤٨٨٤٩٧٦.٥	٨٣٦٩.٣٣٨٥٩	٣٨٩٣٩٧.١٩٢٥١	٢٧.٩٢.٠٤٢٦١٦	الاقتصاد للاستثمار
١٦٥٤٢٧٧٣٣	١٦٦٦.٧٨٤٦	١٦٥٣٤٣٩٣٥	١٣٤٢٩٦١٥	١٣٨.٧٧.٨٣	١٦٩٤٣٣١.٦	٢٩٨.٢٨٥٩١	٥٢١٣١٨٢٤٦	١١٦٣٣١٩١٧٩	١٢٩٣١٥١١٨٧	١٣٢٩٢٤٦٤٦١	٧.١٣١١٤٢٢	الشمال
٦٢٦٧٤٣٧٨	١.٨٣٩٢٤٣١	٧.٢٣٩٣٢٥	٨.٩١٩٦٩٠	١٤١١١١٤٦٨	١٢٢٦٦٢٩.٠٠	٨٤٦٣٣٦٩٥	١.٥٨٦٧٢٢٢	١٦.١.٧٦٤٩	١١٤١٧٦١١٨	١١١٤٥٤٤٨٧	٦٢.٩٩٢٢٧٦	سوبر التجاري
٤٨٥.٩.٦٩١	٣٣٢١٣.٩٢١	٢.٠٣٩.٤٧٧	١٥٧٦١٦٢٧٣	١٩٩.٧١١٣٦	١١.١٨٩٣٧٤	١٢٢.٧.٢١٤	١٨١٦٣٩٩٩٩	١٦٣٩٢٥٦٥٢	١٢٤٩.٣٦٦٧٥٤٧	٩٧٣٦٨٧٣٤٤٧٨	٨٤٦٨٦٦٧٩١٣١	أشور الدولي
٤٥٣٧٨٥٥٦٢٨٤٧	٤١٧٨٣٦١٤٧٥٦٣	١.٠٠.٨٦٤٢٦٧٧٤٥	١١٨١٨١٧٦٥٤٨٣٠	١٢٦٩.٨١٤.٣٣٣.	١.٢٦٣٥٤٧٤٦.٠٦	٨١٦٥٢٩٣٤٩.٢٢	٧٨٧١٢.٥.٧٧٨١	٦.١٢١٢٩٨٤٥٩٧	٥.٨٩٨١٨٤٢٤٢٥	١٥٧١٢٣٤٦٨٤١٧	١٦٢٤١٦٩٦٤٥٢٩	المنصور
١٣٩٤٥٣٦٧.	١٣١٨.١١٥٨	٤.٩٤٦١٣١	٨٩٤٥.١١٦	١٥٧٤١١٤٥٨	١١٣٨٥٧٤٨١	١٤٣٩.٤٥٥٣	٢٥٩٨٤٢٩٧٣٩٦١	١٤٥٤٣١.٠.٤٧٩	١٣٩٩.٦٥٩٥٥١.٠	٢٤٧٢٧.٧٣٦٧٢٧	٢٢٩١.٣.٧٧٨٢٩	إيلاف الإسلامي

٥- بيانات صافي الدخل بعد الضرائب للمصارف عينة :

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	مصارف
١٤٤٨٨	٢٩٠١٧٣	-٢٠٩٥٨٣٠	٧٨٦٧٧	-٢٢٩٥٢٤٣	-٥٨١٥٥٥	١١٧٥٠٤٠٤	٦٦٢٠٧٢٦٦١٩	٤٢٩١٠٥٨٦٣٦	٢٤٤٦٧٦٣٤٤٤٣	٢٨٥٨٨٤١١٥٧٧	٢١٦٢٥٨٠٥١٩٨	الشرق الاوسط
٥٣١٥٤٤٨٥	٢٩٩٨٠٣٦٣	٢٠٢٠٠٠٧١	٧٢٩٨٦٠٤	٤١٥٢١٠٢	٦١٢٢٤٨٠	٢٠٢٤٥٠٢٩	١٣٢٦٠٦٧٣	٣٢٨٤٧٠٠٠	٣٨٧٩٧٠٧١	٢٩٦٣٧٠٢	٢٤٩٧٢٢٦٥	بغداد
٢٧٥٣٨٤٨٤	٢٦١٢٢٠٢٥	١٩٩٠٧٥١٨	٩١٦٤٢٠٥	-٧٩١٢٥٤١	٢٩٦٥٤٣٦	٢٣٥٠١٨٠١	٤١٦٦١٠٠٠٥٠	٩٠٧٥٧٢٥٢٠٦	١٦٦١٠١٧٧١٣٢	١٨١٩٥٦٧٣	٢٩٠٤٤٩٤	الاهلي العراقي
-٥١٣١١٠٠٤٣٥	-٥٠٣٨٧٦٩٦٥٨	-١٤٧٧٠٨٩	-٣٩٣١٣٥٧٨٣٧	٥٩١٧٨٩٥٠٠	٤٢٣٠١٠٧٠٠٦	٥٨٧٠٧٥٩٠٣٤	١٣٩١٢٩٠٧٤٣٠	٤٢٧٥٣٣٥٠٩٤٣	٥٦٠٢٦٦٩٥١٣٢	٣٦٣٤٢٩٣٧٦٣٥	١٢٤٧٠٣٣٧٤٠٥	الخليج التجاري
٢٤١٤٦٦٦٦٠٧	٦٥٢٧٦٣٠٩	٣٣٠٦١٢٨٤٥٠	٥٠١٣٣٠٠١٧٩	١٨٨٧٤٥٣٥١٠	-١٣٨٠٣٦٦٥٨٠	٤٩١٤٠٨٩٠٢	٤٦٤٦٢٤٢٢٤٠	-٣٢٤٩٤٨٢٩٣١	٧٣٨٤٨٣٧٢٦٢	٢٦٨٤٤٨٥٩٤٩٨	١١٩٤٦٢٧٠٨٣٦	الاقتصاد للاستثمار
-٥٠٤٣٠٠	-٧٣٨٥٨٤٨	-٢٨٦٤٦٠٤	-١٢٥٤٨٨١٥	-١٥١٣٩١٠٦	-١٢٥٧٤٣٧٧	-٢٢٧٠٣٧٤٣	-٥٥٣٢٢٧٨	٢٢٤٧٠٤٩	٤٩١١٧٨٣٠	٦٨٨١٣١٤٩	٤٢٧١٦٧٧٦	الشمال
١٠٣٣٧٩٧	١١٦٧٥٤٦	١٠٦٦٨٥٤	١٠٠٨٧٨٣	٩١٢٩٥٩	٤٠٠٦٥٣	٣٧٦٠٤١٩	٤٢٤٩٩٥٨	٢٣١٨٢٠٥	١٥٦٦٨٧٢	١٣٨٠٤٨٧	٢٨١٨٩٣	سومر التجاري
١٢٨٩١٢١٩	٧٦٢٠٠٥٨	١٤٨٢٧٧٩٢	٦٠٤٨٩٦٩	٤٧٣٥٢٨٦	١٣٤٩٨١٨٠	١٤٧٤١٥٧٦	١٠٧٨٥٣٢٨	٩٦٥٤٦٨٩	١٩١٨٦٣٣٩١٣٠	١٩٧٩٦٠٣٥١٢٠	١٠٠٠٦٣٠٥٤٣٨	اشور الدولي
١٢٦٥١٥١٩٩١	٨١١٧٨٩١٦٦٢	٧٠٠٥١٣٣١٩٠	٨٢٧٨٢٥٨٦٧٦	٢١١٦٤١٤٤٠٧٧	١٤٨٣٣٧٩١٤٨٦	١٤٣٩٠٨٣٦٦٨٧	٢٤٢٠٣٣٥٢٥٩٤	٢٠٥٩٥٦٠٩٣٥٧	٣٠٠٠٠٥٢٥٦٨٧	١٣٨٩٢٤٤٧٨٣٩	٩٥٨٢٦٥٢٣٤٩	المنصور
٢٠٢٥٠٣٩	٦٩٨٩١٦	٣١٨٤١٨	٩٦٣٤٦٤	٦٧١٧٧٠	٢٠٠١٦٣٣	٤٢٨٧١٨٤	٤١٨٣٤٨٢٣٨	٦٧٣٩٨٠٠٥٨	٩٣١٦٦٨٨٠٧٥	١٢٦٦٣٢٩٨٣٦٦	٢٤٦٦٨٠٤٤١٧٤	ايلاف الاسلامي

٦- بيانات الارباح المحتجزة للمصارف عينة الدراسة

المصارف	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الشرق الاوسط	١٧٥٣.٥٧٣٩١٩	٢٣.٦٨١٧١٦٤٥	١٩٨٣١٩٢٧٩٩٤	٣٤٢٥٤٣٦٦٩٣	٥١٤٩٤٨٧.٨١	٨٩١٩٥٩٦	.	.	٦٣٧١٥١٤٦١	.	٦٦٥.٨١٠	٥٦٢٢٧٣١٠
بغداد	١٩٩١.٠٢١٤	٢٣٨٤٤٤٠٩	٣.٤٣٦٣٤٦	١٩٧٤١٦٢٥	٥٤٣.٧٩١	٢٣٥٢٥٨١٨	١٤٣٦٧٩٧٤	٦٧١٨٣٣٠	٢١.٨٩٠١٣	٣٨٩٨٣٨٦	٤٩٥٣٩٨.٧	٣٤٤٣٦٦٧٦
الاهلي العراقي	٢٣٧.٥٠٩	١٣٦٤٤٧٠.١	١٣١٨.٧.٨٨٨٠	٦٧.١.٩٩٤٩٩٢	٢١٨.٥٩٣٣٧٠	٢٢٥٩٥٦١٤	١٦.٧٦٢٩	.	٤١٥.٢٥٠	٤٨٩١.٥١٦	٣٥٧٨١٦٨	٤١١٣١٦.٥
الخليج التجاري	١٠٠.٦٩٧٩٧٤٥٥٤	٢٩٣١٤١٤١٣٢١	٤٥.٧٩٢٤٩٧.٥	٣٤٣٣٩٢٥٦.٨٥	٩٣٦٦٩.٨٢٥٨	٤٢٨٩٣٤٤١٧٢	١٣٩٣١٥.٩.٨٩	٤٩٦.٩٣١٥٨٧
الاقتصاد للاستثمار	٩٤٨٨٤٣٧٥٣٥	٢٠١.٥.٧٨١٨٥	٣٣.٦١١٨٨٥٦	.	٤٤١٣٩٣.١٢٨	٤٦٦٨٣٨٤٥٧	.	١٧٩٣.٨.٨٣٤	٤٧٦٢٦٣٥١٧.٠	٣١٤.٨٢٢.٢٧	٦٢٢٧٦٣.٩	٢٢٩٣٩٣٣٢٧٧
الشمال	٣٣٨٤٧.٨٨	٥٣٧٤٣١٣٩	٣٥٣٨١٨٣٤	١٧١٨٧١٤٧
مومر التجاري	١٨٨٩٥٤	٩٤٠.١٠١	١.٧٥٤٦١	١٥٩١١٦٠	٢٩١٧.٦٥	٦١٧٤٤١٤	٩٤١٣٧١٣	١.١٤٥٤٣٥	١.٩٦٧٦٢٧	٤٢٢.٥٤٤	٥١٦٩٧٤٨	٦١٢٩٤٩٢
اثور الدولي	٧٥١.٧٥٧٩٩٠	١٥٧٩١٥.٣٨.١	١٤٩٦٧٧٢٧٣٩٠	٩١٧١٩٥٥	١.٢٤٦.٦٢	٤٢٥٥٧٢٦	٢٣٥.٦٢٥	٦٢٦٤٢٤٨	٣٤٦١١٤٦	١١٨٤.٤٥٤	١.٧.٠.٢.١	٢٤.٩٣١١٣
المنصور	٧١٢.٩٢٥٦١٣	١٠.٤٧٣.٢٦٩٦٣	٢٢٧٥.٥١٢٤٦	١٥٢١٧٩٤٨٤٢٢	١٧٧٨٤٣٣١٧٧١	١٢٩٥١٧٥٣.١٩	١٣٣٥.٤١٢٣٣٨	١٩.٤٧٧٢٩٦٦٩	٧٤٥.٤٣٢٨.٨	٦٣.٤٦١٩٨٧.٠	٦٠.٣٦.٤٣٧٣٩	٨٣٢٣٥٥٦٢٦١
ايلاف الاسلامي	١٩٩١٩١٤٤٨٧٥	١٠.٢.٩.٣٨٥٤٦	١٩٣٩.٧٧٩.٧	١٣٧٢٨٦٦.٨٣	٣١٤٢٨٧٦٨٧	٤.٧٢٨٢٥	١٩١١.٥١	٦٣٨١٨١	٩١٥٢٩١	١٩٤٨١٣٤	٦٦٣٩٧.٠	١١٤٨٢٣٢

Abstract:

The aim and objective of the current study is to analyze and explain the impact of financial independence on the sustainable growth rate of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange. It is one of the topics characterized by modernity and development in financial management, to examine the impact of financial independence and its indicators (the ratio of total debt to total assets, and the ratio Ownership rights to total assets, the ratio of ownership rights to total debt, and the permanent financing ratio) in the sustainable growth rate (Roes model, ٢٠٠٨). From this standpoint, the study is presented in a descriptive, analytical and statistical manner to clarify and explain the relationship between the study variables for a sample of banks listed in the Iraqi market. For securities, a sample of (١٠) banks was selected, for the period from ٢٠١١ to ٢٠٢٢.

The problem of the current study was posed in the form of two main questions:

- What is the extent of the relationship between financial independence and the sustainable growth rate of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange?
- What is the impact of financial independence on the sustainable growth rate of a sample of banks listed on the Iraq Stock Exchange?

In order to reach solutions and answer these questions, two basic hypotheses were put forward, and four sub-hypotheses branch out from each hypothesis. This is for the purpose of research and finding linkages and influence between variables. Accordingly, data for the banks (study sample) was taken from the published balance sheets and income statements. Accordingly, financial analysis was conducted using financial equations, which led to conducting statistical analysis based on statistical methods and programs (programme) SPSS-٢٦ and the Excel program to test hypotheses, answer questions, and find a link between the study variables.

One of the most important conclusions reached by the study is the existence of a correlation between financial independence and its indicators and the sustainable growth rate, as well as the existence of an influence relationship between financial independence and its indicators and the sustainable growth rate. The study also recommends a number of recommendations, the most important of which is that senior management in financial institutions should develop balanced strategies through which optimal use can be achieved. Self-resources to ensure that they achieve financial independence without relying on external parties.

Keywords: financial independence, sustainable growth rate

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al-Muthanna University

College of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

Postgraduate/Master's studies



The impact of financial independence on the sustainable growth rate" An applied study of a sample of banks listed on the Iraqi Stock Exchange"

A thesis submitted to the Board of the College of Administration and Economics- University of Al-Muthanna ,

Which is part of the requirements for obtaining a master's degree

In financial and banking sciences

By the student :

Duha Falih Abd Al-Musawi

Supervised by

Assist.Prof. Dr. Saad Majeed Abd Ali Al-Janabi

AD ٢٠٢٤

١٤٤٥ AH